جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

(دراسة حالة بعض الدول العربية في الفترة 2011–2022)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبة:

فاطمة الزهراء مغدور

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عيماد معوشي

أعضاء لجنة المناقشة

علي مكيد	أستاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	رئيسًا
عيماد معوشي	أستاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	مشرفًا، مقررًا
موراد تهتان	أستاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوًا ممتحنًا
مروان بن قيدة	أستاذ	جامعة يحيى فارس بالمدية	عضوًا ممتحنًا
نبيل بهوري	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	عضوًا ممتحنًا
عبد القادر موزاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	عضوًا ممتحنًا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

كلمة شكر وعرفان

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يُضلل فلن تجد له وليًّا مُرشدًا، وأُصلي وأُسلّم على خاتم الأنبياء وأشرف خلق الله، سيّدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

لا يسعني إلّا أن أعبّر عن بالغ الشّكر والتّقدير للمشرف الفاضل **"عيماد معوشي"** لما قدّمه من دعم وتوجيه خلال رحلتي في إعداد الأطروحة (أتمنى لك كلّ التّوفيق والنّجاح في جُلّ مجالات حياتك)، وبودّي أن أُعرب عن امتناني البالغ لأستاذي القدير **"حكيم شبوطي"** على وقوفه المتواصل إلى جانبي في أوقات الضّغط والتّحديات في إتمام الأطروحة (لقد كنت مصدر قوة وثقة لي، تمنياتي لك بدوام الصّحة والسعادة، وأنْ تُحقق مزيدًا من النّجاحات في مسيرتكم العملية والشّخصية)، كما أتقدّم بجزيل الشّكر لأعضاء لجنة المناقشة على وقتهم وجهودهم لقبول مناقشة هذا العمل، وأرغب كذلك في التّعبير عن امتناني العميق وتقديري الصّادق لأساتذة الكلية كلّ باسمه ومقامه الذين ساهموا بشكل كبير في هذه الرّحلة الأكاديمية من مرحلة الليسانس وحتى الدّكتوراه، لقد كانوا حقًّا مصدر إلهام لي لما قدّموه من معرفة وتوجيه بأسلوب مميز ممّا ساعدني على التّطور الأكاديمي والمهني بشكل كبير، ستبقى ذكراكم خالدة في قلوبنا وسنحمل بإذن الله مبادئكم وتوجيهاتكم معنا طوال حياتنا العلمية والمهنية، كما لا أنسى تقديم خالص الشّكر والامتنان لأساتذتي في المرحلة الابتدائية "مدرسة الشهيد شايب بوزيد بعزيز"، المرحلة المتوسطة "متوسطة بوطالب مغدور بعزيز" والمرحلة الثانوية "ثانوية موسى بن نصير بقصر البخاري" الذين كانوا قدوتي في تشكيل شخصيتي ونمو معرفتي ومهاراتي وفي اكتسابي الثّقة اللّازمة لمواجهة التّحديات وكذا ترك بصمة لا تُنسى في حياتي الأكاديمية والشّخصية، ها أنا اليوم أشارككم جميعًا سعادتي وإنجازاتي لتحقيقي درجة الدّكتوراه في الإدارة المالية، وممتنة لكم لجعل هذا الحلم حقيقة، شكرًا لكم مرة أخرى.

فاطمة الزهراء مغدور

الإهداء

إلى من فاض قلبي في حبّهما، إلى من فرحا لنجاحي في مشواري الذي لطالما كان كنجمة مُشعّة ساطعة في الليل مستلهمة لنيلها، ها هي اليوم بين يداي، من ليت إلى أصبح! إلى من حزنا لتعبي وحزني في تلك الليالي الموحشة التي كانت فيها تتشابك الأفكار في ذاكرتي، إلى قُرّتا عيني "أمّي وأبي"، ها أنا اليوم محمّلة بكلّ تلك الأوراق المتناثرة بين يداي الآن لأعيدها واحدة تلو الأخرى حاملة لهاته الأطروحة وهي اليوم بل الآن بين يدي لجنة المناقشة مُشرفة بإذن الله، شكرا لكما من كل أعماق قلبي. من القمر إلى النجوم "إخوتي" من كانوا سندًا لي وتحفيزي المستمر، تتلاشى الكلمات في وصف شعوري اتجاهكم وعن شكركم وثنائكم لما قدّمتموه لي من دعم معنوي كان أو جسدي، ها أنا أُخاطبكم اليوم وأمامي حُلمي الذي عسى أن يكون خيرًا لنا جميعا، أشكركم يا من يُقال عنكم الكتف بل الذراع الأيمن، جعل الله من كلّ تحفيز قدّمتموه لي طمأنينة وتحقيقًا لأمنياتكم سواءً في دنياكم أو أُخراكم.

كما أتقدم بعملي هذا إلى كل طالب عِلمٍ تعسّرت عليه دراسته، تعثر وسقط، نهض من على رُكبتيه مسح الغبار وشرّف، أنتم يا من ذُكرتم في حديث حبيب الأمة عليه أفضل الصلاة والسلام حين قال: "فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب" عليكم بالفخر فليس من السهل أن يصل الإنسان في المكان الذي أنتم فيه الآن؛ بورك فيكم وبورك في مسعاكم فأنا أُهديكم عملي هذا تحفيزًا لكم، وفقكم الله فيما يُحبه ويُرضيه.

فاطمة الزهراء مغدور

المستخلص:

تسعى الدّول العربية كباقي دول العالم إلى تعزيز الشّمول المالي وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع خاصة المهمشة منها، هذا ما يُثير الإشكالية حول ما إذا كانت هناك علاقة بين الشّمول المالي والاستقرار المالي، لهذا جاءت أهمية هذه الدّراسة لتعدد الدّراسات حول هذا الموضوع واختلاف نتائجها بين الإيجابية والسلبية، كما أنّها هدفت إلى معرفة مدى أثر الشّمول المالي على الاستقرار المالي لـ: (09) دول عربية خلال الفترة (2011-2022)، وكذا معرفة طبيعة العلاقة بينهما.

وللإجابة على إشكالية الدرّاسة وبُغية تحقيق أهدافها، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التّحليلي وكذا المنهج الإحصائي الاستدلالي، وبالاعتماد على (03) أبعاد لتمثيل الشّمول المالي (الوصول المالي، الاستخدام المالي والعمق المالي) وZ-Score لتمثيل الاستقرار المالي، وباستخدام برنامج Excel ونماذج البانل السّاكن كأداتين للتّحليل والقياس، تمّ تقسيم الدّراسة إلى أربعة فصول تناولت من خلالها المفاهيم والمؤشرات المرتبطة بالشّمول المالي والاستقرار المالي، وكذا دراسة العلاقة والأثر بين الشّمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية.

وأظهرت نتائج الدّراسة أنّ ارتفاع أو انخفاض مؤشر الاستقرار المالي Z-Score مرتبط باتجاهات (ارتفاع/انخفاض) وقيّم (موجبة/سالبة) معدلات نمو مؤشرات الشّمول المالي، وهو ما تمّ التّوصل إليه في مصفوفة أُطلق عليها مصفوفة **"M/FI_Z-Score"**، وأنّ نموذج التّأثيرات العشوائية هو النّموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل السّاكن، وعليه تمّ اللّجوء إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التّجانس، حيث بيّنت النّتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد فروع البنوك التّجارية لكل 100 ألف بالغ وعدد المقترضين من البنوك التّجارية لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي، وإلى وجود أثر سلبي ومعنوي للمعروض النّقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) على الاستقرار المالي، بينما أظهرت عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) عدم المعنوية على الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الشّمول المالي، الخدمات المالية، الاستقرار المالي، مصفوفة "M/FI_Z-Score"، نماذج البانل السّاكن.

Abstract :

Arab countries like the rest of the world seek to promote financial inclusion and increase access to financial services for all marginalized groups of society. financial inclusion ", which raises the issue of whether there is a relationship between financial inclusion and financial stability, The importance of this study is therefore given to the multiplicity of studies on this subject and the difference between positive and negative results. financial inclusion ", and aimed to determine the impact of financial inclusion on the financial stability of: (09) Arab countries during the period (2011-2022), as well as knowledge of the nature of their relationship.

In order to respond to the issue of the course and in order to achieve its objectives, the descriptive and analytical curriculum as well as the statistical and evidentiary curriculum have been relied upon and based on (03) dimensions to represent financial inclusion. (Financial access, financial use and depth) and Z-Score to represent financial stability. Using Excel and residential banking models as analytical and measurement tools, the study was divided into four chapters, covering concepts and indicators related to financial inclusion and stability, as well as the relationship and impact between financial inclusion and financial stability in Arab countries.

The results of the study showed that the rise or decrease in the Z-Score financial stability index is linked to trends (high/low) and (positive/negative) rates of growth of financial inclusion indicators, which was arrived at in a matrix called a matrix **"M/FI_Z-Score"** ،and that the random effects model is the best model for estimating the residential panel model, and therefore the possible generalized micro-square method has been used (FGLS) to address the problem of self-association and the problem of asymmetry, with results showing a positive and moral impact on financial stability of the number of commercial bank branches per 100 thousand adults and the number of commercial bank borrowers per large 1000, as well as a negative and moral impact of cash supply in a broad sense (% of GDP) on financial stability, while the number of ATMs per 100 thousand adults and domestic credit to the private sector (% of GDP) showed a lack of morale on financial stability.

Keywords: financial inclusion, financial services, financial stability, matrix "M/FI_Z-Score" ،residential panel models.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
المستخلص.....	IV-III
فهرس المحتويات.....	IX-VI
قائمة الأشكال.....	XIII-XI
قائمة الجداول.....	XVII-XV
قائمة الملاحق.....	XX-XIX
قائمة الرموز والمختصرات.....	XXIV-XXII
مقدمة.....	أ–ي
الفصل الأول: **نظرة عامة حول الشمول المالي**	49–02
تمهيد:	02
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.....	03
المطلب الأول: تطور الشمول المالي، تعريفه وأهميته.....	03
المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي، ركائزه ومبادئه.....	08
المطلب الثالث: استراتيجيات الشمول المالي، وسياساته.....	14
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي.....	18
المطلب الأول: قياس الشّمول المالي.....	18
المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي، محدداته وآثار ضعفه.....	25
المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والأهداف الثلاث.....	29
المبحث الثالث: تجارب دولية للشمول المالي.....	33

المطلب الأول: التجربة الهندية.....	**33**
المطلب الثاني: التجربة السنغالية.....	**39**
المطلب الثالث: التجربة الأردنية.....	**43**
خلاصة الفصل:	**49**
الفصل الثاني: **الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي**	**93-51**
تمهيد:	**51**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي.....	**52**
المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي.....	**52**
المطلب الثاني: أساسيات حول الاستقرار المالي.....	**56**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والجهود المبذولة لمواجهتها	**61**
المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار المالي.....	**65**
المطلب الأول: قياس الاستقرار المالي.....	**65**
المطلب الثاني: المؤشرات المعتمدة لحساب مؤشر الاستقرار المالي.....	**70**
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستقرار المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية والمالية...	**73**
المبحث الثالث: واقع الاستقرار المالي عالميا وعربيا وبعض التجارب الدولية لبناء مؤشر للاستقرار المالي.....	**79**
المطلب الأول: واقع الاستقرار المالي العالمي.....	**79**
المطلب الثاني: واقع الاستقرار المالي في الدول العربية.....	**84**
المطلب الثالث: التجارب الدولية لبناء مؤشرات الاستقرار المالي.....	**89**
خلاصة الفصل:	**93**
الفصل الثالث:	**141-95**

العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية	
تمهيد:	**95**
المبحث الأول: مؤشرات الشّمول المالي في الدّول العربية.....	**96**
المطلب الأول: بُعد الوصول المالي.....	**96**
المطلب الثاني: بُعد استخدام الخدمات المالية.....	**99**
المطلب الثالث: بُعد العمق المالي.....	**104**
المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية.....	**108**
المطلب الأول: مكونات مؤشر الاستقرار المالي التجميعي لدولتي الإمارات وتونس.....	**108**
المطلب الثاني: مؤشر الاستقرار المالي التجميعي لدولتي الإمارات وتونس.....	**112**
المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار المالي Z-Score في الدول العربية.....	**115**
المبحث الثالث: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر Z-Score في الدّول العربية.....	**121**
المطلب الأول: العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر Z-Score	**121**
المطلب الثاني: تلخيص النتائج وتحليلها.....	**126**
المطلب الثالث: عرض وتحليل الدّراسات السّابقة.....	**133**
خلاصة الفصل:	**141**
الفصل الرابع: **دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية خلال الفترة (2011–2021)**	**182–143**
تمهيد:	**143**
المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل.....	**144**
المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل.....	**144**
المطلب الثاني: نماذج بيانات البانل.....	**148**

المطلب الثالث: المفاضلة بين نماذج بيانات البانل عن طريق اختبارات التحديد...	**151**
المبحث الثاني: متغيرات ونماذج الدراسة.....	**155**
المطلب الأول: عينة ومتغيرات الدراسة.....	**155**
المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.....	**157**
المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة.....	**163**
المبحث الثالث: اختيار نموذج الدراسة الملائم وتحليل ومناقشة النتائج.....	**168**
المطلب الأول: المفاضلة بين نماذج البانل الساكن.....	**168**
المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج.....	**170**
المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة الملائم "FGLS".....	**176**
خلاصة الفصل:	**182**
خاتمة:	**193–184**
قائمة المراجع:	**215–195**
الملاحق:	**240–217**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(01)	أهمية الشمول المالي	08
(02)	أهداف التنمية المستدامة	11
(03)	ركائز الشمول المالي	13
(04)	مراحل استراتيجية الشمول المالي	15
(05)	سياسات الشمول المالي	17
(06)	قياس الشمول المالي	19
(07)	نسبة ملكية الحسابات المالية على مستوى العالم (2011-2021)	21
(08)	مؤشرات الشمول المالي في العالم والدول العربية	22
(09)	حلقة الفقر المفرغة	28
(10)	نتائج الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي	30
(11)	نتائج الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية	31
(12)	نتائج الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك	32
(13)	مؤشرات الشمول المالي في الهند للفترة (2011-2021)	35
(14)	الثالوث جام	36
(15)	مؤشرات الشمول المالي في السنغال للفترة (2011-2021)	41
(16)	الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي	44
(17)	مؤشرات الشمول المالي في الأردن للفترة (2011-2021)	45
(18)	تحديات الشمول المالي في الأردن	48
(19)	مفهوم الاستقرار المالي	53
(20)	الاختلالات المالية في النظام الاقتصادي	57
(21)	مقومات الاستقرار المالي	60

(22)	العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي	75
(23)	مؤشرات الأوضاع المالية	79
(24)	اختبار الإجهاد العالمي	81
(25)	مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)	85
(26)	خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)	86
(27)	مساهمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)	88
(28)	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	97-96
(29)	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	98
(30)	نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية	100
(31)	نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية حسب الجنس	101
(32)	نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية حسب الدخل	102
(33)	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	103
(34)	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	105
(35)	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	107-106
(36)	الوزن النسبي لمؤشرات الاستقرار المالي للإمارات	110
(37)	الوزن النسبي لمؤشرات الاستقرار المالي لتونس	112
(38)	مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات	113
(39)	مؤشر الاستقرار المالي في تونس	115
(40)	مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع	116
(41)	مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي متوسط	118

(**42**)	مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض	**119**
(**43**)	العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر Z-Score في الدّول العربية	**123–121**
(**44**)	تسميات بيانات البانل	**145**
(**45**)	الفرق بين بيانات البانل المتوازنة وبيانات البانل غير المتوازنة	**147**
(**46**)	الفرق بين بيانات البانل القصيرة وبيانات البانل الطويلة	**147**
(**47**)	التوزيع الطبيعي للخطأ V_i	**171**
(**48**)	التوزيع الطبيعي للخطأ ε_{it}	**172**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(01)	تطور الشمول المالي	04
(02)	مبادئ الشمول المالي	12-11
(03)	مؤشرات الشمول المالي في العالم والدول العربية	21
(04)	محددات الشمول المالي	28-27
(05)	مؤشرات الشمول المالي في الهند للفترة (2011-2021)	35
(06)	فتح حسابات PMJDY من 2016/06/08	38
(07)	محاور الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في السنغال	40-39
(08)	مؤشرات الشمول المالي في السنغال للفترة (2011-2021)	40
(09)	مؤشرات الشمول المالي في الأردن للفترة (2011-2021)	45
(10)	مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في الأردن (2021 – 15+)	47
(11)	تحديات الشمول المالي في الأردن	48-47
(12)	التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي	62-61
(13)	أبعاد الاستقرار المالي	64
(14)	المؤشرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي وعلاقتها بمؤشر AFSI	72
(15)	الفرق بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي	74
(16)	مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)	84
(17)	نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)	88-87
(18)	المؤشر المركب للاستقرار المالي في غانا	90-89
(19)	المقاييس والمؤشرات المكونة للمؤشر المركب للاستقرار المالي	91-90
(20)	المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي	92-91

(21)	عدد متغيرات مؤشر الاستقرار المالي للإمارات	108
(22)	مكونات مؤشر الاستقرار المالي للإمارات	109
(23)	عدد متغيرات مؤشر الاستقرار المالي لتونس	110
(24)	مكونات مؤشر الاستقرار المالي لتونس	111
(25)	قيم مؤشر الاستقرار المالي للإمارات	113
(26)	قيم مؤشر الاستقرار المالي لتونس	114
(27)	مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع	116
(28)	مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي متوسط	117
(29)	مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض	119
(30)	حالات ارتفاع مؤشر Z-Score حسب أبعاد الشمول المالي	127–126
(31)	حالات ارتفاع مؤشر Z-Score حسب مؤشرات الشمول المالي	128–127
(32)	حالات انخفاض مؤشر Z-Score حسب أبعاد الشمول المالي	129
(33)	حالات انخفاض مؤشر Z-Score حسب مؤشرات الشمول المالي	130
(34)	حالات تعارض نتائج مؤشر Z-Score حسب أبعاد الشمول المالي	131
(35)	حالات تعارض نتائج مؤشر Z-Score حسب مؤشرات الشمول المالي	132
(36)	مصفوفة "M/FI_Z-Score"	133–132
(37)	المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبار Ficher test	152
(38)	المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابت ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار Hausman	153
(39)	المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي باستخدام اختبار مضاعف Lagrange	154
(40)	عينة دول الدراسة	156–155
(41)	متغيرات الدراسة	156

(42)	الإحصائيات الوصفية للمتغيرات	158
(43)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	160
(44)	مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة	162
(45)	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي	164–163
(46)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	165
(47)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	167–166
(48)	نتائج اختبار Ficher	168
(49)	نتائج اختبار Breusch and Pagan	169
(50)	نتائج اختبار Hausman	169
(51)	ملخص اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم	170
(52)	نتائج اختبار Shapiro-Wilk	171
(53)	نتائج اختبار Wooldridge	173
(54)	نتائج اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين	174
(55)	نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع	175
(56)	ملخص الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية	176–175
(57)	نتائج تقدير طريقة FGLS	176

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(01)	مؤشرات الشمول المالي حسب مجموعة العشرين	221–217
(02)	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	222
(03)	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	223–222
(04)	نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية	224
(05)	عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 ألف بالغ	225
(06)	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	226–225
(07)	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	226
(08)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الإمارات	227
(09)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في السعودية	228–227
(10)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الكويت	228
(11)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في قطر	229–228
(12)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر	229
(13)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في لبنان	230
(14)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في تونس	231–230

(15)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في موريتانيا	231
(16)	المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في جيبوتي	232–231
(17)	المؤشرات المعتمدة لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2021)	234–232
(18)	نتائج التحليل الوصفي	235
(19)	نتائج مصفوفة الارتباط	235
(20)	نتائج الارتباط الخطي المتعدد	235
(21)	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي	236
(22)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار F للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	236
(23)	نتائج تقدير التأثيرات العشوائية	237
(24)	نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	237
(25)	نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	238
(26)	نتائج اختبار الكشف عن التوزيع الطبيعي للخطأ V_i	238
(27)	نتائج اختبار الكشف عن التوزيع الطبيعي للخطأ ε_{it}	238
(28)	نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي	239
(29)	نتائج الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين	239
(30)	نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع	239
(31)	نتائج تقدير طريقة FGLS	240

قائمة الرموز والمصطلحات

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز أو المصطلح	المعنى
Z-Score	مؤشر الاستقرار المالي
PVAR	نماذج الأشعة الذاتية للبيانات المدمجة
PCA	تحليل المركبات الأساسية
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
WB	البنك الدولي
G20	مجموعة العشرين
AFI	التحالف العالمي للشمول المالي
CGAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
UAB	اتحاد المصارف العربية
I-SIP	نظرية (الشمول المالي–الاستقرار المالي، النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك)
GPF	توصية الشراكة العالمية
IFI	مؤشر الشمول المالي
FSRP	برنامج أبحاث القطاع المالي
RBI	بنك الاحتياطي الهندي
جان دهان	برنامج الشمول المالي
آدهار	برنامج الهوية الرقمية
الثالوث "جام"	البنية التحتية الرقمية
بي إتش أي إم	تطبيق لتحميل المدفوعات المالية
PMJDY	برنامج "جان دهان" لشمولية الخدمات المالية للمواطنين
BC	المراسل المصرفي
WAEMU	منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا

PSE	خطة السنغال الناشئة
SNEEG	الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين
MM4P	برنامج الأموال عبر الهاتف المحمول للفقراء
SIDA	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
DFAT	الوزارة الخارجية والتجارية الأسترالية
Better Than Cash Alliance	شراكة بين الحكومات والشركات والمنظمات الدولية
جوباك	الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتّقاص
كليك	نظام الدفع الفوري
آيزو 20022	معيار للرسائل المالية (إتاحة الحوالات المالية الفورية بين الحسابات البنكية)
جوموبي	نظام لإجراء التحويلات الفورية بين الحسابات البنكية والمحافظ الالكترونية
إي فواتيركم	نظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا
Stress Testing	اختبارات التحمل/ الضغط/ السلامة
ROA	العائد على الأصول
µROA	متوسط العائد على الأصول
δROA	الانحراف المعياري للعائد على الأصول
K	حقوق المساهمين
E	الاحتياطات القانونية والعامة
TA	إجمالي الأصول
AFSI	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي (مؤشر الاستقرار المالي الكلي)
BI	مؤشر القطاع المصرفي (لصندوق النقد العربي)
EI	مؤشر الاقتصاد الكلي
CI	مؤشر سوق رأس المال (لصندوق النقد العربي)
FI	مؤشر الدورة المالية
HHI	مؤشر هيرفندال

FDI	مقياس التطور المالي (التنمية المالية)
GDP	إجمالي الناتج المحلي
FVI	مقياس التعرض للمخاطرة المالية (الضعف المالي)
FSI	مقياس السلامة المالية
WECI	مقياس المناخ الاقتصادي العالمي
Bsi	مؤشر القطاع المصرفي (لفلسطين)
Esi	مؤشر الاقتصاد الحقيقي
Msi	مؤشر سوق رأس المال (لفلسطين)
Isi	مؤشر قطاع التأمين
GMM	طريقة العزوم المعممة
QR	الانحدار الكمي
Panel data	نماذج البيانات اللوحية
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
PRM	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية
ATM	عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)
CBK-BRCH	عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)
CBK-BRWR	عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)
LBL-BNNY	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)
AST	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
FGLS	طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة

مقدّمـــــة

في الآونة الأخيرة، يشهد العالم تحوّلًا ماليًّا كبيرًا مَبدؤُه التّغيرات الجذرية للنّظام الاقتصادي العالمي، وتقديم نماذج جديدة في مجال التّعاملات الماليّة تمتاز بالابتكار وبالفعالية، وفي سياق هذه الثّورة التّكنولوجية، برز مصطلح جديد كمفهوم مُتقدم يستحق الاهتمام يُعرف بالشّمول المالي.

ويُعدّ الشّمول المالي من المفاهيم والقضايا الهامة التي كشفت عنها الأزمة الماليّة العالميّة سنة 2008، والتي نالت اهتمام المنظمات الدّولية في العديد من الدّول، كوْن فهم هذا المفهوم يُمثل مفتاحًا لكيفية استفادة المجتمعات من التّحولات الاقتصادية والتّكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى دوره الفاعل في تحسين وتعميم الوصول إلى الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمؤسسات بالأخص الفئة المهمشة من المجتمع، وهو بدوره يُشكل عنصرًا مهمًا في بناء نظام مالي يتّسم بما يسمى بالاستقرار المالي.

ويُعتبر الاستقرار المالي مفهومًا حيويًا يشمل القدرة على التّكيّف مع التّحديات المالية والحفاظ على استقرار الأوضاع المالية، كما أنّ مفهومه يمتدّ ليشمل القدرة على الاستفادة من الفرص والتحكم في المخاطر المالية، وبالتالي فهو يعكس حالة ثبات وقوة مكونات النّظام المالي، وعلى هذا الأساس تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه.

وفي ظل التّحول التّكنولوجي الحديث، يرتبط مفهوم الشّمول المالي بعلاقة وثيقة مع مسألة الاستقرار المالي، نظرًا للوصول الشامل والعادل لجميع الخدمات المالية من قبل الأفراد، وبالتالي العمل على تحسين إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل، ويُعزز هذا التفاعل الديناميكي بين الأفراد ومواردهم المالية الاستقرار المالي الفردي والذي ينتقل تأثيره إلى المجتمع ككل، وبالتالي يُسهم الشّمول المالي في تعزيز قُدرة الأفراد على مواجهة جميع التّحديات المالية بكفاءة، فالعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي علاقة جوهرية في سياق الاقتصادات العالمية، بما في ذلك الدّول العربية.

وقد تعددت الدّراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من قبل الباحثين لأجل اختبار هذه العلاقة باستخدام منهجيات مختلفة من أساليب الاقتصاد القياسي، حيث تباينت نتائج الدّراسات ولازالت مَوْضع اختلاف لم يُحسم بعد.

الإشكالية:

بناءً على ما سبق، فإنّ هذه الدّراسة تهدف إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الشّمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي للدّول العربية محل الدّراسة خلال الفترة (2011–2022) في ظل التحديات التي تواجهها؟

انطلاقًا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد مؤشرات موحدّة لقياس الشّمول المالي؟
- لماذا تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي كنظام إنذار مبكر؟
- هل لارتفاع مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score** علاقة بارتفاع مؤشرات الشّمول المالي؟
- هل يؤثر الشّمول المالي على الاستقرار المالي **Z-Score** إيجابًا في الدّول العربية خلال الفترة "2011–2021"؟

الفرضيات:

- تعددت مؤشرات قياس الشّمول المالي حسب المنظمات الدولية المصدرة لها؛
- مؤشرات الاستقرار المالي هي عبارة عن نظام للإنذار المبكر، نظرًا لاكتشافها الاختلالات المتراكمة في القطاع المالي في مرحلة مبكرة؛
- يُساعد توسيع نطاق الشمول المالي بشكل كبير في الحدّ من الفقر وعدم المساواة، ممّا يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي؛
- يؤثر الشّمول المالي على الاستقرار المالي **Z-Score** إيجابًا في الدّول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2021).

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الشمول المالي أهمية بالغة كونه يُعد من المواضيع الحديثة والمهمة، حيث له دور كبير في تعزيز الاستقرار المالي، ومن جهة أخرى فالشمول المالي يُعتبر من القضايا الهامة التي لابد من تطبيقها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وهذا لما يشهده العالم من تطور تكنولوجي.

وعلى هذا الأساس جاءت أهمية هذا البحث لتعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث اختلفت نتائج العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي نتيجة لاختلاف الحدود المكانية والزمنية، واختلاف المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي بالإضافة إلى تعدد النّماذج المستخدمة لقياسها.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التّعرف على مختلف الأبعاد والمؤشرات التي يقوم عليها الشّمول المالي والصّادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الدّولية، وكذا معرفة تطور مؤشرات الشمول المالي للدول العربية للفترة (2011-2022)؛
- ✓ تحديد أهم الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها بعض الدّول والتي قفزت بمؤشر شمولها المالي؛
- ✓ معرفة أهم التّحديات التي تُعيق الشّمول المالي على المستوى العالمي وبالأخص الدّول العربية؛
- ✓ توضيح أهم مؤشر للاستقرار المالي والمعتمد من قبل العديد من الباحثين؛
- ✓ إبراز العلاقة بين الشّمول المالي والاستقرار المالي والتي تباينت في مختلف الدّراسات؛
- ✓ محاولة إيجاد الحل حول الاختلاف القائم في العلاقة بين الشّمول المالي والاستقرار المالي؛
- ✓ معرفة مدى أثر الشّمول المالي على الاستقرار المالي بالدّول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2021).

حدود الدّراسة:

تم إجراء الدراسة في إطار مجموعة من الحدود نذكرها فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في بعض الدّول العربية (09 دُوَّلًا) مصنفة إلى ثلاثة مستويات حسب الشمول المالي (مستوى شمول مالي مرتفع "الإمارات، السعودية، الكويت وقطر"، مستوى شمول مالي متوسط "الجزائر، لبنان وتونس"، مستوى شمول مالي منخفض "موريتانيا وجيبوتي")؛
- ✓ **الحدود الزّمنية:** حيث ستُخصص الفترة الممتدة من (2011-2022) لدراسة أهم مؤشرات الشّمول المالي في الدّول العربية (حسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشّمول المالي فإنّ آخر مؤشر للشّمول المالي كان سنة 2022 بالنسبة لدولة موريتانيا) بالإضافة إلى دراسة مؤشرات الاستقرار المالي التجميعي للدول العربية خلال الفترة (2015-2022)، علاوة على ذلك، ستُخصص الفترة (2011-

2021) لدراسة علاقة الارتباط وتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي، وتمّ تحديد نهاية الفترة عند سنة 2021 نظرا لعدم نشر البنك الدّولي احصائيات بعد سنة 2021، أمّا فيما يخص بداية الفترة من سنة 2011 وهي سنة أول إصدار لمؤشرات الشّمول المالي من قِبَل البنك الدّولي (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشّمول المالي Global Findex).

المنهج والأدوات المستعملة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف المشار إليها سلفًا وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي الاستدلالي (المنهج القياسي)، وتُعدُّ هذه المناهج المناسبة للدراسة، حيث تم توظيف:

- ✓ **المنهج الوصفي**: في إطار الإلمام بمختلف المفاهيم والجوانب المتعلقة بالجوانب النظرية؛
- ✓ **المنهج التحليلي**: فيظهر من خلال تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وكذا تحليل مدى أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية محل الدراسة، من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وهذا بغرض الخروج ببعض الاقتراحات من شأنها أن تُساهم في تحقيق أهداف الدراسة؛
- ✓ **المنهج الاحصائي الاستدلالي (المنهج القياسي)**: وهذا من أجل اختبار الفرضية ومناقشة نتائجها.

أمّا **الأدوات المستعملة** في هذا البحث فهي مجموعة من البيانات والمعطيات التي وردت في الدراسة، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات الخاصة بالشمول المالي ومؤشر Z-Score للاستقرار المالي، وهذا بالاعتماد على قاعدة من البيانات مأخوذة من موقع البنك الدولي (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشّمول المالي Global Findex و (World Bank Open Data)، موقع Trading economics، تقارير صندوق النقد العربي، تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير مجموعة العشرين (G20)، وتقارير بعض المنظمات الدولية والبنوك المركزية، وعلى هذا الأساس تمّ استخدام برنامج Excel كأداة للتحليل وبرنامج Stata 17.0 (نماذج البانل الساكن) كأداة للدراسة القياسية.

عينة ومجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الدّول العربية، أمّا عينة البحث فهي ممثلة في (09) دول وهي: الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، الجزائر، لبنان، تونس، موريتانيا وجيبوتي، وتوقف اختيار هذه الدول لتوفر البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة على حسب مستويات الشمول المالي (مستوى شمول مالي مرتفع، مستوى شمول مالي متوسط ومستوى شمول مالي منخفض) خلال الفترة (2011-2022).

الدراسات السابقة:

1- Mandira Sarma, Index of Financial Inclusion, 26 June 2008. (Article)

هدفت هذه الورقة إلى سد الفجوة من خلال اقتراح مؤشرًا للشمول المالي كوْن الأدبيات تفتقر إلى مقياس شامل يعمل على قياس الشمول المالي لمختلف الدول وبمستويات مختلفة للفترة (2004-2010) وتمّ تطويره بما يتماشى مع مؤشرات التنمية، ويُعتبر هذا المؤشر الدّولي للشمول المالي مؤشرًا متعدد الأبعاد والمتمثل في بُعد الاختراق المالي المعبر عنه بعدد الحسابات المصرفية لكل 1000 بالغ، بُعد التوافر المعبر عنه بعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ وبُعد الاستخدام بحجم الائتمان (% من إجمالي الناتج المحلي) وحجم الودائع (% من إجمالي الناتج المحلي)، حيث يقع المؤشر بين 0 و1، بحيث يشير الرقم 1 إلى الشمول المالي، ويشير الرقم 0 إلى الاستبعاد المالي الكامل، وحسب الباحث فإنّ هذا المؤشر يُعدّ سهل الحساب وقابل للمقارنة بين البلدان.

وتُعتبر منهجية **Sarma** لإنشاء مقياس للشمول المالي من المناهج التي يعتمد عليها الكثير من الباحثين.

2- Samrony Eka Fauzi et al, Comparative Analysis of Financial Sustainability Using the Altman Z-Score, Springate, Zmijewske and Grover Models for Companies Listed at Indonesia Stock Exchange Sub-Sector Telecommunication Period 2014-2019, 2021. (Article)

هدفت الدراسة إلى مقارنة أفضل نماذج التنبؤ بالإفلاس بين نماذج Altman، Springate، Zmijewski وGrover مع الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية لقطاعات الاتصالات الفرعي للفترة (2014-2019)، وقد تمّ اختيار عيّنات من الشركات وبالاعتماد على تقاريرهم السنوية للفترة (2014-2019)، حيث أظهرت النتائج أنّ الاختبار المقارن لنماذج تحليل الإفلاس الأربعة أدّت إلى تسجيل نماذج Altman، Springate وGrover لنتائج دقيقة، لكن نموذج Altman هو الأفضل بينهم لأنّه نموذج دقيق ومُتّسق ومُختبر وصفيًا وإحصائيًا.

3- مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010–2020)، 2022. (رسالة ماجستير)

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، الفقر والاستقرار المالي في فلسطين خلال الفترة (2010–2020)، باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM، بحيث تمّ تجميع البيانات من البيانات المالية والتقارير السنوية التي تُصدر من قِبل البنوك سنويًا، وتم الاعتماد على المتغيرات التالية: المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك التجارية، إجمالي الودائع، نسبة التضخم، إجمالي التسهيلات المصرفية) والمتغيرات التابعة المتمثلة في كل من النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي)، الفقر (نسب الفقر إلى عدد السكان)، والاستقرار المالي (إجمالي القروض المتعثرة)، وتوصلت النتائج إلى وجود أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية، إجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما وُجد أثر معنوي سلبي للتسهيلات المصرفية والودائع على نسبة الفقر والاستقرار المالي على التوالي، وكذا أثر إيجابي معنوي لنسبة التضخم والتسهيلات المصرفية على نسبة الفقر إلى عدد السكان والاستقرار المالي على التوالي.

4- Nadine Amr et al, Evaluation of the Financial Inclusion's Effect on Economic Growth: Evidence From Selected European Countries, 2023. (Article)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية (ألمانيا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اسبانيا وإيطاليا) خلال الفترة (2008–2020)، حيث تم استخدام المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، اشتراكات الهواتف النقالة، السكان وانبعاثات غاز ثنائي أوكسيد الكربون) أما المتغير التابع ممثلا بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وتوصلت النتائج إلى أنّه يوجد علاقة إيجابية بين عدد أجهزة الصراف الآلي ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي سواء على المدى القصير أو الطويل، كما أنّ هناك علاقة إيجابية بين عدد فروع البنوك التجارية ومعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل، علاوة إلى ذلك، الأثر الإيجابي لاشتراكات الهواتف النقالة على معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي مع تأثير ضئيل على المدى القصير أمّا عن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون فكانت علاقة سلبية مع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في المدى الطويل.

5- قسمة صابر عوض وآخرون: قياس أثر الشّمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2017–2021، ماي 2023. (مقال)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق خلال الفترة (2017–2021)، وهذا باستخدام بيانات سنوية للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2017–2021)، وتم الاعتماد في الدراسة على نموذج الانحدار الهيكلي، حيث تمّ تقديم نمذجة قياسية للعلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، الحسابات المصرفية والصراف الآلي)، ومؤشرات الاستقرار المالي (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، السيولة والربحية)، ومن خلال الدراسة تمّ التوصل إلى أهم النتائج: وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الانتشار المصرفي والسيولة عند مستوى الدلالة (5%)، فضلا عن وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الصراف الآلي والانتشار المصرفي عند مستوى الدلالة (0.05)، أمّا بقية المؤشرات المستقلة والمتمثلة في كل من: الكثافة المصرفية والحسابات المصرفية فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية مع جميع المؤشرات التابعة عند مستوى الدلالة (0.05).

6- Tran Thi Kim Oanh et al, Relationship between financial inclusion, monetary policy and financial stability: An analysis in high financial developement and low financial development countries, 2023. (Article)

تهدف الورقة إلى إيجاد العلاقة بين الشمول المالي والسياسة النقدية والاستقرار المالي في 58 دولة (31 دولة ذات تنمية مالية عالية و27 دولة ذات تنمية مالية منخفضة) خلال الفترة (2004–2020) باستخدام طريقة PVAR، وتم الاعتماد على المتغيرات (بالنسبة للشمول المالي: فتمّ حساب المؤشر باستخدام تحليل المركبات الأساسية PCA، وZ-Score لتمثيل الاستقرار المالي، ومعدل التضخم ومعدل نمو المعروض النقدي لتمثيل السياسة النقدية)، وتوصلت الدراسة أن الشمول المالي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالاستقرار المالي في البلدان ذات الدخل المنخفض، وأنّ الشمول المالي والاستقرار المالي يرتبطان سلبًا مع معدل التضخم ومعدل نمو المعروض النقدي، أمّا في البلدان ذات الدخل المرتفع فالاستقرار المالي يرتبط سلبا مع الشمول المالي، معدل التضخم ومعدل نمو المعروض النقدي، في حين يرتبط الشمول المالي بشكل إيجابي مع معدل التضخم ومعدل نمو المعروض النقدي، وعليه فإنّ نتائج الدراسة تشير إلى أنّ الشمول المالي في البلدان الأقل نموًا يرفع من الاستقرار المالي ويُخفض من معدلات التضخم، أمّا في البلدان الأكثر نموًا فإنّ الشمول المالي يرفع من عدم الاستقرار المالي ممّا يؤدي إلى التضخم على المدى الطويل.

7- داود سالم عبد الله ومخيف جاسم حمد، قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004–2021)، 2023. (مقال)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأثر الحاصل على التنمية المستدامة من خلال استخدام بعض متغيرات الشمول المالي في العراق للفترة (2004–2021)، ومن أجل قياس هذه العلاقة تمّ استخدام النموذج القياسي ARDL، حيث تمثلت متغيرات الشمول المالي في كلّ من: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ والأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)) أمّا التنمية المستدامة الممثل بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأظهرت نتائج الدراسة في الأجل الطويل للعراق أنّ عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق لها تأثير إيجابي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، أمّا عدد فروع البنوك التجارية فلها تأثير سلبي على مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وبالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) فليس لها أي تأثير على مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهذا راجع للمعنوية التي فاقت 5%.

أمّا ما يُميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة، فالدراسة تبحث عن دراسة العلاقة والأثر بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2011–2022)، فهي بذلك تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية والزمنية، وكذا المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي، بالإضافة إلى تحليل العلاقة باستخدام معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي بالاعتماد على خمس متغيرات (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)) للشمول المالي والمتغير Z-Score لتمثيل الاستقرار المالي، وبالنسبة للجانب القياسي فهي تختلف من حيث النموذج المستخدم في الدراسة وهذا بالاعتماد على **Panel Data**.

صعوبات الدراسة:

عند إنجاز هذه الدّراسة اعترضتنا مجموعة من الصعوبات والمتمثلة في كلّ من:

- كثرة التعاريف والمفاهيم، الأبعاد والمؤشرات المتعلقة بالشّمول المالي من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وعدم وجود مفهوم محدد للاستقرار المالي وتعدد مؤشراته، ممّا جعل الأمر صعبًا في فهم الموضوع والتّحكم فيه؛
- التضارب في البيانات المتعلقة بمؤشرات الاستقرار المالي حسب النموذج التجميعي من قبل صندوق النقد العربي لبعض الدّول العربية في كل سنة من إصداره لتقارير الاستقرار المالي، ممّا جعلنا نستهلك الكثير من الوقت للتأكد من هذه البيانات؛
- الأخطاء الفادحة التي يتناقُلها الباحثون في أوراقهم العلمية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية، وكذا المتغيرات لبناء مؤشر للشمول المالي المتعلقة بمنهجية **Sarma**، ممّا جعل الموضوع غامضًا ومُبهمًا؛
- صعوبة الدخول إلى موقع البنك الدولي الخاص بمؤشر الاستقرار المالي Z-Score رغم المحاولات العديدة، ممّا جعلنا نبحث عن مواقع أخرى تُصدر نفس بيانات المؤشر تبعًا للبنك الدّولي (والغريب في الأمر أنّ هذه البيانات تظهر في الهاتف ولا تظهر في الحاسوب)، وهذا ما جعلنا نهدر الكثير من الوقت في سُبُل البحث عن البيانات الخاصة بالمؤشر.

هيكل البحث:

للإلمام بالموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحقيقًا لأهدافه، سنحاول الإحاطة بمختلف جوانبه من خلال تقسيم الدّراسة إلى أربع فصول، بالإضافة إلى مقدمة والتي تتضمن الإشكالية المطروحة وعناصرها الأخرى، وخاتمة تتضمن اختبارًا لصحة الفرضيات، نتائج واقتراحات.

الفصل الأول المعنون بنظرة عامة حول الشمول المالي، والذي يتضمن ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية الشمول المالي من خلال التطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة به، في حين تناول المبحث الثاني أساسيات حول الشمول المالي، بالإضافة إلى المبحث الثالث والذي تمّ التطرق فيه إلى بعض التجارب الدولية للشمول المالي والتي تُعتبر نموذجا للجزائر؛

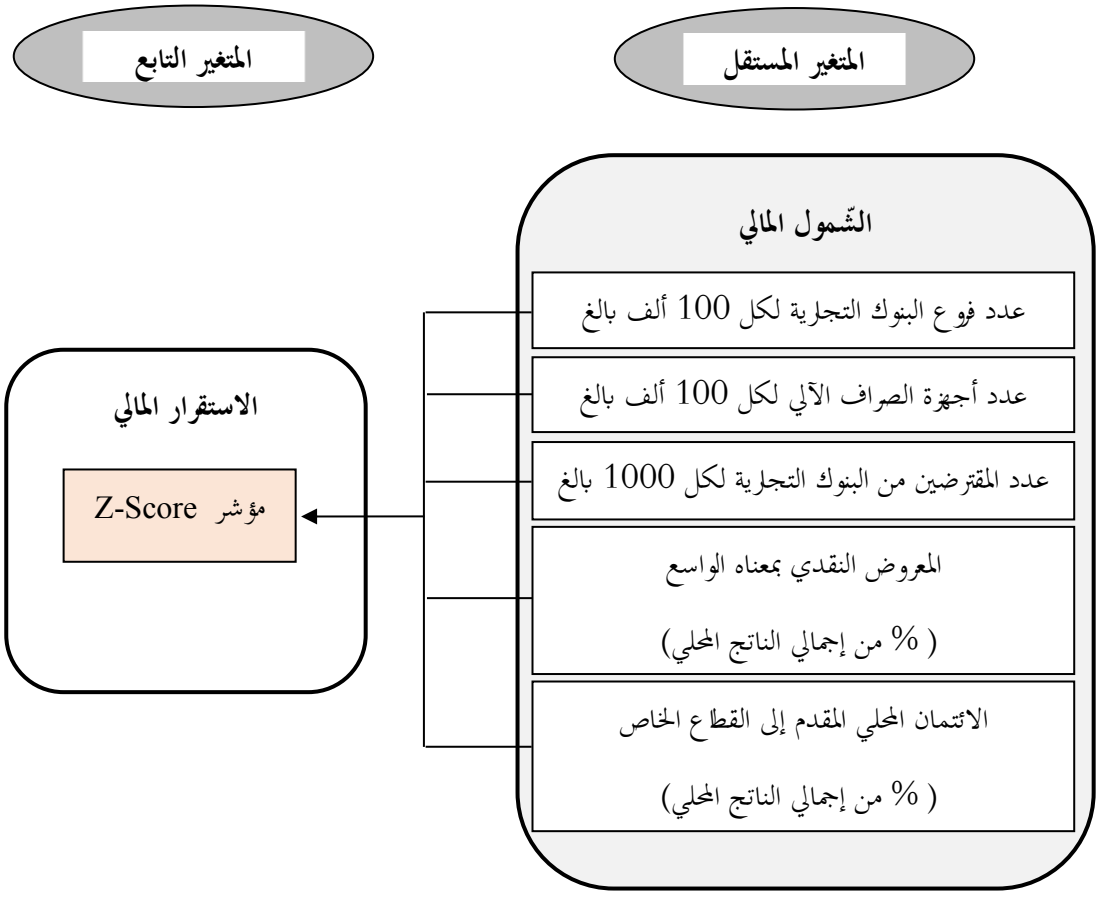
وفي الفصل الثاني تحت عنوان الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي، ويُقدّم هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي، في حين المبحث الثاني مؤشرات قياس الاستقرار

المالي والتي اختلفت منهجيات إعداده، أمّا المبحث الثالث واقع الاستقرار المالي عالميا وعربيا وبعض التّجارب الدّولية لبناء مؤشر للاستقرار المالي؛

الفصل الثالث يحمل عنوان العلاقة بين الشّمول المالي والاستقرار المالي في الدّول العربية، وتضمن هذا الفصل بدوره ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تمّ عرض مؤشرات الشمول المالي في الدّول العربية، أمّا المبحث الثاني فتمّ التّطرق إلى مؤشرات الاستقرار المالي في الدّول العربية، في حين المبحث الثالث تمّت دراسة العلاقة بين مؤشرات الشّمول المالي ومؤشر Z-Score للاستقرار المالي في الدّول العربية؛

والفصل الرابع جاء بعنوان دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدّول العربية خلال الفترة (2011-2021)، وتمّ التطرق فيه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار القياسي المتبع في التحليل، في حين المبحث الثاني تناول عينة ومتغيرات وكذا نماذج الدّراسة، أمّا المبحث الثالث فتمّ التطرق إلى اختيار النموذج الأمثل للدراسة وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

نموذج الدّراسة:



الفصل الأول:

نظرة عامة حول الشمول المالي

تمهيد:

يُعتبر الشّمول المالي انموذجًا جديدًا للتطورات المالية باعتباره يمارس دورًا رئيسيًا في إبعاد شبح الفقر عن الدول، فهو يعمل على تقديم الخدمات المالية للجميع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى مساعدة الأفراد والشركات على إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل، والمشاركة في الاقتصاد مع تحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي، كما أنه يعمل على تعزيز الاستقرار المالي عن طريق الحد من الاقتصاد غير الرسمي وزيادة استخدام الخدمات المالية.

وقد لعبت الحكومات والمؤسسات المالية دورًا كبيرًا في تعزيز الشمول المالي من خلال مجموعة متنوعة من السياسات والمبادرات والاستراتيجيات بما في ذلك تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، توسيع الخدمات المالية الرقمية وتعزيز المعرفة المالية وغيرها بهدف تزويد الجميع بالفرص التي يحتاجونها لتحقيق أهدافهم المالية.

لذا ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي؛

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي؛

المبحث الثالث: تجارب دولية للشمول المالي.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

حظي الشمول المالي بأهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولهذا أصبح الشمول المالي ضمن اهتمامات وأولويات مُعظم دول العالم بشكل عام والهيئات العالمية المعنية بقضايا التنمية بشكل خاص، ومن هذا المنطلق ألزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة والمبتكرة إلى كافة فئات المجتمع بتكلفة منخفضة وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح.

المطلب الأول: تطور الشمول المالي، تعريفه وأهميته

لقد تطور مفهوم الشمول المالي من تصنيف الأفراد والمؤسسات المشمولين أو غير المشمولين إلى تعاريف متعددة الأبعاد والمقاييس وأكثر حداثة، وهذا للأهمية الكبيرة التي يلعبها الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والمالية والاستقرار المالي.

أولا: نشأة وتطور الشمول المالي

تم ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تناولت هذه الدراسة سبب إغلاق عدد من فروع البنوك، ومعرفة حقيقة العلاقة بين الوصول الجغرافي إلى الخدمات المالية وإغلاق هذه الفروع، حيث أظهرت الدراسة الارتفاع الكبير لنسبة الاستبعاد المالي في مناطق جغرافية معينة والمتمثلة في المناطق ذات الدخل المنخفض ممّا أدى إلى إحجام المؤسسات المالية عن تقديم خدماتها المالية لهذه المناطق[1]، وقد استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1999 على نطاق واسع لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتاحة[2]، وفي أوائل سنة 2000 بدأ الاهتمام بهذا المصطلح خاصة في البلدان النامية من خلال النداءات التي قامت بها العديد من المؤسسات المالية والمنظمات الدولية لتسليط الضوء على سياسات الشمول المالي عن طريق توسيع نطاق

[1] Andrew Leyshon, Nigel Thrift, **The Restructuring of the U.K. Financial Services Industry in the 1990s: a Reversal of Fortune?**, Journal of Rural Studies, vol 9, No 3, 1993, pp 223-241. https://www.academia.edu/1367579/The_restructuring_of_the_UK_financial_services_industry_in_the_1990s_a_reversal_of_fortune

[2] خلف محمد حمد، يقين سماح صلاح، **مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004–2017)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 50، الجزء 2، 2020، ص285.

تنويع الخدمات المالية لتشمل جميع شرائح المجتمع[1]، علمًا أن المملكة المتحدة وماليزيا كانتا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في سنة 2003[2].

ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول (01): تطور الشمول المالي

السنة	مميزاتها
2003	• سعت بعض الدول لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي؛ • كانت أول هذه الدول: ماليزيا والمملكة المتحدة، إذ قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على إفادة أكثر عدد من فئات المجتمع.
2008	• زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بشكل مضطرد عبر سياسات منفذة تستهدف وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية واستعمالها والإفادة منها؛ • التمكين من العمل بصورة صحيحة عبر حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمة متنوعة وبتكلفة منخفضة.
2013	• إطلاق البنك الدولي مجموعة من البرامج العالمية للإفادة من الابتكارات وتقييم الخدمات المالية والتركيز على مدفوعات التجزئة المبتكرة ونظام الدفع؛ • تعميم الخدمات المالية من قبل البنك الدولي وسهولة وصولها إلى كافة فئات المجتمع.

المصدر: مغدور فاطمة الزهراء، **الشمول المالي – تحديات ومؤشرات قياسه –**، الملتقى الوطني حول ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي – تطبيقات وتحديات –، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، يوم 2021/11/23، ص4.

ثانيا: تعريف الشمول المالي

تعددت تعاريف الشمول المالي واختلفت بين الهيئات والمنظمات الدولية والعربية وكذا البنوك المركزية ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

➢ من قبل الهيئات والمنظمات الدولية

[1] Eman kadhim abbas, **The Role of Digital Technology in Stimulating Financial Inclusion**, International Journal of Economic Studies, Issue 5, No 22, 2022, p 226.
https://democraticac.de/?p=84128

[2] احمد طاهر كاظم العنكبي وآخرون، **دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي**، Wraith Scientific Journal، المجلد 3، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول، جوان 2021، ص 152.

https://www.iasj.net/iasj/download/d3ee6f08660fdb29

وتمّ تعريف الشمول المالي حسب:

- ✓ **البنك الدولي (WB)**: يعني الشمول المالي أنّ الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تُلبي احتياجاتهم – (معاملات، مدفوعات، منتجات ادخار، تسهيلات ائتمانية، قروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام[1].
- ✓ **مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)**: الشمول المالي هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تُقدّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[2].
- ✓ **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)**: ويُعرفه على أنّه الحالة التي يُتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الاقراض، الادخار، التأمين والمدفوعات مُقدمة من مؤسسات مالية رسمية، ومنه ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تُقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلًا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم[3].

➢ **من قبل الهيئات العربية**

وتمّ تعريف الشمول المالي من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية واتحاد المصارف العربية كما يلي:

- ✓ **مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**: يُعرف الشمول المالي على أنّه إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وابتكار

---

[1] World Bank, **Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity**, Accessed: 17/12/2022, At: 04:46 AM.
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

[2] عودة لفتة رشا، عواد حسين سالم، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العدد 01، 2019، ص 83.
https://www.iasj.net/iasj/download/2a39bde7b5b2463b

[3] CGAP, **Toward Proportionate Standards and Guidance**, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the poor, A White Paper, 2011, p 1.
https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/White-Paper-Global-Standard-Setting-Bodies-Oct-2011.pdf

خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان على أسعار مرتفعة[1].

- ✓ **اتحاد المصارف العربية (UAB)**: ويُعرفه على أنّه تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصًا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف[2].

- ➢ **من قبل البنك المركزي الجزائري**

الشمول المالي هو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل، الائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيًّا، ممّا يُؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية[3].

---

[1] يُسر برنية وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص 2 -3.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-inclusion-in-the-arab-countries-efforts-policies-and-experiences.pdf

[2] اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**، الأمانة العامة– إدارة الدراسات والبحوث، 2017، ص 1.

https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

[2] Bank d'Algerie, **Brochure sur l'Inclusion financiere**, p 01.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/04/inclusion7.pdf

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ: **الشمول المالي هو تلك الفرصة التي أُتيحت فيها توفر الخدمات المالية وإمكانية الوصول إليها بتكاليف منخفضة للجميع (الأفراد والشركات) بغض النظر عن مستويات دخلهم أو موقعهم.**

ثالثا: أهمية الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محل تركيز العديد من الحكومات والمنظمين الماليين خاصة البنوك المركزية، وهذا لأهميته البالغة[1]، وتتجلى أهمية الشمول المالي في:

- ✓ السعي لتقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ إحلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الاقتصاد غير الرسمي[2]؛
- ✓ يعتبر عاملًا أساسيًّا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ تمكين المرأة، الحد من البطالة وعدم المساواة[3]؛
- ✓ التعامل مع الأزمات المالية الشخصية الناتجة عن ظروف طارئة مثل المرض والبطالة[4].

ويمكن إبراز أهمية الشمول المالي في ثلاث محاور أساسية (المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي والمحور الاستراتيجي) والممثلة في الشكل التالي:

---

[1] لوزري نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية–**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 16.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/170363

[2] دينا مختار صابر هاشم، **أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية)**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 01، 2022، ص 144.

https://jsst.journals.ekb.eg/article_212724_c8791a2ad56589216252d0f07cf28c04.pdf

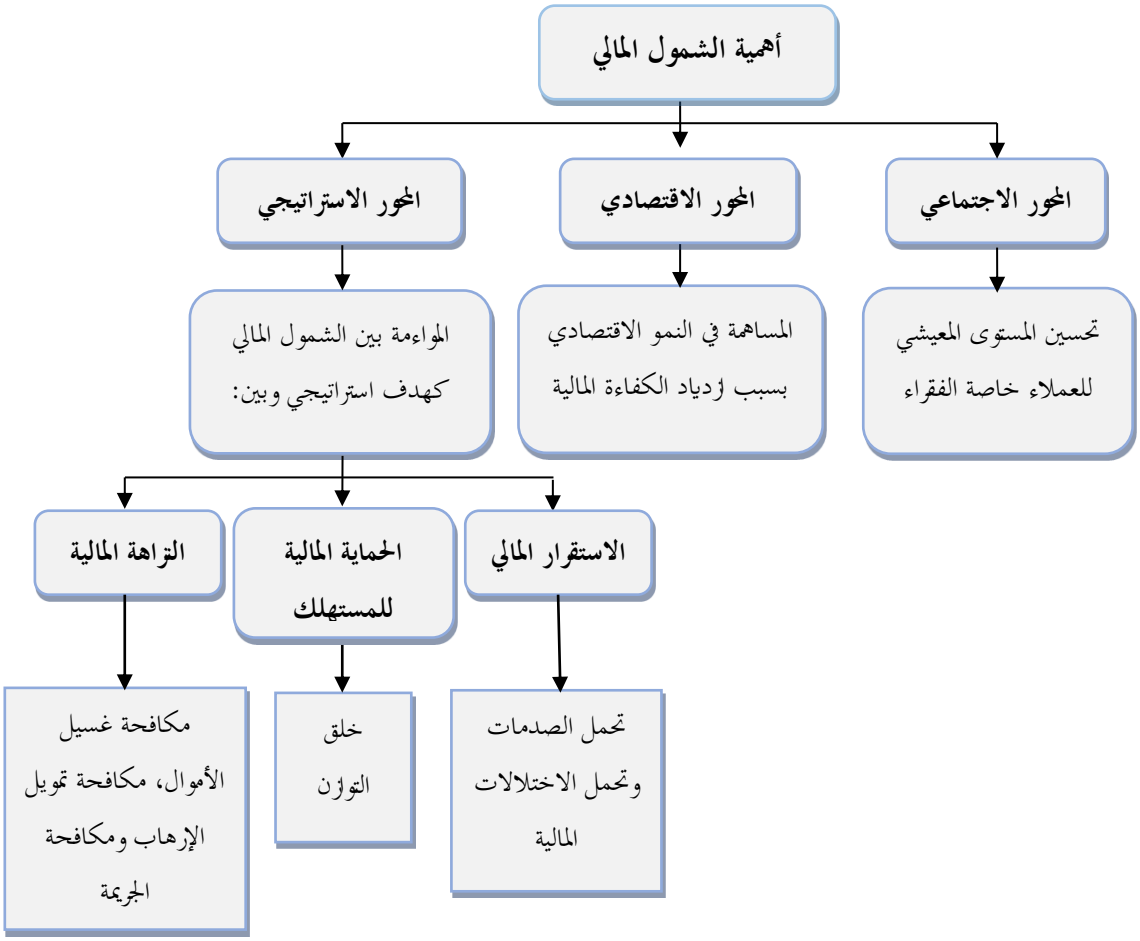
[3] رشا عوني عبد الله العش، **دور الشمول المالي في أزمة كورونا في الاقتصاد المصري**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة تحت عنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي، جامعة طانطا، 05 أفريل 2021، ص 10.

https://journals.ekb.eg/article_166216_80554124ecc4910dbc89dda1b2b69ff8.pdf

[4] رمضان عارف رمضان محروس، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص 279.

https://jsst.journals.ekb.eg/article_86157_173c769a9d3df0548672524a427b661f.pdf

الشكل (01): أهمية الشمول المالي



المصدر: مغدور فاطمة الزهراء، معوشي عيماد، **الشمول المالي – التحديات والعراقيل –**، الملتقى الوطني الافتراضي حول تحقيق الشمول المالي لمواجهة أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يوم 2022/02/07، ص 6.

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي، ركائزه ومبادئه

إنّ الاهتمام العالمي بفكرة تحقيق الشمول المالي لا يعتبر هدفًا بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية، وهذا لدوره الفاعل في التغيير الجذري لشرائح المجتمع للأفضل، ولتحقيق هذه الأهداف وجب توافر مجموعة من الركائز والمبادئ.

أولا: أهداف الشمول المالي

إنّ تعزيز مستويات عالية من الشمول المالي الذي يسعى إلى مشاركة شرائح المجتمع بالنظام المالي الرأسمالي وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، سينعكس بالإيجاب على البيئة الاقتصادية (المالية والمصرفية) والاجتماعية والسياسية على حد سواء، وبالتالي يمكن تحقيق أهدافه[1]، والمتمثلة في:

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف الأفراد بأهمية الخدمات المالية والمصرفية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية[2]؛
- تقديم خدمات مالية بأسعار مناسبة لجميع فئات المجتمع مع مراعاة حماية حقوق المستهلكين[3]؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم[4]؛
- تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق الاستقرار المالي، وهذا من خلال توسيع وتحديث الخدمات المالية لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء[5]؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي[6]؛

---

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية– بغداد تحت شعار الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، 28–29 نوفمبر 2018، ص ص 32–33.

[2] سيف علي حسين، وفاء حسين الحيدري، **دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، 2021، ص 109.
https://www.iasj.net/iasj/download/ed1dd00672111785

[3] عمار فوزي المياحي، ليلى فوزي جعفر، **السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2020، ص 163.

[4] Nadine Amr et al, **Evaluation of the Financial Inclusion's Effect on Economic Growth: Evidence From Selected European Countries**, MSA-Management science journal, Volume 2, Issue 2, 2023, p 82.
https://msamsj.journals.ekb.eg/article_294897_2a2da6b52d6a0b0d78511537829264c2.pdf

[5] قسمة صابر عوض وآخرون، **قياس أثر الشّمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2017–2021**، Warith Scientific Journal، المجلد 5، عدد خاص، 2023، ص 214.
https://www.iasj.net/iasj/download/cc24cdfb2e180aa5

[6] حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير منشورة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، مارس 2017، ص 20.
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-13388.pdf?ver=accessable

- **بالنسبة للنساء:** عندما تتحكم المرأة في أمورها المالية، فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها وهي عبارة عن استثمارات والتي يكون لها أثر إيجابي على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، وعليه فإنّ توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له أثر عميق على النمو الاقتصادي وعلى تنمية المجتمع[1]؛
- لا يقتصر هدفه بمجرد توفير الوصول الشامل إلى الخدمات المالية بل يتعدى ذلك من خلال التأكد من أن هذه الخدمات تُعزز حقًا الصحة المالية؛
- يسعى إلى إرساء الأساس لتنمية وطنية مستدامة وعادلة[2]؛
- تحقيق الارتباط بين الأهداف وفق نظرية **(I-SIP)** (الشمول المالي–الاستقرار المالي، النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك) بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع وكذلك الارتباط الأمثل بين هذه الأهداف[3]؛
- يُعتبر الشمول المالي عاملًا حيويًا من عوامل تمكين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تُفضي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى الهدف المطلق وهو تحقيق النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح أهداف التنمية المستدامة الرئيسية (07 أهداف) المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالشمول المالي[4]:

---

[1] نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، **دور الشمول المالي في تقييم الدعم المالي للمرأة في العراق**، المجلة العراقية لبحوث التسويق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص 20.

file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/jpgiafs,+3_.pdf

[2] BANGKO SENTRAL NG PILIPINAS, Financial Inclusion Steering Committee**, National Strategy for Financial Inclusion 2022-2028,** p1.
https://www.bsp.gov.ph/Pages/InclusiveFinance/NSFI-2022-2028.pdf

[3] كروش نور الدين وآخرون، **واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 519.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/176378

[4] خماش نور، **قراءات حول الشمول المالي في الأردن**، تقرير عن الأردن بحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 التابع للبنك الدولي، أوت 2022، عمان، الأردن، ص 2.

https://www.jopacc.com/sites/default/files/2023-11/findex_2021_-_jordan_case_study_-_ar_-_final-0_0.pdf

الشكل (02): أهداف التنمية المستدامة



المصدر: خماش نور، **قراءات حول الشمول المالي في الأردن**، تقرير عن الأردن بحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 التابع للبنك الدولي، أوت 2022، عمان، الأردن، ص 2.

https://www.jopacc.com/sites/default/files/2023-11/findex_2021_-_jordan_case_study_-_ar_-_final-0_0.pdf

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

تبنّت **(G20)** مجموعة من التوصيات العملية لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم وهذا في قمة "**تورونتو**" الكندية المنعقدة في ماي 2010، وهي عبارة عن (09) مبادئ تُشكل معًا شروطًا لتحفيز الابتكار من أجل الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي وتتمثل في[1]:

الجدول (02): مبادئ الشمول المالي

المبادئ	مضامينه
القيادة	• وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
التنوع	• تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
التطوير	• استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي؛

[1] G20, Global Partnerchip for Financial Inclusion, **G20 Principales for Innovative Financial Inclusion**, April 2011, p 01.

https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20%20Principles%20for%20Innovative%20Financial%20Inclusion%20-%20AFI%20brochure.pdf

	• الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
الحماية	• وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
التمكين	• العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
التعاون	• خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية؛ • العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
المعرفة	• الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
التناسب	• بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
الإطار (إطار العمل)	• الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

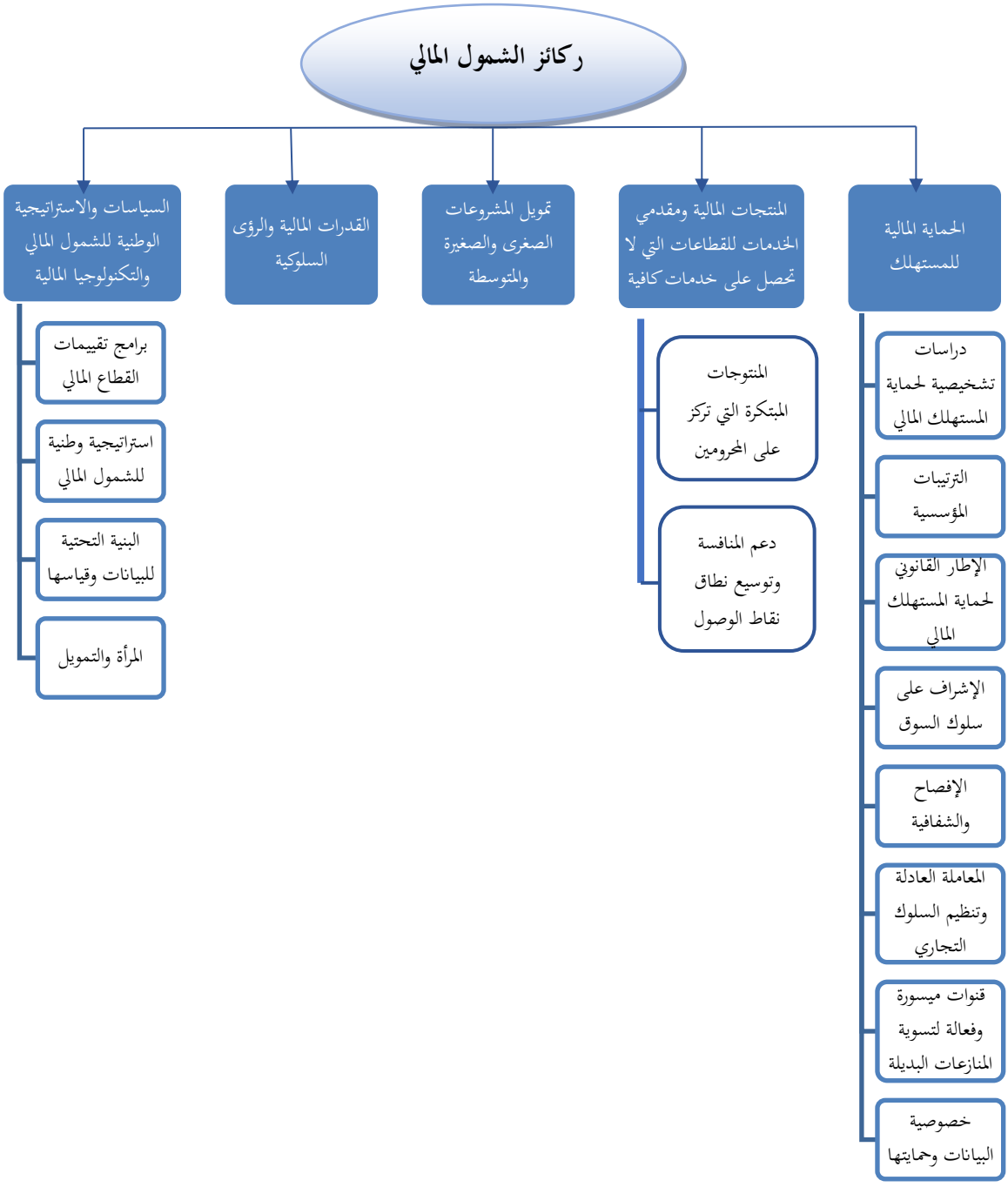
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: G20, Global Partnerchip for Financial Inclusion, **G20 Principales for Innovative Financial Inclusion**, April 2011, pp 02-05.

https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20%20Principles%20for%20Innovative%20Financial%20Inclusion%20-%20AFI%20brochure.pdf

ثالثا: ركائز الشمول المالي

قام البنك الدّولي بوضع نهج متكامل ومُوحد من أجل مساعدة البلدان للحصول على الخدمات المالية والشمول المالي، والتي ترتكز على خمس (05) ركائز متداخلة والموضحة في الشكل التالي:

الشكل (03): ركائز الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: World Bank, **Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity,** Accessed: 12/18/2022, At: 05:12 AM.

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2

المطلب الثالث: استراتيجيات الشمول المالي، وسياساته

تُعتبر كل من المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول في العالم اللّتان قامتا بتطوير وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية في الشمول المالي سنة 2003، وها هي الآن تسعى العديد من دول العالم إلى تطوير استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي لبروز أهميتها بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وهذا وفق سياسات الشمول المالي.

أولا: استراتيجيات الشمول المالي

تُعد استراتيجية الشمول المالي وثيقة عامة شاملة، تمّ تطويرها من خلال عملية استشارية واسعة تشمل أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام المشاركين في تطوير القطاع المالي لتسريع مستوى الشمول المالي بشكل منهجي[1].

وتم تعريفها من قبل البنك الدولي على أنها: خرائط طرق للإجراءات يتم الاتفاق عليها وتحديدها على المستوى الوطني أو دون الوطني والتي يتّبعها أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف الشمول المالي[2].

ولنجاح تطبيق استراتيجيات الشمول المالي يجب توفر (05) خصائص رئيسية وهي[3]:

- ✓ الإرادة السياسية أو الالتزام رفيع المستوى؛
- ✓ وجود مؤسسة رائدة، في العادة تكون جهة تنظيم القطاع المالي مع وجود فريق عمل محفز ومتخصص في الشمول المالي؛
- ✓ التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص؛
- ✓ خطة عمل عملية؛
- ✓ المساءلة.

---

[1] Robin Newnham, **National Financial Inclusion Strategies: What and how? Experiences from outside Latin America**, Financial Inclusion Policy Advisor Alliance for Financial Inclusion (AFI), Port of Spain, 12 September 2014, p 5.
https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/publications/financial_inclusion_strategies-_whathow_2.pdf

[2] THE WORLD BANK, **Overview: National Financial Inclusion Strategies**, Accessed: 12/22/2022, At: 05:29 AM.
https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/national-financial-inclusion-strategies

[3] المنتدى العربي الخامس للسياسات، **الاشتمال الاستقرار النزاهة حماية المستهلك**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 10-11 ديسمبر 2013، ص 5.
https://www.cgap.org/sites/default/files/Other-Highlights-from-the-5th-Arab-Policy-Forum-July-2014-Arabic_0.pdf

والشكل التالي يوضح المراحل التي تمر بها الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

الشكل (04): مراحل استراتيجية الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: THE WORLD BANK, **Overview: National Financial Inclusion Strategies**, Accessed: 12/18/2022, At: 04 :37 AM.

https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/national-financial-inclusion-strategies

ثانيا: الهدف من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

هناك العديد من الأهداف الواجب تحقيقها من وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، وهي:

- ✓ تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مُزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب الأساسي لكل مواطن؛

- ✓ تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية ويكون كذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية؛
- ✓ تعزيز اجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها وأحكامها لضمان العدالة في التعامل؛
- ✓ الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية[1]؛
- ✓ تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الاستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها بغرض تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي[2].

ثالثا: سياسات الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسات الألمانية للتعاون التقني (German institutions for technical cooperation) بوضع (35) حلًّا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر (10) دول، ومن جهة أخرى وجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي[3]:

---

[1] صندوق النقد العربي، **ورقة عمل حول "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"**، 2015، ص ص 8-9.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/requirements-for-adopting-a-comprehensive-national-strategy-to-enhance-financial-inclusion-in-arab-countries.pdf

[2] ريم فاضل شاكر الفتلاوي، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)**، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص 21.
https://drive.google.com/file/d/13Nq95kRUknJp8tfVpHMBKTFoUc1Qzeix/view

[3] علي حسن السيف، حسين الحيدري وفاء، **دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 57، 2021، ص 110.
file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/jpgiafs,+%D8%A8%D8%AD%D8%AB+32-+2021+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1.pdf

الشكل (05): سياسات الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Julius Caesar Parreñas, **Commercially Sustainable Microfinance: A Strategy for Promoting Financial Inclusion in APEC,** Report of a Workshop Jointly Organized by the Advisory Group on APEC Financial System Capacity Building and the APEC Business Advisory Council and AFI, Grand Hyatt Jakarta, Indonesia, 2008, p 9.

https://www.apec.org/docs/default-source/Publications/2010/4/Commercially-Sustainable-Microfinance-A-Strategy-for-Promoting-Financial-Inclusion-in-APEC-January-2/210_abac_microfinance.pdf

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

يُعتبر الشّمول المالي عاملًا أساسيًّا للحدّ من الفقر والبطالة وتعزيز النّمو الاقتصادي والاستقرار المالي، نتيجةً لتوسيع وتعميم الخدمات المالية المقدمة ممّا يساهم في جعل الأفراد والشركات أكثر استعدادًا لإدارة مواردهم المالية، الاستثمار في مستقبلهم والمشاركة في الاقتصاد بشكل واسع.

المطلب الأول: قياس الشّمول المالي

يُعدّ الشّمول المالي جانبًا مهمًّا من جوانب الأنظمة المالية، فهو يعمل على توفير الخدمات المالية مع إمكانية الوصول إليها لمجموعة واسعة من الأفراد والشركات بما في ذلك ذوي الدخل المنخفض والذين يعيشون في المناطق النّائية، ولتقييم مستويات الشّمول المالي في النّظام المالي يجب قياسه من خلال عدّة مؤشرات مُنبثقة من ثلاث أبعاد أساسية.

أولا: أبعاد الشّمول المالي

اتفقت الأدبيات حول الشمول المالي أنّه مفهوم متعدد الأبعاد، حيث اختلفت أبعاده حسب كل دراسة[1]، وقد أصدرت مجموعة العشرين **(G20)** مع توصية الشراكة العالمية **(GPF)** من أجل الشمول المالي على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وتقيس ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- **بُعد الوصول (الوصول المالي)**: هو القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة لدى المؤسسات المالية الرسمية، وهو يعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، وقد يتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة أو القرب من نقاط الخدمات المالية والمصرفية (فروع البنوك، أجهزة الصراف الآلي...)[2].

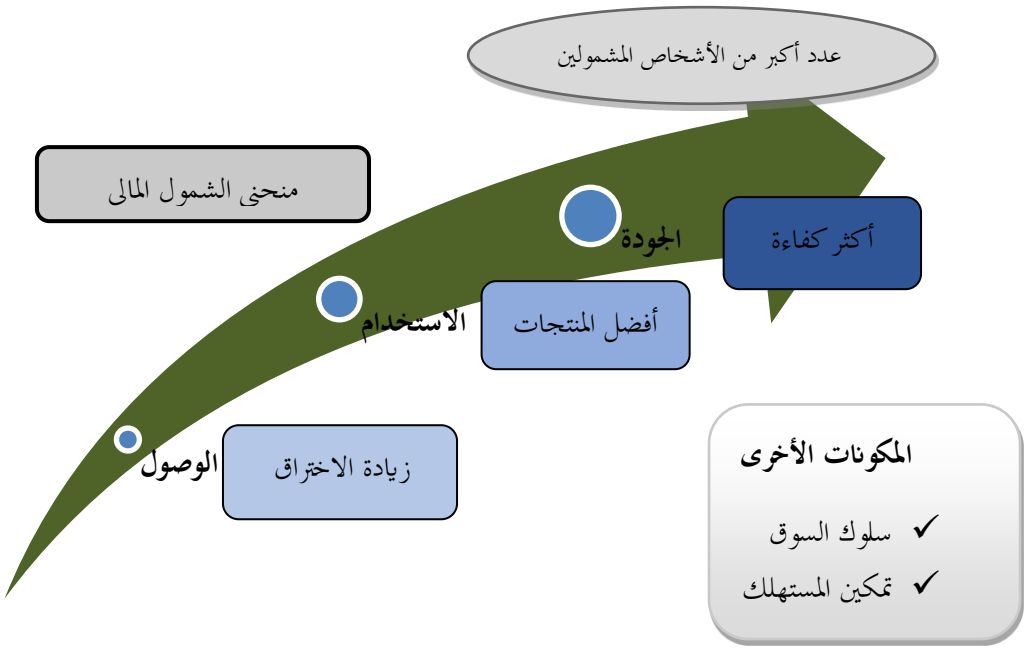
[1] Marco Espinosa-Vega et al, **Measuring Financial Access 10 Years of the IMF Financial Access Survey**, International monetary fund, Statistics department (IMF), 2020, P 3.
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2020/English/MFAEA.ashx

[2] جواد الشمرى وآخرون، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010–2016)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، ص ص 86-87.
https://drive.google.com/file/d/1ufQCtBYORbPpOqP6qSWSEnraI4crKTCE/view

- **بُعد الاستخدام (استخدام الخدمات المالية)**: يُشير الاستخدام إلى عمق أو مدى استخدام الخدمات المالية، ويتطلب تحديد الاستخدام جمع تفاصيل حول انتظام، تواتر ومدة الاستخدام بمرور الوقت[1].
- **بُعد الجودة**: هو بعد يقيم كيفية تلبية الخدمات المالية لاحتياجات مستخدميها من عدّة زوايا، بما في ذلك القدرة على تحمل التكاليف، الراحة والمعاملة العادلة والعديد من الجوانب المتعلقة بحماية المستهلك والتعليم المالي وغيرها[2].

والشكل التالي يوضح قياس الشمول المالي:

الشكل (06): قياس الشمول المالي



المصدر: Alliance for Financial Inclusion, **The financial inclusion data working group and the Mexican experience**, IFC Workshop on Financial Inclusion Indicators Co-hosted by Negara Malaysia, Sasana Kijang, Kuoala Lumpur, 5-6 Nov 2012, p 155.

https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb38.pdf

[1] Alliance for Financial Inclusion, **Measuring Financial Inclusion "Core Set Of Financial Inclusion Indicators"**, Guideline Note No4, March 2013, p 5.
https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/publications/fidwg-core-set-measuring-fi.pdf

[2] Alliance for Financial Inclusion, **ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION POLICY MODEL: AFI CORE SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS**, December 2019, p 4.
https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2019-12/AFI_PM_Core%20Set_FINAL_digital.pdf

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية

وتتمثل هذه المؤشرات في:

1- مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة العشرين

ذكرت وثيقة قمة **"لوس كابوس سنة 2012"** لمجموعة العشرين **(G20)** مجموعة من المؤشرات التي يتم بها قياس مستويات الشمول المالي في كافة دول العالم، وعلى أساسها يتم مقارنة بياناتها بين الدول[1]، وتُعدّ من أهم المؤشرات الأساسية التي يمكن النظر إليها استنادا إلى توصيات مجموعة العشرين[2].

مع العلم أنّ مؤشرات الشمول المالي يتم قياسها من حيث إتاحة الخدمات المالية والتي تمثل جانب العرض، واستخدامها جانب الطلب وجودة الخدمات بما يمثل كلاً من جانب العرض والطلب[3]، وقد تم عرض أهم المؤشرات العالمية حسب توصيات مجموعة العشرين في **الملحق رقم (1)**.

2- مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) للبنك الدولي

تُعتبر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، الاقتراض، سداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية وتَصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات[4]، وقد نشرت نتائج المسح الأول سنة 2011 وتبعتها نتائج مسح لاحقة من 2014، 2017 و2021 (تأخرت نتائج مسح 2020 إلى غاية 2021 بسبب COVID-19) وأصبحت بذلك قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ركيزة أساسية للجهود العالمية لتعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات، الباحثين والممارسين في مجال التنمية[5].

---

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، 2018، ص 71.
https://portal.arid.my/Publications/f760019e-7894-46b7-b128-9c8e0488db1f.pdf

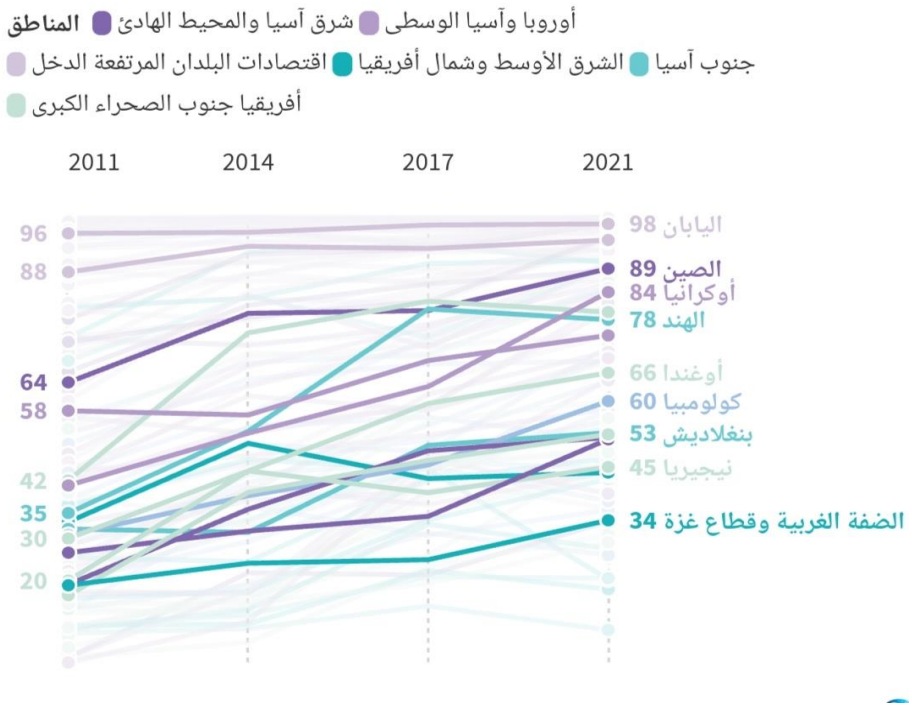
[2] غربي عبد الحليم عمار، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي "دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته"**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2020، ص 24. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115195

[3] **المرجع نفسه**، ص 26.

[4] بوابة FinDev ، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي لشمول المالي**، 2017، تاريخ الاطلاع: 2022/12/18، الساعة: 11:02.
https://www.findevgateway.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-global-findex

[5] The Global Findex Database 2021, **"Financial Inclusion, Digital Payments and Resilience in the Age of COVID-19"**, WORLD BANK GROUP, 2021, P xv. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Report

الشكل (07): نسبة ملكية الحسابات المالية على مستوى العالم (2011–2021)



المصدر: SANIYA ANSAR et al, **Unveiling the Global Findex database 2021 in five charts**, WORLD BANK BLOGS, Accessed: 12/25/2022, At: 04 :02 AM.
https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/unveiling-global-findex-database-2021-five-charts

ارتفعت نسبة ملكية الحسابات المالية من البالغين لدى مؤسسة مالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم من 51% سنة 2011 إلى 76% سنة 2021، كما ارتفعت ملكية الحسابات في البلدان النامية من 63% إلى 71% في السنوات القليلة الماضية بسبب الزيادة في إمكانية الوصول إلى الحسابات للعشرات من البلدان النامية نتيجة تبني الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

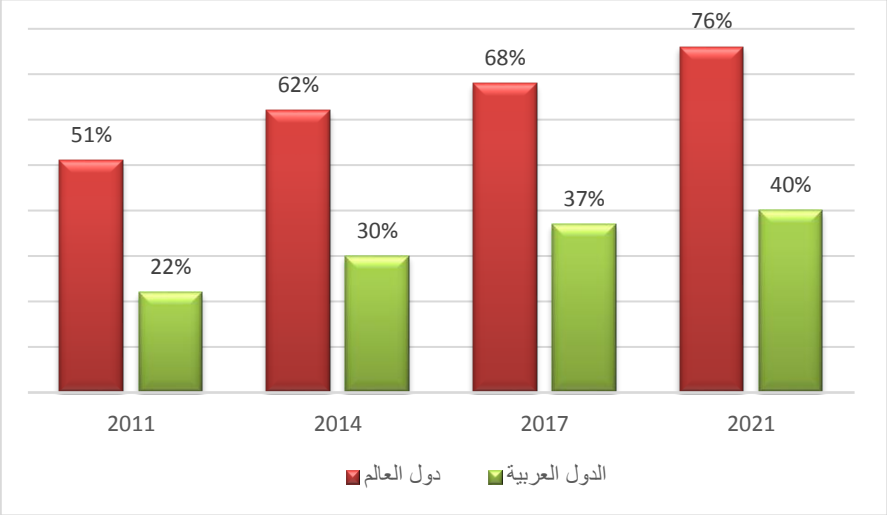
الجدول (03): مؤشرات الشمول المالي في العالم والدول العربية

	2011	2014	2017	2021
دول العالم	%51	%62	%68	**%76**
الدول العربية	%22	%30	%37	**%40**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **The Global Findex Database 2021**, THE WORLD BANK, Accessed: 12/25/2022, At: 04 :39 AM.

. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

الشكل (08): مؤشرات الشمول المالي في العالم والدول العربية



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (03)

من خلال الشكل نلاحظ التحسن الملحوظ في مؤشرات الشمول المالي في العالم، حيث انتقل المؤشر من 51% سنة 2011 إلى 76% سنة 2021 وهذا راجع لزيادة الوصول إلى الحسابات المالية والمصرفية من قبل الأفراد والشركات وبالتالي انخفاض عدد الأشخاص المستبعدين ماليا من 49% سنة 2011 إلى 24% سنة 2021، كما أنّ مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية شهدت كذلك تحسنا من 22% سنة 2011 إلى 40% سنة 2021، ورغم التحسن إلاّ أنها مازالت ضعيفة وبعيدة عن المؤشرات العالمية.

ثالثا: المؤشرات التي تُشخص الحالة العامة للقطاع المالي

توجد ثلاثة مؤشرات أساسية يتم على أساسها تشخيص حالة القطاع المالي من زاوية الشمول المالي، وتُعدّ هذه المؤشرات من ضمن المؤشرات التقليدية والبسيطة وهذا لاستنادها في عملية حسابها إلى المجاميع الائتمانية والنقدية على المستوى الكلي للاقتصاد وتتمثل في:

- **مؤشر العمق المالي**: يُعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الشمول المالي، فهو يهدف إلى تحقيق التنمية المالية، كما يعمل على تنمية المدخرات بكفاءة عالية، وكيفية توزيع الموارد المالية، والعمل

على الرفع من معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي[1]، علاوة على ذلك، فهو يعمل على قياس مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد[2]، ويتم قياسه باستخدام عدّة مؤشرات والمتمثلة في:

- ✓ **بالنسبة للقطاع المصرفي:** يتم استخدام كلا من: (الالتزامات السائلة (% من إجمالي الناتج المحلي)، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي))؛
- ✓ **بالنسبة لنشاط سوق الأوراق المالية:** تمّ استخدام القيمة السوقية (% من إجمالي الناتج المحلي) وهي تُعبر عن نسبة قيمة الأسهم المتداولة إمّا إلى الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة الإجمالية للرسملة، وتمّ أيضا استخدام كلا المقياسين لدوران نشاط السوق[3].

- **مؤشر الوصول المالي:** يعمل هذا المؤشر على قياس مدى مقدرة القطاع المالي على اختراق العملاء، وهذا من خلال العمل على تيسير الوصول للخدمات والمنتجات المالية التي يتيحها القطاع المالي لكافة أفراد المجتمع[4]، ويتم قياس هذا البعد تبعًا للأبحاث العالمية غالبًا على مؤشرات الانتشار وتتمثل في كل من:

- ✓ **الانتشار الجغرافي:** ويتم قياسه بـ: (عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2)؛
- ✓ **أو الانتشار الديموغرافي:** ولقياسه يتم استخدام كلاً من: (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ).

- **مؤشر الاستخدام (استخدام الخدمات المالية):** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على استخدام واستغلال المنتجات والخدمات المالية المتاحة لهم من طرف القطاع المالي[5]، ووفقًا للدراسات والأبحاث العالمية فإن هذا المؤشر يُقاس من بين المتغيرات التالية:

---

[1] داود سالم عبد الله، مخيف جاسم حمد، **قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004–2021)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، 2023، ص 402.
https://web.archive.org/web/20240126101721/https://tjaes.org/index.php/tjaes/article/download/1057/1394

[2] غربي عبد الحليم عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[3] Adolfo Barajas et al, **The Finance and Growth Nexus Re-Examined: Do All Countries Benefit Equally?**, IMF Working Paper, WP/13/130, May 2013, p 4.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13130.pdf

[4] غربي عبد الحليم عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[5] **المرجع نفسه**، ص 24.

- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب على الأقل في مؤسسة مالية رسمية؛
- ✓ عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 بالغ؛
- ✓ عدد حسابات القروض لكل 1000 بالغ؛
- ✓ حجم الائتمان الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)؛
- ✓ حجم الإيداع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)؛
- ✓ عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ؛
- ✓ عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ؛
- ✓ عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

وحسب منهجية **Sarma** سنة 2008، فإنّ الأدبيات تفتقر إلى مقياس شامل يمكن استخدامه لقياس الشمول المالي في الاقتصاد رغم تقديم الأدبيات حول الشمول المالي الكثير من الأدلة على مزايا النظام المالي، ولهذا قام **Sarma** باقتراح مؤشرًا للشمول المالي **(IFI)** تحت رعاية برنامج أبحاث القطاع المالي **(FSRP)** والذي تم إطلاق هذا الأخير في سبتمبر 2006 على القضايا المتعلقة بالهند، ويُعد مؤشر الشمول المالي الذي اقترحه **Sarma** مؤشرا متعدد الأبعاد[1]، كما أنّ اقتراح هذا المؤشر استند إلى معايير لبنائه وهي: أن يتضمن أكبر عدد ممكن من الأبعاد، عملية حسابه سهلة وبسيطة وقابل للمقارنة بين الدول[2]، وحسبه فإنّ هذه الأبعاد تتمثل في:

- **بُعد الاختراق المالي**: تمّ استخدام عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 بالغ للتعبير عن هذا البعد؛
- **بُعد التوافر**: وللتعبير عن هذا البعد استخدم عدد الفروع في البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ؛
- **بُعد الاستخدام**: وتمّ التعبير عنه بحجم الائتمان الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) وحجم الودائع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)[3].

[1] Mandira Sarma, **Index of Financial Inclusion**, Working Paper, No 215, June 2008, p i. https://www.icrier.org/pdf/Working_Paper_215.pdf
[2] Mandira Sarma, **Op.cit**, p 5.
[3] **Ibidem,** pp 8-9.

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي، محدداته وآثار ضعفه

لقد ازداد اهتمام العديد من الدول بتحقيق الشمول المالي، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات لتعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة المجتمع، إلا أنها تعترضها مجموعة من التحديات والمحددات تحول دون الوصول إلى الشمول المالي مما ينتج عنه آثار لضعفه.

أولا: التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات في تطبيقه سواءً على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية، لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يلي:

- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة؛
- انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- سُوء التوزيع الجغرافي للبنوك وعدد أجهزة الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النائية؛
- تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه؛
- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المالية والمصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها[1]؛
- عدم مُواكبة التطور التكنولوجي؛
- غياب التنسيق بين التشريعات والقوانين الرقابية الدولية المفروضة[2].

---

[1] عبد الحي نور الدين وآخرون، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 2، 2019، ص 434.
https://jsec.journals.ekb.eg/article_40156_45991e05c7f110d4af47246ac0e6aa72.pdf

[2] أسامة محمد سلام، **قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 01، الجزء 03، 2022، ص 1048.
https://cfdj.journals.ekb.eg/article_207591_7667e610b5f174fd1abcc5b70e453f4b.pdf

ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل فيما يلي[1]:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل؛
- ضُعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار والتعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبالخصوص أسواق السندات والصكوك، ممّا يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

ويمكن تصنيف تحديات الشمول المالي من ناحية جانبي العرض والطلب[2]، والتي أشارت إليهما المفوضية الأوروبية والمتمثلة في:

- **قصور في جانب العرض**: والذي يرتبط بخصائص المنتجات والخدمات المالية المتاحة وطريقة طرحها للتسويق والبيع؛
- **قصور في جانب الطلب**: ويرتبط بالوضع والقدرات المالية للعملاء[3].

ثانيا: محددات الشمول المالي

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على امتلاك حساب في مؤسسة مالية، حيث أن امتلاك حساب أو الادخار أو الاقتراض من مؤسسة مالية يكون أكثر بالنسبة للأفراد الأغنياء، والأكثر تعليمًا، وكبار السن، والمقيمين في الحضر، والموظفين، كما أن هناك محددات أخرى تحول دون الوصول إلى الشمول المالي تتمثل في

[1] عودة لفتة رشا وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85-86.

[2] Asian Development Bank Institue, **"Overview of Financial Inclusion, Regulation and Education"**, N 591, September 2016, p 8. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/190672/adbi-wp591.pdf

[3] وليد سمير عبد العظيم الجبلي، محمود محمد عبد الرحيم حسين، **أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية**، مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد 03، 2021، ص 76.
https://zcom.journals.ekb.eg/article_200305_156ef1d54417fa1b45c4f9040bf506d6.pdf

مستوى الدخل والتعليم اللذان يؤثران على الاختيار بين الائتمان الرسمي والائتمان غير الرسمي، ومحو الأمية المالية التي تعتبر كمحددات لعملية اتخاذ القرار سواءً بالادخار أو الاقتراض أو فتح حساب في مؤسسة مالية[1].

والجدول التالي يوضح تقسيمات محددات الشمول المالي:

الجدول (04): محددات الشمول المالي

المحددات		التفسير
محددات رئيسية	**العمر**	• يؤثر العمر تأثيرًا إيجابيًّا على الشمول المالي؛ • كلما تقدم الفرد في العمر كلما زاد احتمال إدراجه ماليًا.
	الدخل	• يؤثر الدخل تأثيرا إيجابيًّا على الشمول المالي؛ • كلما زاد دخل الفرد زاد احتمال حصوله على حساب في مؤسسة مالية؛ • انخفاض فرص الفقراء في امكانية إدراجهم في النظام المالي الرسمي.
	الجنس	• الرجل لديه فرصة أكبر في الإدراج المالي؛ • الإناث لديهن فرص أقل لتصبح مشتملة ماليًّا وهذا راجع لانخفاض احتمالية امتلاكها لحساب رسمي وبالتالي التقليل من فرص الادخار والاقتراض للإناث.
	التعليم	• كلما زاد مستوى التعليم أدى إلى زيادة مستويات الشمول المالي.
محدد الاستبعاد المالي	**الاستبعاد الطوعي**	• عدم امتلاك الفرد لحساب بسبب نقص المال أو لأسباب ثقافية وهي حواجز طوعية أي ذاتية الاستبعاد.
	الاستبعاد الإجباري	• المسافة والتكلفة العالية ومتطلبات التوثيق وغياب الثقة وهي حواجز لا إرادية.
	• تؤثر الحواجز الطوعية والحواجز لا الإرادية على الشمول المالي تأثيرًا مختلفًا على حسب العمر والدخل والجنس والتعليم؛ • الاستبعاد المالي يتمثل في ارتفاع التكلفة وانخفاض الدخل ونقص المعلومات؛ • الدين لا يُعتبر عائقًا عند الحصول على حساب مالي رسمي.	

[1] سهير محمود معتوق وآخرون، **الشمول المالي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، 2021، ص 95.
https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_154840_bc43ea7cae9618737c7488c2717ead6d.pdf

محددات تتعلق باستخدام الخدمات المصرفية المتنقلة	• الخدمات المصرفية المتنقلة تكون أكثر سهولة بالنسبة للأفراد الذكور المتعلمين؛ • المال المتنقل لا يساعد النساء في أن تكون مشمولة ماليًا؛ • كلما زادت درجة تعلم الفرد زادت قدرته على التعامل مع الآلات الإلكترونية.
محدد الاستقلال المالي	• توفير فرص العمل للشباب لجعل البطالة بين الشباب مستقرة وزيادة معدل الاستقلال المالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سهير محمود معتوق وآخرون، **الشمول المالي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، 2021، ص ص 95-97.

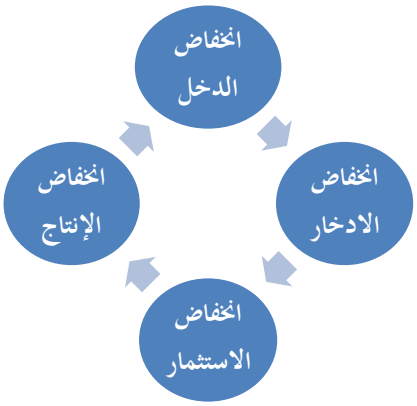
https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_154840_bc43ea7cae9618737c7488c2717ead6d.pdf

ثالثا: آثار ضعف الشمول المالي

يترتب على ضُعف الشمول المالي عدّة آثار يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

☒ **الفقر والبطالة**: إنّ تحقيق الشمول المالي له ارتباط وثيق بالدخل فكلما كان الدخل مرتفع كانت نسبة الشمول المالي مرتفعة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الفقر، لكن في حالة انخفاض الدخل فإنه يؤدي إلى حرمان المجتمع من طاقته الإنتاجية، مما يؤدي إلى ما يُعرف بحلقات الفقر المفرغة؛

الشكل (09): حلقة الفقر المفرغة



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

[1] بوطلاعة محمد وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته –الأردن والجزائر نموذجا–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص ص 149-150.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120071

- **التفاوت وعدم المساواة:** يُعدّ التفاوت في الدخل والثروات والتوزيع غير العادل من الأدوات التي تعمل على إضعاف الشمول المالي؛
- **التضخم:** يؤثر التضخم على ضعف الشمول المالي حيث يعمل على التآكل الخفي للقدرة الشرائية للأصول النقدية، وأنّ الدول التي يحدث فيها التضخم تُلزم برفع الاحتياطي الإلزامي والذي يؤدي إلى تقليل نسبة الأموال تحت تصرف البنوك لأغراض التمويل وهذا ما يُقلل من نسبة الشمول المالي؛
- **الاكتناز:** حيث أن هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والشمول المالي فتجميع الأموال واكتنازها يعمل على إبعاد الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة التمويلية ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية، وبالتالي عدم قدرتهم على استخدام القدرة المالية ومن ثم لا تحقق أبعاد الشمول المالي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والأهداف الثلاث

لقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجياتها القومية، وعلى هذا الأساس تم النظر من قبل الجهات الرقابية المالية في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاث (الاستقرار المالي، النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك).

أولا: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

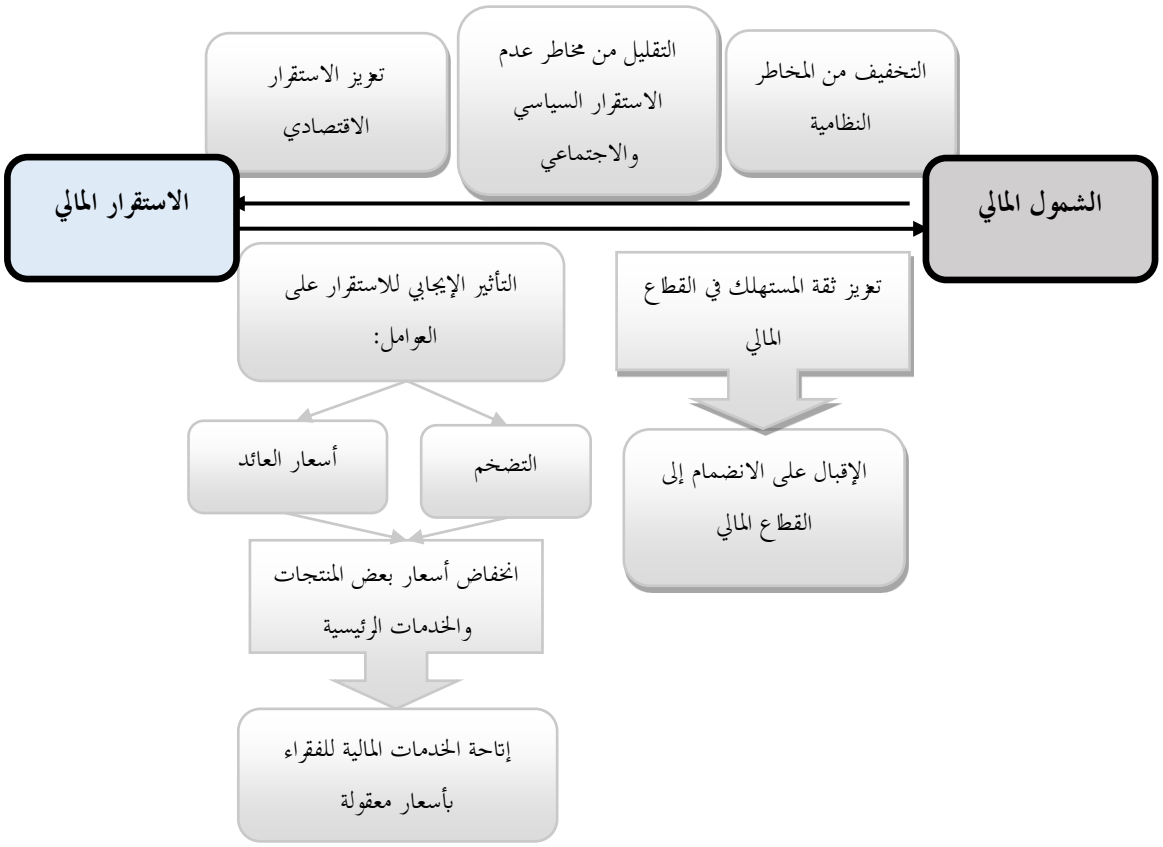
أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة عن الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد قام العديد من الباحثين بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، وعلى هذا الأساس تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلاً منهما الآخر[1].

[1] صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، 2015، ص 3.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-interrelationship-between-financial-stability-and-financial-inclusion.Pdf

ومن الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي كما أنه من الصعب تصور استمرار للاستقرار المالي مع وجود مجتمع مستبعد ماليًا[1]، لذا تُعتبر العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي علاقة تكاملية[2].

إنّ الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي له عدة نتائج على حسب اتجاه الارتباط، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (10): نتائج الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، 2015، ص 18.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-interrelationship-between-financial-stability-and-financial-inclusion.Pdf

[1] Boulenfad Abir, Hacini Ishaq, **The relationship between financial inclusion and financial stability-Empirical evidence from the North African countries**, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studie, vol 08, No 1, 2021, p 741. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/58/8/1/151537

[2] صلاح الدين محمد أمين الإمام وآخرون، **الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية)**، دار اليازوزي العلمية، 2022، ص 36.

https://books.google.dz/books?id=e_iaEAAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A+pdf&hl=fr&newbks=1&newbks_redir=0&source=gb_mobile_search&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20pdf&f=false

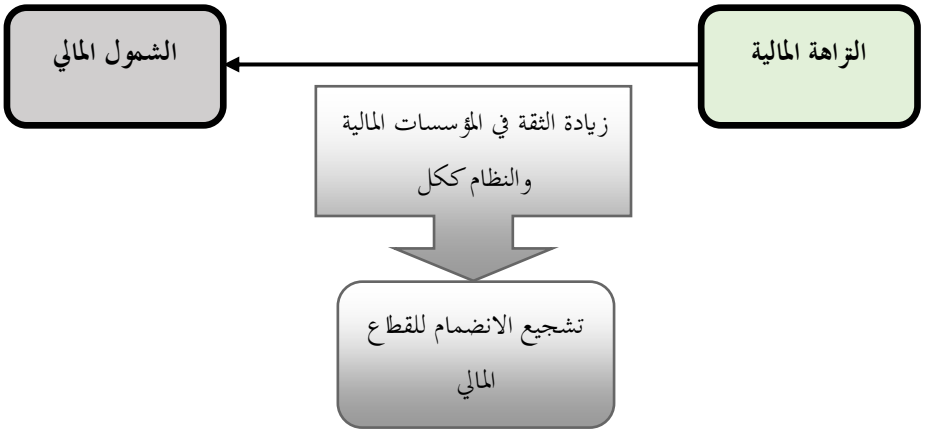
ثانيا: العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية

تعمل النزاهة المالية على تعزيز الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تشجيع المزيد من استخدام الخدمات المالية ومن ثم الوصول إلى مستويات أعلى من الشمول المالي[1]، لذا فإنّ التكامل بين الشمول المالي والنزاهة المالية يساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية[2].

كما أن النزاهة المالية الشاملة هي المواءمة الناجحة لأهداف سياسة الشمول المالي، وقد عكست الآثار غير المتوقعة لـ: COVID-19 المكاسب في السنوات الأخيرة لكل من الشمول المالي والنزاهة المالية للمضي قُدما[3].

ويوضح الشكل التالي نتائج الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية:

الشكل (11): نتائج الارتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، 2015، ص 19.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-interrelationship-between-financial-stability-and-financial-inclusion.Pdf

[1] CGPA**, Financial Inclusion and the Linkages to Stability, Integrity and Protection: Insights from the South African Experience**, November-2-2012, p 11.
https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Insights-from-the-South-African-Experience-Nov-2012_0.pdf

[2] Emiko Todoroki et al, **Making Remittances Work: Balancing Financial Integrity and Inclusion**, directions in development finance, the world bank, washington, D.C, 2014, p 109, https://books.google.dz/books?id=Teu-AwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=financial+inclusion+and+Financial+Integrity&hl=fr&sa=X&redir_esc=y - v=onepage&q=financial%20inclusion%20and%20Financial%20Integrity&f=false

[3] Robin Newnham, **Four policies to promote inclusive financial integrity in 2021**, Accessed: 12/28/2022, At: 07 :12 AM.

https://www.afi-global.org/newsroom/blogs/four-policies-to-promote-inclusive-financial-integrity-in-2021/

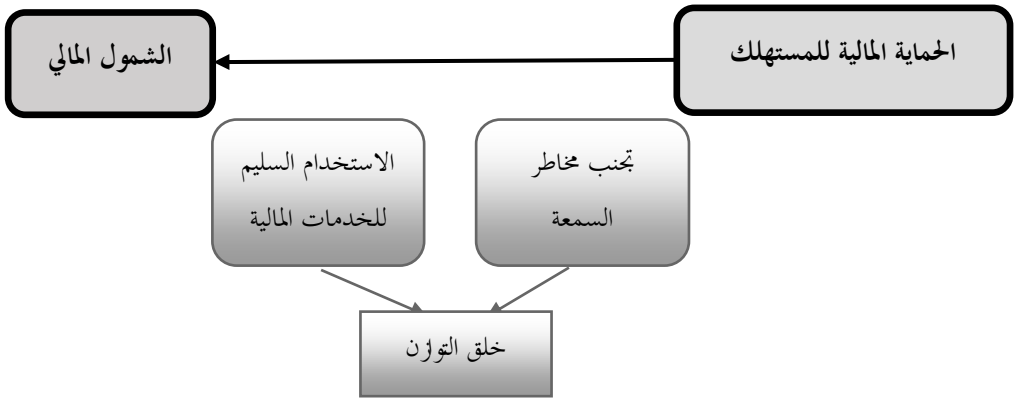
ثالثا: العلاقة بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك

أثبتت الأزمة المالية سنة 2008 عن عدم وجود حماية فعالة للمستهلك في القطاع المالي، وهذا ما دفع بالحكومات إلى تبني قوانين وسياسات لضمان حماية المستهلك[1]، ويُعدّ موضوع الحماية المالية للمستهلك من العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي، حيث أن وجود إطار شامل لحماية المستهلك المالي يؤدي إلى زيادة الثقة والتنافسية في النظام المصرفي والمالي، وبالتالي تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء، كما أنه يساهم في تشجيع الأفراد وزيادة إقبالهم على استخدام الخدمات المالية ومن ثم تحقيق الشمول المالي[2].

كما أنّ الشمول المالي يعمل على زيادة القدرة في تطبيق قواعد حماية المستهلك لأنّ معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كاف من الحماية[3].

والشكل التالي يوضح نتائج الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك:

الشكل (12): نتائج الارتباط بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 36.

https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d51459943253373919b02bf8553.pdf

[1] OECD, **Public Consultation: Draft Recommendation on High-Level Principles on Financial Consumer Protection,** Draft Recommendation on High-Level Principles on Financial Consumer Protection, 2022, Accessed: 12/28/2022, At: 06 :53 AM.

https://www.oecd.org/finance/high-level-principles-on-financial-consumer-protection.htm,

[2] خالد عبد الحميد إبراهيم أحمد وآخرون، **أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على تفعيل متطلبات الشمول المالي –دراسة ميدانية–**، المجلة العلمية للدراسات والبيئة، المجلد 12، العدد 3، 2021، ص ص 389-390.

https://journals.ekb.eg/article_204275_528333f5b7a4ad414f24302b1ca32ed0.pdf

[3] صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

المبحث الثالث: تجارب دولية للشمول المالي

بذلت العديد من الدول جهودا كبيرة لتحقيق الشمول المالي لـ: 1.7 مليار شخص محرومين من الخدمات المالية الرسمية، وقد التزمت أكثر من (55) دولة بتحقيق الشمول المالي، كما أطلقت أكثر من (60) دولة استراتيجيات الشمول المالي من بينها بعض الدول النامية والتي كانت رائدة في الميدان كالهند، السنغال والأردن، وللعلم فإنّ هذه الدول تُعتبر انموذجًا للجزائر كونها قفزت باستراتيجياتها لتحقيق الشمول المالي.

المطلب الأول: التجربة الهندية

تُعتبر التجربة الهندية من بين التجارب الناجحة والرّائدة في مجال الشمول المالي وهذا من خلال البرامج الحكومية لتحديد الهوية وبرامج الشمول المالي، حيث نجحت في تطبيق نظام ناجح لتحديد الهوية الرقمية ممّا ساهم بشكل كبير إلى الوصول للخدمات المالية بشكل أسرع ومفاجئ للعالم.

أولا: الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الهند

تتمثل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الهند وكذا أهدافها فيما يلي:

- **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019–2024)**

أَصدر بنك الاحتياطي الهندي (RBI) الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019–2024) في 10 جانفي 2020، يحدد من خلالها رؤية وأهداف سياسات الشمول المالي في الهند، حيث استفاد بنك الاحتياطي الهندي في منتصف 2018 من تجارب أكثر من (35) دولة من بينها الصين، البرازيل واندونيسيا لذا فإنّ استراتيجياتها تتضمن الموضوعات المشتركة وهي[1]:

- ✓ إتباع نهج قائم على الهدف (من خلال استهداف قطاعات محددة)؛
- ✓ تعزيز البنية التحتية المطلوبة لآليات الدفع؛
- ✓ إطار تنظيمي قوي؛

[1] NATIONAL STRATEGY FOR FINANCIAL INCLUSION, **National Strategy for Financial Inclusion 2019-2024 an approach paper to accelerate financial inclusion to promote economic wellbeing, prosperity and sustainable development**, p 17, Accessed: 12/30/2022, At: 05 :32 AM.

https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/content/pdfs/NSFIREPORT100119.pdf

- ✓ محو الأمية المالية؛
- ✓ استخدام الابتكار والتكنولوجيا وكذا الرصد والتقييم الدوريين للتقدم المحرز في الشمول المالي.

- **الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي**

حدد بنك الاحتياطي الهندي ستة أهداف استراتيجية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وهي:

- ✓ الوصول الشامل إلى الخدمات المالية وهذا من خلال تحسين الوصول إلى خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية، حيث أوصى بنك الاحتياطي الهندي بتسجيل كل شخص بالغ ومؤهل مسجل تحت **PMJDY** في إطار نظام التأمين أو التقاعد بحلول مارس 2020؛
- ✓ توفير باقة أساسية من الخدمات المالية؛
- ✓ الوصول إلى سبل العيش وتنمية المهارات؛
- ✓ محو الأمية المالية والتعليم وهذا من خلال تطوير وحدات محددة للجمهور المستهدف (أطفال، رُوّاد الأعمال وكبار السن) من خلال المركز الوطني للإدماج المالي ومراكز التثقيف المالي بحيث يتم توسيعها بحلول مارس 2024؛
- ✓ حماية العملاء ومعالجة المظالم؛
- ✓ التّنسيق الفعال، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد بعض المعالم البارزة مثل:

- ➢ توفير الوصول المصرفي إلى كل قرية (قرية صغيرة من 500 أسرة في المناطق الجبلية) ضمن دائرة نصف قطرها خمسة (05) كيلومترات بحلول مارس 2020؛
- ➢ تعزيز الخدمات المالية الرقمية لإنشاء البنية التحتية بحلول مارس 2022؛
- ➢ ضمان وصول كل شخص بالغ إلى مزود الخدمة المالية من خلال الجهاز المحمول بحلول مارس 2024[1].

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

تم اعتماد بنك الاحتياطي الهندي لقياس الشمول المالي على ثلاث مؤشرات رئيسية تشمل كل من[2]:

[1] NATIONAL STRATEGY FOR FINANCIAL INCLUSION, **Op.cit**, p 17.

[2] Anurag Vaishnav, **Report Summary National Strategy for Financial Inclusion**, PRS LEGISLATIVE RESEARCH, New Delhi, January 30, 2020.
https://prsindia.org/policy/report-summaries/national-strategy-financial-inclusion

- قياس الوصول مثل عدد فروع البنوك أو عدد أجهزة الصراف الآلي لمجموعة سكانية محددة؛
- قياس الاستخدام مثل النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب ادخار أو تأمين أو عقود معاشات تقاعدية؛
- قياس جودة الخدمات مثل معالجة المظالم (من خلال الشكاوي المستلمة والمعالجة)، إجراء استطلاعات لتقييم العوائق الحالية للإدماج المالي (المشكلات التي تواجههم أثناء استخدام الخدمات الرقمية ومعرفة حقوق العملاء وموقف مزود الخدمة).

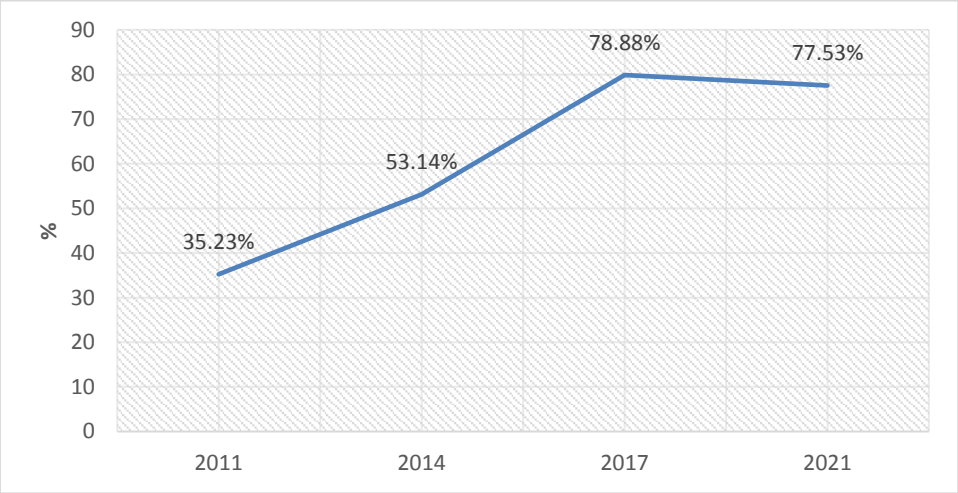
الجدول (05): مؤشرات الشمول المالي في الهند للفترة (2011-2021)

السنوات	2011	2014	2017	2021
مؤشر الشمول المالي	%35.23	%53.14	%79.88	%77.53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **The Global Findex Database 2021**, THE WORLD BANK, Accessed: 12/29/2022 , At: 04 :58 AM

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

الشكل (13): مؤشرات الشمول المالي في الهند للفترة (2011-2021)



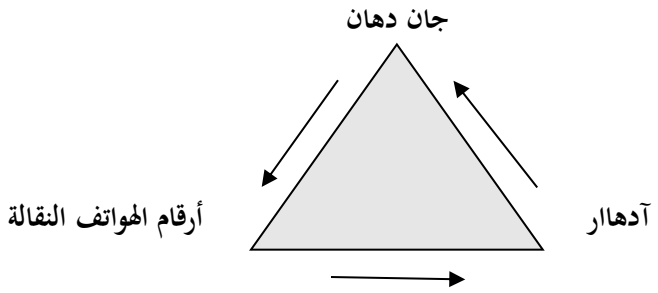
المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (05)

من خلال الشكل (13) نلاحظ أنّ الهند قفزت قفزة نوعية في مؤشر الشمول المالي من 35.23% سنة 2011 إلى 79.88% سنة 2017 فاقت الضعف، رغم الانخفاض الذي سجلته سنة 2021 بـ:

2.35% وهذا راجع لانعكاسات جائحة كورونا، وتفسير القفزة التي سجلتها الهند هي نتيجة للسياسات التي اتخذتها دولة الهند والمتمثلة في[1]:

- ✓ إطلاق برنامج الشمول المالي "جان دهان" في 28 أوت 2014، وفي اليوم الأول الذي تم فيه تنفيذه أنشأت الحكومة 10 ملايين حساب مصرفي باستخدام "آدهار" الحالية بطريقة غير ورقية ما قلل تكلفة اكتساب العملاء الحد الأدنى، وبعدها أنشأت الحكومة أكثر من 300 مليون حساب مصرفي جديد، بالإضافة إلى حساب مجاني دون رصيد، ويوفر برنامج "جان دهان" تغطية تأمين ضد الحوادث تبلغ حوالي 1500 دولار، بالإضافة إلى تسهيلات السحب على المكشوف قدرها 80 دولار متاحة لأصحاب الحسابات بهدف تحفيز الناس للمشاركة في النظام المصرفي الرسمي، وساهم وجود رقم الهوية الرقمية في زيادة إمكانية التحقق من الإحصاءات الحيوية مع الحساب المصرفي الذي خلق إمكانية إضافة طبقة أخرى إلى حزمة الخدمات ومنها الدفع عبر الهاتف وإنشاء حساب مصرفي لتلقي الأموال، ما مكن مئات الملايين من الناس المؤهلين لاستلام الخدمات الحكومية في الهند للوصول إلى تلك الخدمات رقميا من البداية إلى النهاية، وتسمى هذه البنية التحية الرقمية بالثالوث "جام"، وهي الربط المبتكر من "جان دهان" (الحسابات المصرفية منخفضة التكلفة) وآدهار (الهوية الرقمية) وأرقام الهواتف النقالة؛

الشكل (14): الثالوث "جام"



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البورصة، **الهند تتحول للاقتصاد الرقمي الأول في العالم.. وخطة لنجاح تجربة "الشمول المالي"**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:03.
https://www.alborsaanews.com/2017/11/23/1067248

[1] البورصة، **الهند تتحول للاقتصاد الرقمي الأول في العالم.. وخطة لنجاح تجربة "الشمول المالي"**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:03. https://www.alborsaanews.com/2017/11/23/1067248

- ✓ في 8 نوفمبر 2016 والتي لم تقم بها أي دولة حيث كان كل العالم ينتظر افلاس الهند جراء هذه الخطة والمتمثلة في الدخول إلى مرحلة التحول للمعاملات الالكترونية، حيث قررت الهند إزالة 86% من أوراق العملة من التداول لتغيير بعض فئات العملات، وبعد أشهر شارك أكثر من مليار شخص في "إعادة تشغيل" النظام المالي والنقدي في قصة نجاح هي الأبرز في 2017 وتوقع البعض أن الهند على وشك السقوط في كارثة اقتصادية، ولكن المفاجأة كانت على مرأى المراقبين الخبراء وهذا ما جعل التاريخ يضع "نيودلهي" على عتبة التحول الرقمي الهندي، بالإضافة إلى تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة بنحو 45 مليار دولار بناءً على قاعدة متينة من البنية التحتية الرقمية للهند، كما أنّ الإصلاح الضريبي الذي كان في 2016 نجح في تسجيل أكثر من مليون شركة داخل السوق الرسمي والإسهام في الشفافية لفتح مصادر جديدة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بعد تسجيلها الرسمي؛
- ✓ إطلاق برامج الرقمنة عبر الثالوث "جام"، حيث أطلقت تطبيق "بي إتش أي إم" وهو أسرع التطبيقات لتحميل المدفوعات المالية في التاريخ الحديث، بحيث يخدم كلاً من الهواتف الذكية والهواتف غير الذكية، وبالتالي يمكن لأي مواطن هندي الوصول إلى الخدمات المصرفية وإتمام الدفع رقميا؛
- ✓ القيام بمنح حوافز مالية لإقناع المستهلكين باستخدام الخدمات الرقمية[1].

ثالثا: تحديات الشمول المالي

هناك مجموعة من التحديات المتعلقة بالشمول المالي لكل من جانبي الطلب والعرض وهي كالتالي[2]:

- **تحديات جانب الطلب**

☒ الحجم الكبير للسكان غير المتعاملين مع البنوك المنتشرة عبر مناطق جغرافية شاسعة؛

☒ محدودية الوصول إلى الائتمان؛

☒ المهارات المنخفضة؛

☒ الإنتاجية المنخفضة؛

☒ التعرض لمخاطر المزارعين الصغار وفقراء المناطق الحضرية؛

[1] البورصة، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:03، https://www.alborsaanews.com/2017/11/23/1067248

[2] **المرجع نفسه**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:03.

☒ نقص المعرفة المالية والتكنولوجية.

- **تحديات جانب العرض**

☒ إحجام المؤسسات المالية عن خدمة العملاء ذوي القيمة الصغيرة وغير المربحين ذوي الدخل غير المنتظم وهذا يعني أن البنوك تعتبر التضمين التزامًا وليس فرصة عمل، وتخلفهم عن سداد القروض المرتفعة تزيد من حدة هذا القيد؛

☒ عدم استفادة فقراء المناطق الحضرية من الخدمات المالية لعدم تحملهم تكاليف المعاملات؛

☒ عدم وصول الفقراء إلى المؤسسات المالية الرسمية بسبب توفر شرط المستندات المختلفة (كشف الراتب، شهادة الميلاد وغيرها)؛

☒ الحسابات الخاملة ذات الرصيد الصفري في البنوك الريفية الإقليمية عالية جدا، والجدول التالي يوضح تلك الحسابات:

الجدول (06): فتح حسابات PMJDY من 2016/06/08

اسم البنك	الريفي	الحضري	المجموع	حساب الرصيد الصفري %
بنوك القطاع العام	9.70	7.56	17.35	25.89
بنوك القطاع الخاصة	3.37	0.55	3.92	21.81
البنوك الريفية الإقليمية	0.50	0.31	0.81	37.69
المجموع	13.57	8.51	22.08	25.60

المصدر: George Varghese, Lakshmi Viswanathan, **Financial Inclusion : Opportunities, Issues and Challenges**, Theoretical Economics Letters, Vol 8, No 11, August 2018, p 1939.

https://www.scirp.org/pdf/TEL_2018072016205452.pdf

☒ الطبيعة التقييدية لنموذج المراسل المصرفي **(BC)** وفشله للأسباب التالية[1]:

- الاستخدام غير السليم وغير الكاف للتكنولوجيا؛
- غياب الوصول والتغطية؛
- الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة.

[1] البورصة، **مرجع سبق ذكره**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:03.

المطلب الثاني: التجربة السنغالية

يُعدّ القطاع المالي السنغالي ثاني أكبر نظام مالي في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا **(WAEMU)** حيث تهيمن البنوك على القطاع المالي في البلاد والتي تمثل 88% من أصول القطاع مقارنة بـ: 7% لمؤسسات التمويل الأصغر و4% لشركات التأمين، كما أنّ السنغال تحتل المرتبة 19 كأكبر اقتصاد افريقي من حيث إجمالي الناتج المحلي، فهل تمكنت السنغال من تعزيز الشمول المالي رغم التحديات التي تواجهها؟

أولا: الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في السنغال (2022-2026)

تتمثل رؤية السنغال في استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي في النقاط التالية[1]:

- ✓ ضمان الوصول الدائم والعادل والاستخدام من قبل المؤسسات المالية الرسمية لجميع شرائح السكان السنغاليين ذات النطاق المتنوع من المنتجات والخدمات التي تم تكييفها مع الاحتياجات والوسائل؛
- ✓ تحقيق معدل الشمول المالي بنسبة 65%.

وتُقدّر التكلفة التقديرية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بـ: (17.205.000.000) فرنك افريقي موزعة على أربعة محاور استراتيجية وهي كالتالي:

الجدول (07): محاور الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في السنغال

المحاور	الاستراتيجية	نسبة التكلفة
المحور الأول	• **تطوير المنتجات المالية الملائمة:** وهذا من خلال: ✓ الاستجابات ذات الصلة للسكان والتي غالبا ما يتم استبعادها بسبب عدم ملاءمة المنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية؛ ✓ التركيز على تعزيز الشراكات والابتكار وتنويع قنوات التوزيع.	**7%**
المحور الثاني	• **تطوير البنى التحتية الرقمية؛**	

[1] MINISTERE DES FINANCES ET DU BUDGET, **STRATEGIE NATIONALE D'INCLUSION FINANCIERE 2022-2026**, JANVIER 2022, P I.

https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2022/03/SNIF-Senegal-version-finale.pdf

	• **تطوير الأنشطة الاقتصادية الرقمية؛** • **تحديث الخدمات المالية للدولة.**	**22%**
المحور الثالث	• **تحسين الثقافة المالية للسكان:** وهذا من خلال: ✓ نشر المعرفة الجيدة التي تسمح لجميع أصحاب المصلحة بتحسين مواقفهم. • **حماية مستخدمي الخدمات المالية:** من خلال: ✓ ضمان حماية المستهلك.	**53%**
المحور الرابع	• **الأطر التنظيمية والمؤسسية المواتية والفعالة:** وهذا من خلال: ✓ توسيع المجالات التي تغطيها اللوائح من أجل دعم الفاعلين الماليين في تطوراتهم وابتكاراتهم؛ ✓ إنشاء نظام حوكمة ومراقبة وتقييم الاستراتيجية؛ ✓ توفير استجابة مناسبة لاحتياجات التبادل بين المشرفين وجميع الجهات الفاعلة لتحقيق تكامل نظام مالي.	**18%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: MINISTERE DES FINANCES ET DU BUDGET, **STRATEGIE NATIONALE D'INCLUSION FINANCIERE 2022-2026**, JANVIER 2022, P P I-J.

https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2022/03/SNIF-Senegal-version-finale.pdf

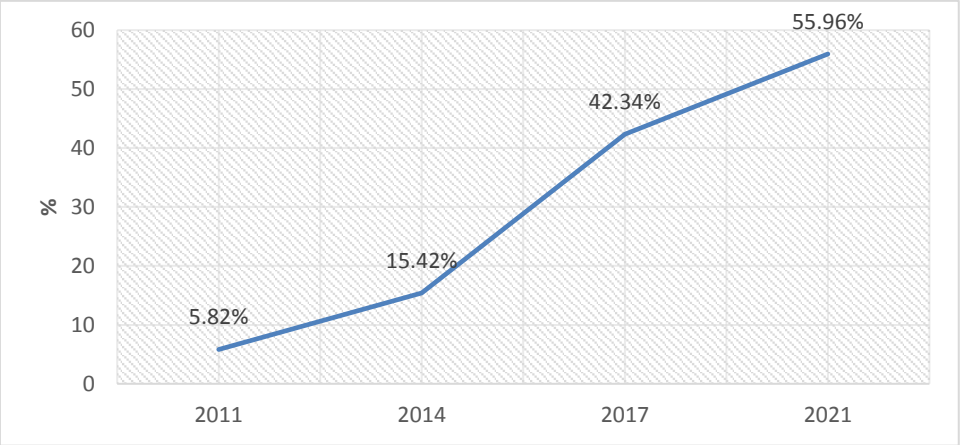
ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

الجدول (08): مؤشرات الشمول المالي في السنغال للفترة (2011–2021)

السنوات	2011	2014	2017	2021
مؤشر الشمول المالي	%5.82	%15.42	%42.34	%55.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **The Global Findex Database 2021**, THE WORLD BANK, Accessed: 12/29/2022, At: 04 :58 AM, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

الشكل (15): مؤشرات الشمول المالي في السنغال للفترة (2011-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (08)

من خلال الشكل (15) نلاحظ تحسن جدّ ملحوظ لمؤشر الشمول المالي في السنغال لسنة 2021 حيث سجلت 55.96% بعدما كان 15.42% سنة 2014 وهذا نتيجةً للتطلعات التنموية التي قامت بها السنغال من خلال صياغة استراتيجية **(PSE)** أي "خطة السنغال الناشئة" (2014-2035) والتي هدفها التحسين من الظروف المعيشية والتخفيف من حدّة الفقر، كما أنّ هذه الاستراتيجية تتوافق تماما مع الخطة الاستراتيجية للبنك والتي تستند على عدة ركائز من بينها[1]:

- ✓ دعم تنفيذ استراتيجية التنمية في الدولة من خلال البرامج والتسهيلات المختلفة التي تعمل على توسيع البنية التحتية وبالتالي تعزيز أهمية البنك؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة؛
- ✓ زيادة الائتمان المصرفي والذي قُدّر بـ: 8 مليارات دولار سنة 2021 مقارنة بحوالي 3 مليارات دولار سنة 2020؛
- ✓ مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي من خلال امتلاك البالغين الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فأكثر حسابا نقديا عبر الهاتف المحمول.

بالإضافة إلى قيام السنغال بـ[2]:

[1] African Export-Import Bank, **Sénégal Country Brief, December 2022**, pp 4-5. https://media.afreximbank.com/afrexim/Senengal-Country-Brief-December-2022.pdf

[2] **Updated Reform Matrix 2022 Senegal.pdf**, Accessed: 12/29/2022, At: 07 :12 AM https://www.compactwithafrica.org/content/dam/Compact%20with%20Africa/Countries/Senegal/Updated%20Reform%20Matrix%202022%20Senegal.pdf

- ✓ حل المشكلات الهيكلية التي تُعيق تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ نشر المرسوم رقم 2019-2280 الذي يجيز تنفيذ المعالجة الآلية للبيانات الشخصية في المنصة الالكترونية لتبادل المعلومات الائتمانية، ممّا سمح بزيادة النسبة المئوية للسكان السنغاليين المسجلين في مكتب الائتمان؛
- ✓ دعم البنية التحتية للدفع الرقمي.

أضف إلى ذلك:

- ✓ دعم الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين **(SNEEG)** حتى تكون موافقة لخطة السنغال الناشئة ومنه توفير فرص للتركيز على الشمول المالي؛
- ✓ مساهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتنفيذ **(YouthStart)** وهي مبادرة عالمية تهدف إلى زيادة الوصول إلى الخدمات المالية للشباب ذوي الدخل مع التركيز على المدخرات والتعليم المالي (تمكين الشباب من ذوي الإمكانيات المالية من اغتنام الفرص الاقتصادية في المجال المالي الرقمي)؛
- ✓ تنفيذ برنامج الأموال عبر الهاتف المحمول للفقراء **(MM4P)** من قبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالشراكة مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية **(SIDA)**، الوزارة الخارجية والتجارية الأسترالية **(DFAT)** ومؤسسة جيتس ومؤسسة ماستر كارد والذي يعمل على إيصال الخدمات المالية الرقمية إلى ذوي الدخل المنخفض؛
- ✓ قيام **Better Than Cash Alliance** (شراكة بين الحكومات والشركات والمنظمات الدولية) بالانتقال من النقد إلى المدفوعات الرقمية من أجل الحد من الفقر ودفع النمو الشامل وبالتالي توسيع وتسريع الخدمات المالية[1].

ثالثا: تحديات الشمول المالي

[1] Dalberg Global Development Advisors**, PoWER Women and Girls Financial Inclusion Country Assessment Senegal**, 20 July 2017, p12. file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/UNCDF%20PoWER%20Country%20Assessment%20-%20Senegal%20(English).pdf

يعوق الشمول المالي في السنغال العديد من القيود للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها على مستوى جميع شرائح السكان وكذا المؤسسات الصغيرة أو متناهية الصغر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل وأبرز هذه التحديات ما يلي[1]:

- **بالنسبة للادخار:**

☒ انخفاض معدل الاحتفاظ بالحسابات في مؤسسة رسمية؛

☒ استخدام قنوات خارج القطاع المالي للادخار.

- **بالنسبة للائتمان:**

☒ انخفاض الطلب على الائتمان،

☒ الاستخدام غير الكاف للأدوات لتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة أو متناهية الصغر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان؛

☒ عدم الثقة؛

☒ عدم الحاجة؛

☒ الاعتبارات الدينية.

- **بالنسبة للتأمين:**

☒ استخدام ضئيل جدًّا للتأمين، يقتصر بشكل عام على التأمين الإجباري.

المطلب الثالث: التجربة الأردنية

تُعتبر الأردن من بين المجتمعات الأكثر فتية على مستوى العالم حيث أنّ ما نسبته 63% من مواطنيها هم دون سن 30 عاما، بالإضافة إلى ذلك إلمامهم بالقراءة والكتابة بنسبة 98%، انتشار كامل للهاتف النقال 100% ومعدل وصول مرتفع إلى الانترنت 89% كلّها عوامل من شأنها تمكين الشمول المالي في الأردن.

أولا: الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الأردن

وتتمثل الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الأردن في كل من:

- **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018–2020)**

[1] African Export-Import Bank, **Op.cit**, pp 7-8.

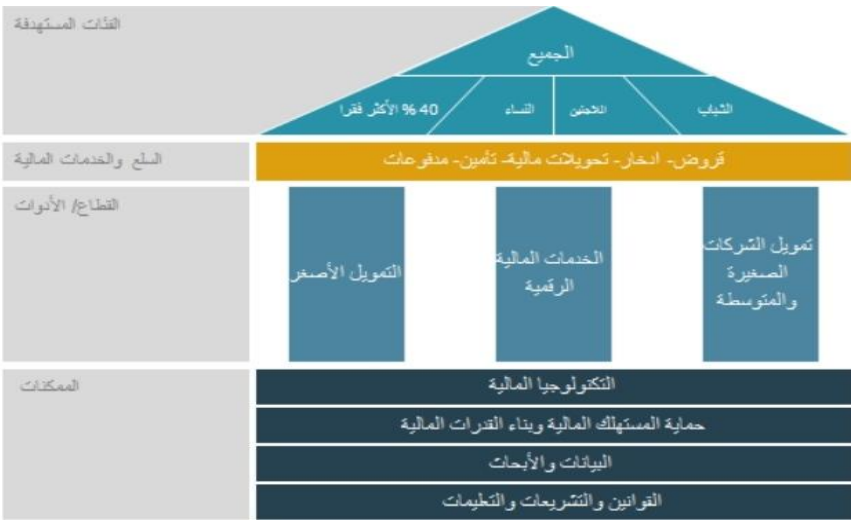
تستند الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن إلى مجموعة من مجالات السياسات ذات الأولوية، وكانت الفئات المستهدفة ضمن هذه الاستراتيجية ذوي الدخل المحدود، النساء، الشباب، اللاجئين وتشكل ثلاثة من هذه المجالات الركائز القطاعية الأساسية وهي[1]:

- ✓ التمويل المتناهي الصغر؛
- ✓ الخدمات المالية الرقمية؛
- ✓ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تَعتبر الأردن (04) مجالات بمثابة عناصر داعمة وشاملة تسهل تنمية الصناعات وتزيد صلابتها وهي:

- ✓ التكنولوجيا المالية؛
- ✓ الحماية المالية للمستهلك والقدرات المالية؛
- ✓ البيانات والبحوث؛
- ✓ القوانين والأنظمة والتعليمات.

الشكل (16): الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي



المصدر: البنك المركزي الأردني، **ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي**، ص 7، تاريخ الاطلاع: 2022/12/31، الساعة: 06:19.

https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf

[1] ESCWA, **The National Financial Inclusion Strategy 2018-2020**, Accessed: 12/30/2022, At: 04:26 AM. https://andp.unescwa.org/ar/plans/1160

- **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2023-2025)**

لقد أظهرت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2023-2025) إضافة منتجات وخدمات مالية جديدة لم تكن موجودة في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2023)، حيث تم في هذه الاستراتيجية ضم ركيزة أخرى وهي[1]:

- ✓ المنتجات والخدمات المالية "الائتمان الشامل والمسؤول، الادخار، التأمين، الدفع والتحويل".

أمّا فيما يخص الممكنات ذات الأولوية فقد تم إضافة كل من:

- ✓ حماية المستهلك المالي وبناء الثقافة المالية تحت مُسمَّى "تمكين المستهلك المالي"؛
- ✓ "رقمنة الخدمات المالية" من خلال دمج كل من الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية؛
- ✓ "التنسيق والالتزام المؤسسي".

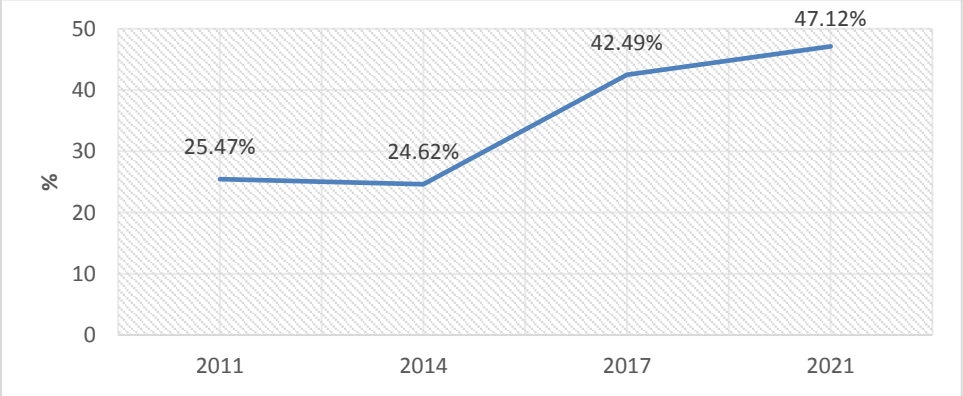
ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

الجدول (09): مؤشرات الشمول المالي في الأردن للفترة (2011-2021)

السنوات	2011	2014	2017	2021
مؤشر الشمول المالي	%25.47	%24.62	%42.49	%47.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **The Global Findex Database 2021**, THE WORLD BANK, Accessed: 12/29/2022, At: 04 :58 AM, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

الشكل (17): مؤشرات الشمول المالي في الأردن للفترة (2011-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (09)

[1] المملكة، **فئات جديدة مستهدفة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:41. https://www.almamlakatv.com/news/102287-%D9%81%D8%A6%D8%A7%D8%AA-

نلاحظ من خلال الشكل أنّ مؤشر الشمول المالي قد نما بين السنتين 2017 و2021 بنسبة 5% وهذا راجع كله للتدابير التي اتخذها البنك المركزي الأردني عقب جائحة كورونا في مارس 2020 وللمرة الأولى للأفراد، وهذا بفتح محافظ الكترونية عن بعد بدلا من زيارة فروع مقدمي المحافظ الالكترونية أو وكلائهم لاستكمال إجراءات "اعرف عميلك" شخصيا، وتبعًا لهذا الإجراء فقد قامت مؤسسات حكومية مثل صندوق المعونة الوطنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بإرسال دفعات المعونة إلى محافظ الأفراد الالكترونية بدلا من تسليمها نقدًا، وهذا ما نتج عنه فتح 1.2 مليون محفظة في 2020 مقارنة بـ: 608.344 محفظة نهاية 2019، ولم يتوقف الأمر هنا بل سمح لعدد من بنوك الأردن بإيداع النقود في المحافظ الالكترونية عبر أجهزة الصراف الآلي دون استخدام بطاقة بالإضافة إلى منح مستخدمي المحافظ الالكترونية خيار السحب بهذه الطريقة، مما أتاح الوصول إلى نقاط الإيداع والسحب بشكل أفضل في عموم أرجاء المملكة.

وقد لعبت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتّقاص (جوباك) دورًا حيويًا في نشر الوعي حول الخدمات والأنظمة المالية في الأردن، فمنذ بداية الجائحة قامت (جوباك) بإطلاق بوابة المحافظ الالكترونية لتكون بمثابة دليل لعملاء المحافظ الالكترونية يتيح لهم معلومات الوصول إلى روابط التسجيل الذاتي الخاصة بجميع مقدمي خدمات المحافظ الالكترونية ويوفر أرقام الاتصال بهم، بالإضافة إلى إدراجه تفاصيل رسوم المعاملات والخدمات التي يتلقاها مقدمو الخدمة في الوقت ذاته، قامت (جوباك) بإطلاق نظام الدفع الفوري "كليك" باعتماد أحدث معيار آيزو 20022 للرسائل المالية، ممّا أتاح الحوالات المالية الفورية بين الحسابات البنكية في الأردن، كما عملت الشركة على تحديث نظام جوموبي إلى نفس معيار آيزو 20022، ممّا مكنّ من إجراء التحويلات الفورية بين الحسابات البنكية والمحافظ الالكترونية.

من جانب آخر شهد نظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا (إي فواتيركم) نموا سريعا خلال الجائحة، ففي سنة 2020 ومقارنة بسنة 2019 نما عدد المفوترين عبر النظام بنسبة 62% من 196 مفوترًا إلى 318 مُفوترا سنة 2020، ممّا وفّر خدمات الدفع الالكترونية بشكل واسع في القطاع العام والخاص، وقد حظيت ضرورة رقمنة المدفوعات الحكومية بأهمية أكبر، لذلك واصل العديد من المفوترين الجدد الربط على نظام (إي فواتيركم) لإتاحة الدفع لخدماتهم عبره[1].

[1] خماش نور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4-5.

والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الرئيسية للشمول المالي في الأردن:

الجدول (10): مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في الأردن (2021 – 15+)

امتلاك حساب مالي	**47.1%**
امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية	43.4%
امتلاك حساب عبر الموبايل (محافظ الكترونية)	10.7%
امتلاك حساب بين الذكور	58.6%
امتلاك حساب بين الإناث	34.1%
الفجوة بين الجنسين	24.5%
امتلاك بطاقات الدفع (دائنة/مدينة)	32.5%
ادخار المبالغ المالية	24.1%
اقتراض المبالغ المالية	53.5%
الشراء أونلاين من خلال الهاتف أو الإنترنت	14.3%

المصدر: خماش نور، **قراءات حول الشمول المالي في الأردن**، تقرير عن الأردن بحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 التابع للبنك الدولي، أوت 2022، عمان، الأردن، ص 4.

https://www.jopacc.com/sites/default/files/2023-11/findex_2021_-_jordan_case_study_-_ar_-_final-0_0.pdf

ثالثا: تحديات الشمول المالي

ذكر المستجيبون لاستطلاع مؤشر الشمول المالي العالمي 2021 الأسباب التالية لعدم فتح حساب مالي في الأردن والموضحة في الجدول التالي:

الجدول (11): تحديات الشمول المالي في الأردن

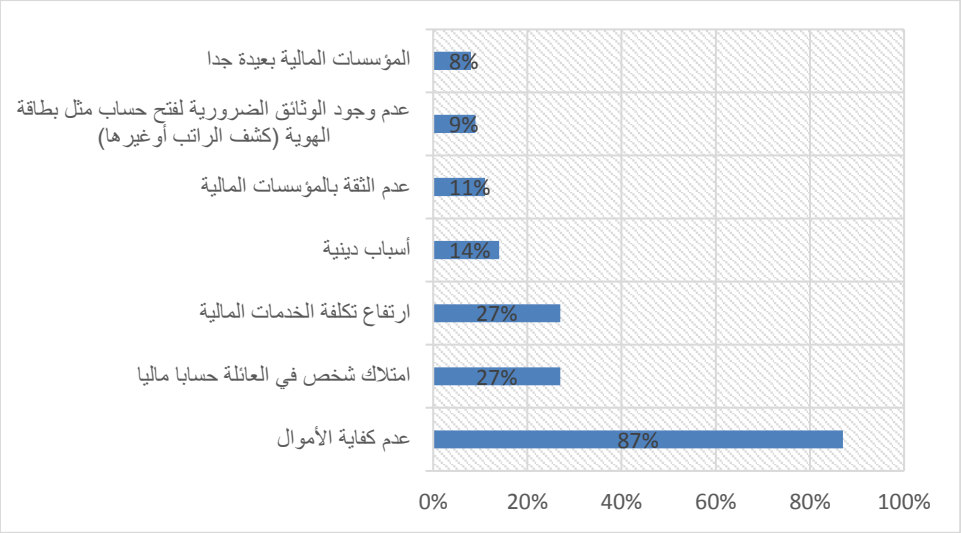
عدم كفاية الأموال	**87%**
امتلاك شخص في العائلة حسابا ماليا	27%
ارتفاع تكلفة الخدمات المالية	27%
أسباب دينية	14%
عدم الثقة بالمؤسسات المالية	11%

عدم وجود الوثائق الضرورية لفتح حساب مثل بطاقة الهوية (كشف الراتب أو غيرها)	9%
المؤسسات المالية بعيدة جدا	8%

المصدر: خماش نور، **قراءات حول الشمول المالي في الأردن**، تقرير عن الأردن بحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 التابع للبنك الدولي، أوت 2022، عمان، الأردن، ص 5.

https://www.jopacc.com/sites/default/files/2023-11/findex_2021_-_jordan_case_study_-_ar_-_final-0_0.pdf

الشكل (18): تحديات الشمول المالي في الأردن



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (11)

من خلال الشكل نلاحظ أن السبب الرئيسي وراء عدم امتلاك الأردنيين حساب مصرفي هو "**عدم كفاية الأموال**" والذي يمثل ما نسبته 87%، وهذا ما يؤكد أن نسبة الشمول المالي تزداد بارتفاع مستوى الدخل.

خلاصة الفصل:

إنّ الشمول المالي مفهوم مهم في الاقتصاد والمالية فهو يهدف إلى توفير الخدمات المالية للجميع دون استثناء من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إليها، وعلى هذا الأساس تبنت مجموعة العشرين (09) مبادئ رئيسية لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم تُشكل شروطًا لتحفيز الابتكار من أجل الشمول المالي.

والجدير بالذكر أنّ العديد من الدول سعت إلى بناء وتطوير استراتيجياتها الوطنية في الشمول المالي بهدف تعزيز وتعميم الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة شاملة ومستدامة رغم التحديات التي واجهتها في تطبيقه سواءً على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية (ارتفاع مستوى الأمية المالية وسوء التوزيع الجغرافي للبنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي...)، ولتقييم مستويات الشمول المالي عملت الهيئات والمنظمات الدولية (البنك الدولي، مجموعة العشرين...) وكذا الباحثين في المجال إلى إطلاق العديد من المؤشرات المالية والتي تباينت بينهم، وهذا من أجل فهم مدى توسيع وتعميق الوصول إلى الخدمات المالية كون الشمول المالي ليس مجرد هدف اقتصادي بل أيضًا وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي

تمهيد:

يُعدّ الاستقرار المالي من المفاهيم الأساسية في مجال الاقتصاد والمالية، حيث يُشير هذا المفهوم إلى الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرًا على تحقيق التوازن والثبات مع عدم تعرضه لأي تقلبات أو أزمات لذلك، كما يُعتبر الاستقرار المالي من الأهداف الحيوية والاستراتيجية التي تسعى إليه جميع الدول وذلك لأهميته في تعزيز الثقة والاستدامة في الاقتصاد بالإضافة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وكذا توفير بيئة مالية مستقرة للأفراد والشركات.

ولتحقيق الاستقرار المالي وجب توفر نظام مالي قوي ومستدام وتعاونًا دوليًا فعالًا، لهذا تلعب البنوك المركزية والمؤسسات المالية دورًا فعالًا في توفير الخدمات المالية وضمان استدامة العمليات المالية بالإضافة إلى دور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في دعم جهود الدول لتحقيقه.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي؛

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار المالي؛

المبحث الثالث: واقع الاستقرار المالي عالميا وعربيا وبعض التجارب الدولية لبناء مؤشر للاستقرار المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي

يُعتبر الاستقرار المالي من الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسات الاقتصادية والمالية إلى تحقيقه كَوْنه يعمل على ضمان صحة واستدامة النظام المالي والاقتصاد ككل، كما يجب على الجهات الحكومية والمالية العمل على المراقبة الدقيقة وهذا لضمان استمراريته.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي

يُعدّ مفهوم الاستقرار المالي مهمًّا في مجال الاقتصاد والمالية، حيث يُشير إلى الحالة التي يكون فيها النظام المالي والاقتصادي قادرين على خلق التوازن في الأنشطة الاقتصادية والمالية دون التعرض إلى أي اضطرابات أو أزمات مالية.

أولا: المبادئ الرئيسية لتحديد مفهوم الاستقرار المالي

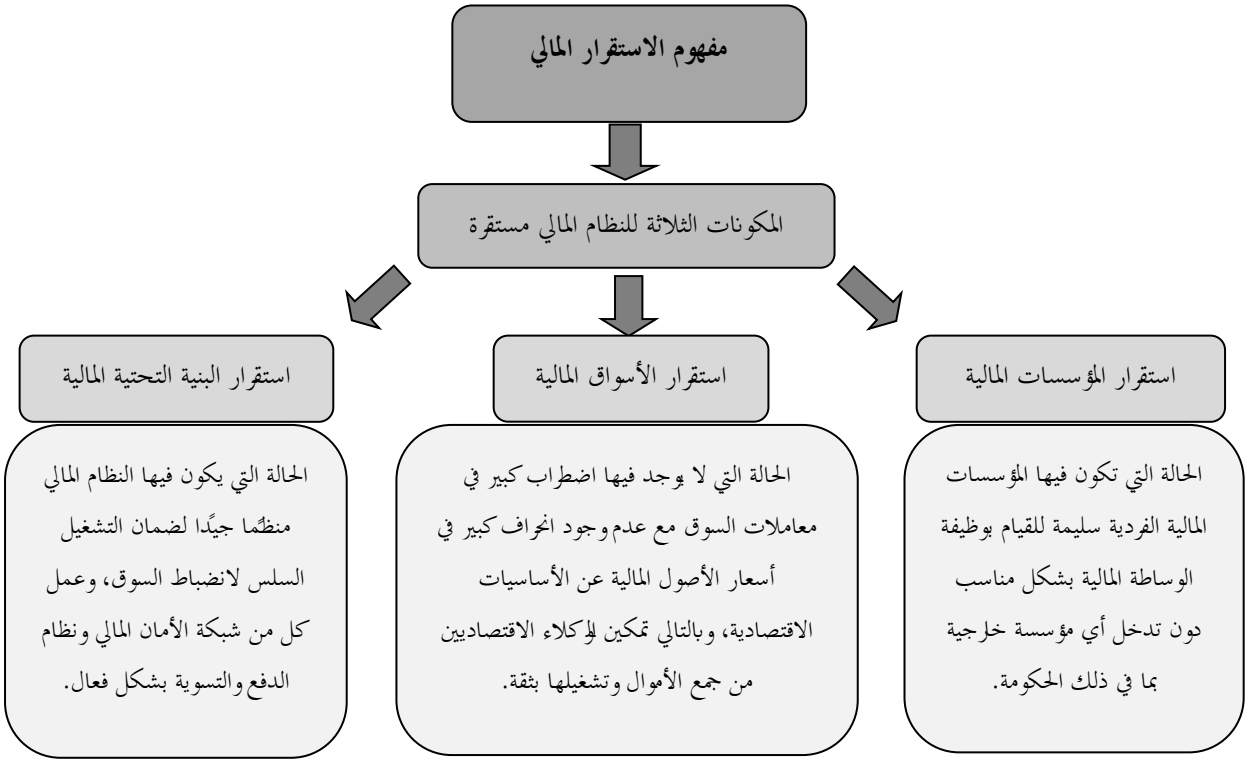
لتحديد مفهوم الاستقرار المالي هناك خمس مبادئ رئيسية لا بدّ الالتزام بها وهي:

- **المبدأ الأول:** الاستقرار المالي مفهوم واسع يشمل على كل الجوانب المختلفة للتمويل والنظام المالي (البنية التحتية، المؤسسات المالية والأسواق المالية)، وللعلم فإن مكونات النظام المالي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا فيما بينهم وأي اضطراب في أحد المكونات سيؤدي إلى عدم الاستقرار المالي؛
- **المبدأ الثاني:** الاستقرار المالي لا يعني فقط أن التمويل يؤدي دوره على نحو كاف في تخصيص الموارد والمخاطر، تعبئة المدخرات، تسيير تراكم الثروة، التنمية والنمو، بل يعني كذلك أن نظم الدفع في الاقتصاد الكلي تعمل بسلاسة (عبر الآليات الرسمية والخاصة، آليات البيع بالتجزئة والبيع بالجملة وآليات المدفوعات الرسمية وغير الرسمية)، وأنّ الاستقرار المالي يُعتبر جُزْءً حيويًا من الاستقرار النقدي كما يتداخلان إلى حد كبير؛
- **المبدأ الثالث:** لا يتعلق مفهوم الاستقرار المالي بغياب الأزمات الفعلية فحسب، بل أيضا بقدرة النظام المالي على الحد منها ومعالجة ظهور الاختلالات قبل أن تصبح تهديدًا لنفسها أو للعمليات الاقتصادية؛

- **المبدأ الرابع:** يُركز هذا المبدأ على العواقب المحتملة للاضطرابات المالية على الاقتصاد الحقيقي، وعدم اعتبار الاضطرابات التي تحدث في الأسواق المالية أو المؤسسات المالية الفردية بمثابة تهديد للاستقرار المالي ما لم يلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي بشكل عام[1]؛
- **المبدأ الخامس: ديناميكية (حركية) التمويل:** الحفاظ على الاستقرار المالي طوال الوقت لا يتطلب بالضرورة أن يعمل كل جزء من أجزاء النظام المالي بشكل مستمر وعند ذروة الأداء، وهو يتوافق مع النظام المالي الذي يعمل على "الإطارات الاحتياطية" من حين لآخر[2].

ويمكن تلخيص مفهوم الاستقرار المالي في الشكل التالي:

الشكل (19): مفهوم الاستقرار المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: BANK OF KOREA, **Financial Stability**, Accessed: 03/27/2023, At: 06:21 AM.

https://www.bok.or.kr/eng/main/contents.do?menuNo=400037

[1] Garrv J. Schinasi, **Defining Financial Stability**, IMF Working Paper, October 2004, pp 6-7. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04187.pdf

[2] بشار ذنون محمد الشكرجي، محمد يونس محمد الشرابي، **التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008–2012**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص 208.
https://www.iasj.net/iasj/download/efe9860f0fb4831b

ثانيا: تعريف الاستقرار المالي

هناك العديد من التعاريف التي أُطلقت على الاستقرار المالي والتي كانت من قِبل:

- **المؤسسات المالية الدّولية والبنك المركزي الأوروبي**

وتمّ تعريف الاستقرار المالي حسب:

- ✓ **البنك الدّولي**: وعرّفه على أنه يتعلق بغياب الحلقات على مستوى النظام التي يفشل فيها النظام المالي في العمل (الأزمات)، ويكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار عندما يقوم بتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليًا أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة، ففي حالة الاستقرار يقوم النظام بامتصاص الصدمات بشكل أساسي عن طريق التصحيح الذاتي وبالتالي منع الأحداث السلبية من إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى، وعليه يمكن القول أن القيمة الحقيقية للاستقرار المالي تتجلى بشكل أفضل في غيابه[1].
- ✓ **بنك التسويات الدولية ومنتدى الاستقرار المالي**: وتمّ تعريفه على أنه عدم وجود عدم الاستقرار المالي، والذي يعبر عن حالة يُحتمل أنْ يَضعف فيها الأداء الاقتصادي بسبب التقلبات في أسعار الأصول المالية أو بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية[2].
- ✓ **البنك المركزي الأوروبي**: وقد عرفه بأنه تلك الحالة التي يكون فيها النظام المالي (الوسطاء الماليين، الأسواق والبنى التحتية للسوق) قادرًا على تحمل الصدمات والاختلالات المالية[3].

- **الهيئات العربية**

وتمّ تعريف الاستقرار المالي من قبل صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية كما يلي:

- ✓ **صندوق النقد العربي**: ويُعرف الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرًا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية والاستمرار في حالة وقوع الأزمات في أداء وظيفته

[1] THE WORLD BANK, **Financial Stability**, Accessed: 03/22/2023, At: 11:14 AM. https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability.

[2] Garrv J. Schinasi, **Defining Financial Stability**, IMF Working Paper, October 2004, p 13. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04187.pdf

[3] EUROPEAN CENTRAL BANK, **Financial stability and macroprudential policy**, Accessed: 03/22/2023, At: 11:16 AM. https://www.ecb.europa.eu/ecb/tasks/stability/html/index.en.html

المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، وذلك مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المنتج والمستدام، كما يمكن أن تتحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي[1].

- ✓ **اتحاد المصارف العربية:** ويُعرفه على أنه مدى قدرة النظام المالي على العمل بفعالية وسلاسة، حتى في مواجهة الضغوطات والاضطرابات المالية التي تنشأ داخل دولة ما، نتيجة للأحداث السلبية وغير المتوقعة، لذا فإن النظام المالي يُعتبر مستقرًا إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بشكل فعّال، تقييم إدارة المخاطر المالية، المحافظة على مستويات التوظيف، القضاء على حركة تقلبات أسعار الأصول الحقيقية أو المالية التي تؤثر على الاستقرار النقدي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ: **الاستقرار المالي هو القدرة على الحفاظ على صحة النظام المالي وتفادي الوقوع في الأزمات المالية من خلال إدارة المخاطر المالية، تحمل الصدمات المالية ومعالجة الاختلالات المالية بشكل فعال ممّا يساعد على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.**

ثالثا: خصائص الاستقرار المالي

لقد قام **Littrell** بوصف الاستقرار المالي عبر عدّة خصائص والتي تدور حول الثقة في محاولة تأطير موثوقية النظام المالي والمتمثلة فيما يلي:

- موثوقية نُظُم المقاصة ونظام المدفوعات وهذا من خلال سلامة أدائها وسلاستها، وتُعدّ هذه الخاصية مساهمة واضحة ومفيدة للأسواق وسلوك المنظمين مع إعطاء النظام المالي كفاءة واستقرارية؛

---

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص16.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-general-framework-for-financial-stability-and-the-role-of-central-banks-in-achieving-it.pdf

[2] اتحاد المصارف العربية، **منتدى "تعزيز الاستقرار المالي": سياسة إشرافية شاملة والقضاء على حركة تقلبات أسعار الأصول الحقيقية**، العدد 464، جويلية 2009، (بدون ترقيم).
https://uabonline.org/ar/

- يجب أن تلعب البنوك دور المستودعات الآمنة لأموال المودعين؛
- حصول المقترضين المؤهلين على الائتمان بشروط معقولة؛
- التقليل من الفشل الذي بالإمكان أن تتعرض له المؤسسات المالية فيما بينها وهذا بخضوعها للتنظيم والإشراف من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي)[1]؛
- تخفيف العدوى المالية وهذا من خلال قيام البنوك المركزية بإجراءاتها الرقابية عن طريق إدارة البنوك التجارية بطريقة منهجية[2].

أمّا **Schinasi** فقد حلّل تعريف الاستقرار المالي إلى ثلاث خصائص مهمة وهي كالتالي[3]:

- يعمل النظام المالي بكفاءة وسلاسة على تسهيل التخصيص المؤقت للموارد من المدخرين إلى المستثمرين وتخصيص الموارد الاقتصادية بشكل عام؛
- يتم تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة كما تتم إدارتها بشكل جد نسبيا؛
- النظام المالي في وضع يمكنه امتصاص الصدمات والمفاجآت المالية والاقتصادية الحقيقية بشكل مريح إن لم يكن.

وحسب **Schinasi** فإنّه إنْ لم يحافظ الاستقرار المالي على هذه المجموعة من الخصائص أو إحداها، فمن المحتمل أن يتحرك النظام المالي في الاتجاه الأقل استقرارًا، أو حتى عدم الاستقرار.

المطلب الثاني: أساسيات حول الاستقرار المالي

يُعتبر الاستقرار المالي أحد الأركان الرئيسية للاقتصاد وهذا لأهميته الكبيرة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد، كما أنّه يُعدّ عنصرًا أساسيًّا لاستدامة النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، ولضمان تحقيقه يجب توافر السياسات والإجراءات الصحيحة.

---

[1] مغدور فاطمة الزهراء، **الاستقرار المالي – تحديات ومؤشرات قياسه–**، الملتقى الوطني الافتراضي حول: التكنولوجيا المالية، التحول الرقمي وجدلية تحقيق الاستقرار المالي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، يوم 27 جانفي 2022، ص 4.

[2] بشار ذنون محمد الشكرجي، محمد يونس محمد الشرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

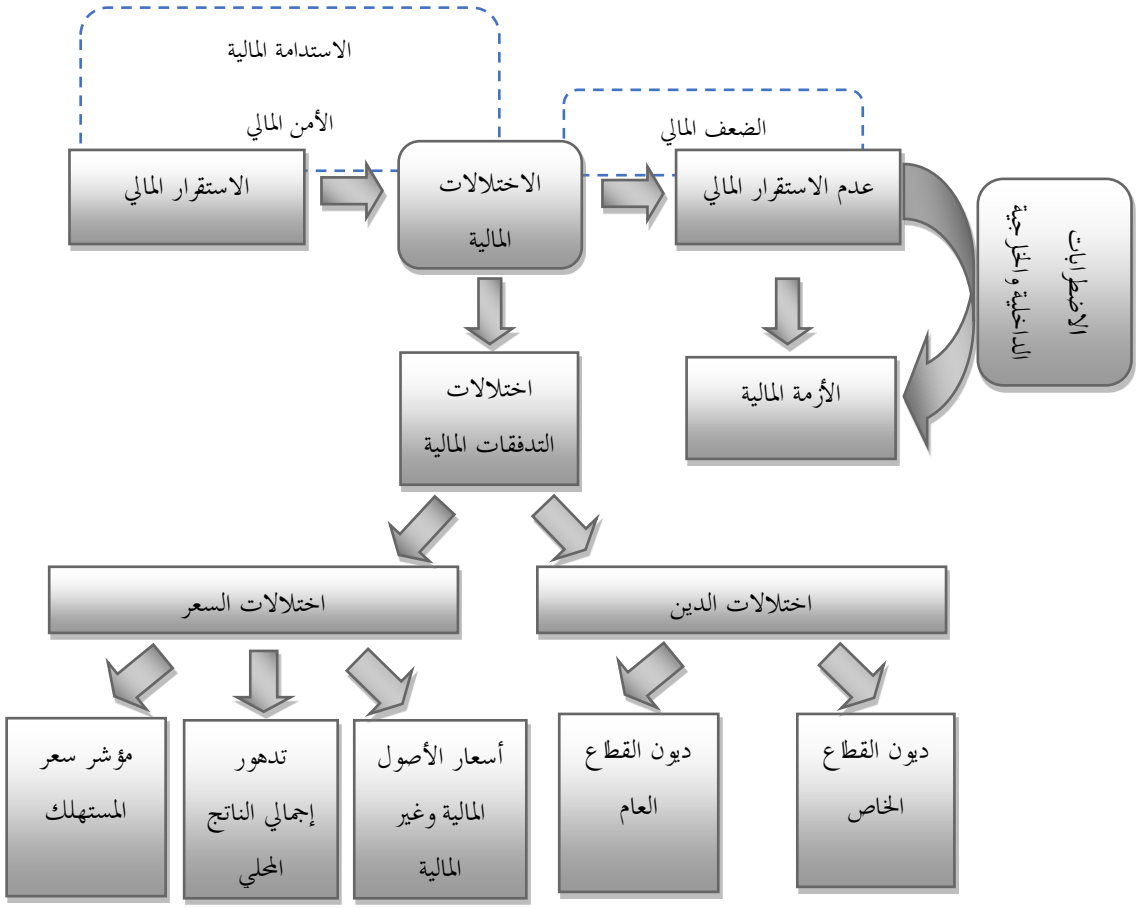
[3] Garry J Schinasi, **Understanding Financial Stability: Towards a Practical Framework**, Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law Washington, D.C, October 23-27, 2006, February 2007, pp 20-21.
https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2006/mfl/gjs.pdf

أولا: أهمية الاستقرار المالي

للاستقرار المالي أهمية كبيرة من خلال تحقيقه وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ إنّ غياب الاستقرار المالي سيؤثر تأثيرًا سلبيًّا على النمو الاقتصادي، فكلما ازدادت الاضطرابات المالية فإنه سيؤثر على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أنه كلما طالت فترة الأزمات المالية انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وعليه سينتج عنه اضطرابات مالية كارثية على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق الاستقرار المالي وجب وضع سياسات كفيلة على مستوى كل من المؤسسات العالمية والمحلية[1]؛

الشكل (20): الاختلالات المالية في النظام الاقتصادي



المصدر: SIDELNYKONA Laryasa P et al**, Financial instability: causes of occurrence and directions for adjustment**, ESPACIOS, vol 40, number 35, 2019, p 4.
file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/a19v40n35p13[1].pdf

[1] مغدور فاطمة الزهراء، معوشي عيماد، **الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 175.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/201050

- ✓ إنّ الأثر الناتج عن تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة بعملية الائتمان سيجعل الأزمات المالية أكثر[1]؛
- ✓ تمثل النظم المالية المضطربة تحديًّا كبيرًا بتأثيره على استقرار الاقتصاد العالمي ولهذا السبب سعت المؤسسات المالية الدولية على الزيادة في التدخل لأسواق المال من أجل التقليل من حدّة المخاطر والعمل على تحسين حوكمة النظام المالي العالمي عن طريق شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر[2]؛
- ✓ يُعدّ الاستقرار المالي من الشروط الضرورية لتطور النظام المالي، فهو يعمل على تعزيز انتقال السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي بالإضافة إلى مساهمته في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية من خلال زيادة الشمول المالي[3]؛
- ✓ يُشير مصطلح استقرار النظام المالي إلى الجهود التي تبذلها المؤسسة لتشجيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الموثوقة والتي تُدار جيدا بالإضافة إلى أسواق مالية فعالة[4].

كما أنّ هناك من يشير إلى أنّ الاستقرار المالي تكمن أهميته في نقطتين مهمتين وهما:

- يلعب النظام المالي دورًا مُهِمًّا في الاقتصاد، وفي عملية الوساطة المالية التي تسهل تدفق الأموال بين المدخرين والمقترضين وبالتالي ضمان تخصيص الموارد المالية بكفاءة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية[5]؛
- تتجلى القيمة الحقيقية للاستقرار المالي بشكل أفضل في غيابه (فترات عدم الاستقرار المالي)[6].

ثانيا: شروط تحقيق الاستقرار المالي

[1] حيدر عبد المنعم عزيز، **استراتيجية البنك المركزي العراقي ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي (2016–2022)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 61، 2019، ص ص 48-49.
https://www.iasj.net/iasj/download/111df9362cc85fbf

[2] حاج موسى نسيمة، **دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي –دراسة أزمة الرهن العقاري–**، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 93.
http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/bitstream/123456789/3440/1/hadjmoussa.pdf

[3] افتخار محمد مناحي الرفيعي، **الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي العام للمدة (2009–2019)**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 106.

[4] Robert Heinlein, **Significance of Financial Stability in Economy**, Journal of Stock & Forex Trading, Vol 9, Iss 2, No 100210, 2022, p 1.
https://www.longdom.org/open-access-pdfs/significance-of-financial-stability-in-economy.pdf

[5] BANK NEGARA MALASIA, **FINANCIAL STABILITY**, Accessed: 03/25/2023, At: 09:12 AM.
https://www.bnm.gov.my/the-importance-of-financial-stability

[6] THE WORLD BANK, **Financial Stability**, Accessed: 03/25/2023, At: 09:32 AM.
https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability

هناك مجموعة من الشروط يجب توافرها حتى يتم تحقيق الاستقرار المالي وضمانه وهي[1]:

- ✓ يُعتبر الاستقرار المالي شرطًا حيويًّا للنمو الاقتصادي، فالنظام المالي يستقر عند معظم المعاملات في الاقتصاد الحقيقي، فمثلًا: إذا كانت المصارف عازفة عن تمويل المشاريع المربحة فإنها طبعًا ستنحرف أسعار الموجودات بشكل مفرط عن القيم الحقيقية التي تقوم عليها أو في الحالات القصوى قد لا تتم تسوية المدفوعات في الوقت المناسب وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي لحدوث التضخم أو انهيار سوق الأسهم؛
- ✓ قُدرة النظام المالي على تحمل الصدمات دون اتساع المجال للعمليات التراكمية التي تعمل على إعاقة تخصيص المدخرات لفرص الاستثمار وكذا معالجة المدفوعات في الاقتصاد، مع العلم أنّ هذا الشرط يثير مسألة تعريف النظام المالي بحيث يضم كل من: (الوسطاء الماليين، الأسواق المنظمة وغير منظمة، المدفوعات، التسوية بين الدوائر والبنى التحتية التقنية التي تعمل على تدعيم النشاط المالي والأحكام القانونية والتنظيمية والوكالات الإشرافية)، كما أنّ هذا الشرط يُعطي صورة كاملة حول طرق توجيه المدخرات نحو فرص الاستثمار ونشر المعلومات ومعالجتها مع مشاركة الخطر بين الوحدات الاقتصادية وتسهيل المدفوعات عبر الاقتصاد؛
- ✓ الصلة التي تربط الاستقرار المالي مع عمليات التمويل القائمة على الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاملة بصفة حركية عبر الزمن، بحيث تكون مكونات عناصره مترابطة فيما بينها (البنية التحتية، المؤسسات والأسواق).

علاوةً إلى ذلك، فقد قام البنك المركزي الأوروبي بتحديد ثلاثة شروط معينة مرتبطة بالاستقرار المالي[2]:

1. ينبغي أن يكون النظام المالي قادرًا على تحويل الموارد من المدخرين إلى المستثمرين بكفاءة وسلاسة؛
2. يجب تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة وبشكل جيد نسبيًّا؛
3. يجب أن يكون النظام المالي في حالة يجعله يستوعب المفاجآت والصدمات المالية والاقتصادية الحقيقية.

---

[1] مصطفى كامل رشيد، مصطفى محمد إبراهيم، **قياس أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق (2004–2016)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 57، 2018، ص 47.
file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/----------.pdf

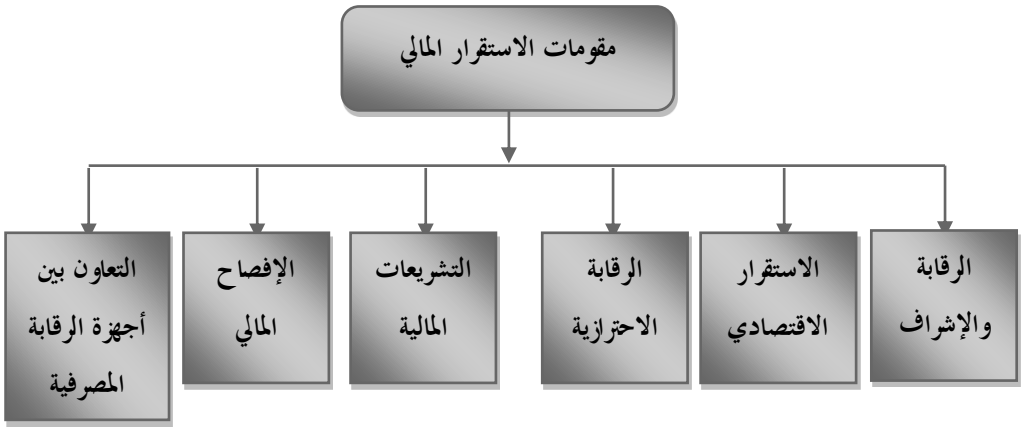
[2] Peter J. Morgan, Victor Pontines, **Financial Stability and Financial Inclusion**, ADBI Working Paper Series, No 488, July 2014, p 4.
https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156343/adbi-wp488.pdf

ولعل الشرط الثالث هو الأهم، لأنّ عدم القدرة على امتصاص الصدمات يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية وتعطل على نطاق واسع لآلية الوساطة المالية.

ثالثا: مقومات الاستقرار المالي

يمكن إرجاع مقومات الاستقرار المالي والموضحة في الشكل التالي:

الشكل (21): مقومات الاستقرار المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، 2016، ص 187.

https://adesij.uokerbala.edu.iq/archives/4557

حيث تمثل الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي أكثر الجوانب المهمة في تقوية أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك لوجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي، ورغم اهتمام الدول بالرقابة الفعالة على المؤسسات المصرفية إلّا أنّه لا يزال هنالك جوانب عديدة تحتاج إلى تقوية، والرقابة الاحترازية (هي مجموعة معايير التي يكون على المؤسسات المصرفية احترامها للوقاية ضد مختلف المخاطر التي تتعرض لها، وكذلك التحكم والسيطرة على مختلف المخاطر المصرفية بهدف ضمان الاستقرار المصرفي والمالي وحماية المودعين في محيط تنافسي). وأن الرقابة الاحترازية لا تزال في مراحلها الأولى في أغلب الدول العربية.

ومن أهم الشروط التي تحافظ على الاستقرار المالي هو شرط تقوية التشريعات والممارسات وأدوات الرقابة المصرفية وذلك من خلال تقوية الرقابة المركزة على المخاطر والحد من التركزات الائتمانية على الحكومة والارتقاء

بممارساتها لدى مؤسساتنا المصرفية من خلال التأكد على استقلالية مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح المالي وغير المالي[1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والجهود المبذولة لمواجهتها

أصبح الأمر صعبًا لتحقيق الاستقرار المالي وهذا لوجود عدّة تحديات تعمل دون تحقيقه، لذا عملت بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بجهود ومبادرات من خلال وضع الأطر المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي.

أولا: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي

هناك خمس تحديات تواجه تحقيق الاستقرار المالي والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (12): التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي

التحديات	نتائجها
تراجع الشفافية	• يُعتبر أهم أسباب العديد من الأزمات المالية؛ • يُسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات؛ • لا يمكن اتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة للتحوط ضد تداعياتها والتعامل معها حال حدوثها.
زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي	• صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة، خاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الأصول في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ليشكل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي في بعض الأحيان؛ • نُشوء أنواع جديدة من المخاطر مثلت تحديًا أمام تحقيق الاستقرار المالي في ضوء تسارع وتيرة حدوثها وتغيرها بما يصعب معه متابعتها وقياسها، والتحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان.

[1] فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، 2016، ص 188.

https://adesij.uokerbala.edu.iq/archives/4557

زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق	• تؤدي إلى سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة، في ظل عولمة الاقتصاد وتحول العالم لقرية صغيرة والانفتاح الذي شهده العديد من الأسواق المالية المحلية على الأسواق بدول أخرى على مستوى العالم.
المخاطر المعنوية	• إضعاف الانضباط المالي لدى تلك المؤسسات وعدم فعالية الأسواق؛ • تراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم؛ • تتضاءل قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند حدوث الأزمات لفترات طويلة؛ • الإنذار بكارثة على مستوى الاقتصاد ككل في حالة عدم توافر لدى المؤسسات والشركات القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات والحد من تداعياتها.
الفجوة التكنولوجية والمعرفية	• انعكاس الفجوة التكنولوجية من حيث الأدوات المستخدمة أو المعاملات التي قد لا تكون موجودة في النظم المالية المستقبلية لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص ص 20-22.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-general-framework-for-financial-stability-and-the-role-of-central-banks-in-achieving-it.pdf

ثانيا: الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الاستقرار المالي

قامت بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية) بمجموعة من الجهود والمبادرات الدولية لوضع الأطر المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي، بهدف معالجة تداعيات الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المحلية بالدول المتأثرة، وعلى هذا الأساس تمّ التركيز على المحاور التالية:

✓ **تعزيز الشفافية والإفصاح**: بما لها من دور بالغ الأهمية في تحقيق انضباط السّوق، فتوافر المعلومات في الوقت المناسب يُسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة من جانب المتعاملين بالأسواق المالية[1]؛

[1] خليل عبد القادر، مولاي مصطفى سارة، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، الملتقى الدولي الخامس حول: انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 24- 25 أكتوبر 2018، ص 9.

- ✓ **تسليط الضوء على قضايا تحرير حساب رأس المال:** لقد أثارت قضايا تحرير حساب رأس المال وزيادة درجة انفتاح الأسواق المالية العديد من الجدل خصوصًا فيما يتعلق بانفتاح الأسواق المالية بالدول النامية من حيث المبدأ ومن حيث الكيفية.
  - **من حيث المبدأ:** لقد أشارت التجارب إلى خطورة تحرير حساب رأس المال في ظل قطاع مالي ومصرفي ضعيف كونه يعمل على حدوث أو انتقال تداعيات الأزمات، فلهذا يجب تطوير وتعزيز القطاع المالي بشكل مناسب يمكنه من امتصاص أو إدارة هذه التداعيات.
  - **من حيث الكيفية:** يرى البعض ضرورة التدرج في فتح السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب والسماح للمستثمرين المحليين بالاستثمار في الخارج، أمّا البعض الآخر فيرى أهمية فتح السوق المالية دفعة واحدة حتى لا تستطيع مراكز القوى المعارضة لتحرير حساب رأس المال وممارسة الضغوط لعدم التحرير بالإضافة إلى تجنب الآثار السلبية للتوقعات.
- ✓ **إشراك القطاع الخاص في العمل على منع حدوث الأزمات المالية:** من خلال الأزمات المالية السابقة لوحظ أنّ جهود مواجهة تداعيات تلك الأزمات وقعت على عاتق المؤسسات والسلطات الرسمية، كما أنّ الحكومة تحملت جُلّ التكاليف المترتبة على التدخل في الأسواق وذلك للحد من تداعياتها خاصة في الدول النامية، وظلَّ القطاع الخاص بعيدًا عن تحمل التكاليف العامة المباشرة لتلك الأزمات بل طالب السلطات المالية الحكومية بتعويضات عن الخسائر التي لحقت به والتي قد يكون شريكًا من خلال تعاملاته في تحققها؛
- ✓ **تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي:** وهذا من خلال إصدار أسس للرقابة المصرفية الفعالة، تتضمن الصلاحيات الممنوحة للسلطات الرقابية، والدور المتوقع من البنوك لمواكبتها، ومنهجيات تطبيق الأسس وهذا بمشاركة السلطات الرقابية بالدول الأعضاء لضمان الالتزام بتطبيقها[1].

ثالثا: أبعاد الاستقرار المالي

يمكن تقسيم أبعاد الاستقرار المالي إلى ثلاث أبعاد مترابطة والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص25-26.

الجدول (13): أبعاد الاستقرار المالي

البعد	شرحه	الأبعاد الفرعية
تغطية النفقات ووجود بعض الأموال المدخرة	مدى حصول الفرد على دخل مناسب من أجل تلبية حاجياته والتزاماته (الفرد في وضع مالي جيد بإمكانه تغطية نفقاته مع تخصيص بعض الأموال لاتخاذ قرارات مالية للإنفاق على المدى القصير والتخطيط لقرارات على المدى البعيد)	• القدرة على تغطية النفقات؛ • وجود مستويات ديون بالإمكان التحكم فيها / القدرة على الوفاء بالديون؛ • القدرة على تحمل إضافات أو التزامات صغيرة.
التحكم في الأمور المالية	التحكم في جميع الأمور المالية والسيطرة عليها من خلال الشعور بها (تمتع الأشخاص بشعور الاستقلال المالي أو القدرة على ممارسة السيطرة المالية).	• السيطرة على الوضع المالي؛ • وضع ومتابعة الأهداف للإنفاق في المستقبل والتخطيط للحياة.
الشعور بالأمان المالي	الطريقة التي يشعر فيها الفرد بالأمان حيال وضعه المالي.	• قلق مالي محدود؛ • الرضا عن الوضع المالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: خالد صبيح الهادي تهامي، نهى محمود أشرف محمد زيتون، **تأثير الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحول الرقمي**، مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الرابع، أكتوبر 2022، ص ص 405-406.

https://zcom.journals.ekb.eg/article_262624_f236ab88905e5db7f85c4b6c73cf444f.pdf

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الاستقرار المالي

تلعب مؤشرات قياس الاستقرار المالي دورًا حيويًّا في توجيه القرارات الاقتصادية والمالية وهذا من خلال العمل على تقدير مدى قدرة الاقتصاد على تحمل الضغوطات والصدمات المالية، وتُعدّ هذه الأدوات هامة بالنسبة للمحللين الاقتصاديين وصانعي السياسات لاتخاذ الإجراءات المناسبة والعمل على تطوير هذه المؤشرات قصد تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: قياس الاستقرار المالي

من الصعب جدًّا قياس الاستقرار المالي على عكس استقرار الأسعار، وهذا راجع للتفاعلات المعقدة بين العناصر المختلفة داخل النظام المالي ومع الاقتصاد الحقيقي، مع العلم أنّ التعقيد يزداد مع مرور الوقت في السنوات الأخيرة.

أولا: الأساليب الكمية لقياس الاستقرار المالي

ركز صانعوا السياسات والباحثون الأكاديميون على مؤشرات إحصائية مختلفة، يتم من خلالها وصف ضعف النظام المالي لتقييم الاستقرار المالي، ومن بين هذه الأساليب الكمية الشائعة هي أنظمة الإنذار المبكر، اختبار الإجهاد الكلي ومؤشرات الاستقرار المالي[1].

- **أنظمة الإنذار المبكر**

تُعرف أنظمة الإنذار المبكر أنها مجموعة من العمليات، الإجراءات، النماذج والمؤشرات التي تعمل على تجميع المعلومات لغرض تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر والتعرف على هذه المخاطر وعلى آثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، إضافة إلى أنّه يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلًا[2].

---

[1] Nana Kwame Akosah et al, **Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach**, Munich Personal RePEc Archive, 12 May 2018, No 86634, p 3.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86634/1/MPRA_paper_86634.pdf

[2] ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003–2011)**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012–2013، ص 140.

https://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Economie/Doctorat/%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A%20%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9.pdf

ويتم إنشاء أنظمة الإنذار المبكر من المؤشرات الرئيسية المحتملة للتنبؤ باحتمالية حدوث الأزمات، فقد قامت العديد من الدراسات بتطبيق مؤشرات الإنذار المبكر والتي تم تطويرها في البداية في الأدبيات الخاصة بأزمات العملة وميزان المدفوعات على الأزمات المصرفية، كما أنّ أنظمة الإنذار المبكر تُستخدم كنقطة بداية أو أداة تكميلية كما يجب أن يتبع ذلك تحليلات أكثر شمولًا للاستقرار المالي من أجل تحديد جميع نقاط الضعف التي يتعرض لها النظام المالي وكذلك الحصول على المعلومات المتعلقة بقدرة الاقتصاد على استيعاب المخاطر.

وحسب أدبيات نظام الإنذار المبكر فإنها تُغطي ثلاثة أنواع رئيسية من الأزمات والمتمثلة في[1]:

- **أزمات العملة:** وهو الانخفاض المفاجئ والكبير في سعر الصرف وفقدان الاحتياطات؛
- **أزمات الديون:** هو التخلف عن السداد وإعادة هيكلة الديون الخارجية؛
- **الأزمات المصرفية:** وتعني انهيار الودائع المصرفية وفشل البنوك على نطاق واسع.

- **اختبار الإجهاد الكلي (اختبار الأوضاع الضاغطة)**

وقد تم تعريفه من قبل **بنك التسويات الدولية** على أنه: "تقييم للوضع المالي للمصرف تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة للمساعدة في صُنع القرارات في البنك".

وتُعدّ أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ مقررات بازل ويطلق عليه مصطلح **Stress Testing** مشيرين إليه بمدلول اختبارات التحمل/ الضغط/ السلامة[2].

كما يُعدّ اختبار الإجهاد الكلي من أهم أدوات السياسة الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي في القطاع المصرفي[3]، بالإضافة إلى تعدد أنواعه ومنهجياته المستخدمة في قياس المخاطر النظامية (مخاطر الائتمان، مخاطر التركز، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل)[4]، بحيث يعمل اختبار الإجهاد الكلي على تقدير

[1] IMF eLIBRARY, **Assessing Financial Stability**, Accessed: 09/23/2023, At: 07:19 AM. https://www.elibrary.imf.org/display/book/9780821364321/ch03.xml

[2] أسماء سليمان، عبد الحميد سليمان، **قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد الرابع، 2020، ص 1103.
https://jces.journals.ekb.eg/article_143728_8c50a4559d28524fd6b33986c6d82615.pdf

[3] صندوق النقد العربي، **مبادئ إرشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر الاستقرار المالي**، أكتوبر 2021، ص 2، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/guiding-principles-for-developing-stress-test-methodologies-for-measuring-financial-sector-risk.pdf

[4] صندوق النقد العربي، مبادئ إرشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر الاستقرار المالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

مقاومة النظام المالي لسيناريوهات الاقتصاد الكلي السلبية، فهو يوفر تحليلًا أكثر دقة لما تثبته العديد من الدراسات والأبحاث، يمكن أن تحدد اختبارات الإجهاد مصدر المخاطر ونقاط الضعف في القطاع المصرفي الذي تم التحقق فيه أو القطاع المالي بشكل عام.

- **مؤشرات الاستقرار المالي**

لقد ساهمت العديد من الأبحاث بما في ذلك البنوك المركزية على تطوير مؤشرات مالية مجمعة تهدف إلى إيجاد طريقة كمية أخرى لقياس استقرار النظام المالي ومن بين هذه المؤشرات مؤشرات السلامة المالية التي وضعها صندوق النقد الدولي سنة 2006، كما قامت العديد من الدول بوضع مؤشرات خاصة بها لقياس الاستقرار المالي[1].

حسب **(Ganan et al)** سنة 2013 لا وجود لمؤشر تقييم للاستقرار المالي عالميا، فتقييم الاستقرار المالي لأي دولة يعتمد على مؤشرات معينة، ويعتمد اختيار هذه المؤشرات على القطاع المهيمن داخل القطاع المالي[2].

وحسب **(Cihak et al)** سنة 2013 والكثير من الباحثين يؤكدون أن المؤشر السائد والشائع للاستقرار المالي هو **Z-Score** لأنّه يقارن بوضوح بين الاحتياطات (الرسملة والعوائد) والمخاطر (تقلب العوائد)[3].

ثانيا: الهدف من تطوير مؤشرات الاستقرار المالي

تعمل مؤشرات الاستقرار المالي كأداة لاحتمال حدوث الأزمات المالية قبل وقوعها في النظام المالي، لهذا وجب تطوير مؤشرات قياس الاستقرار المالي لأنها تُعتبر ضرورية لمتخذي القرار وواضعي السياسات وتتجلى أهمية تطويره في[4]:

✓ يسمح لعملية تقييم سلامة النظام المالي بأن تكون مبنية على مقاييس كمية وموضوعية؛

---

[1] Nana Kwame Akosah et al, **Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach**, Munich Personal RePEc Archive, 12 May 2018, No 86634, pp 4-5
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86634/1/MPRA_paper_86634.pdf

[2] Rahul Dhiman, **Identifying the Key indicators of financial stability and financial development: a review of financial service sector**, Asia J. Management Science and Applications, Vol 3, No 4, 2018, p 313.
file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/AJMSA030402DHIMAN_198741.pdf

[3] Rahul Dhiman, **Op.cit**, p 314.

[4] رامي يوسف عبيد، **منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية**، صندوق النقد العربي، يناير 2020، ص ص 3-4.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/2023-02/basic_page/attachments/The%20Methodology%20of%20AFSI3.pdf

- ✓ يعمل على إتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح؛
- ✓ المقارنة بين الدول من حيث أداء القطاع المالي؛
- ✓ مقارنة بعض المتغيرات المهمة عبر الزمن وهذا من خلال مراقبة تطورها (من خلال رسم خارطة المخاطر)؛
- ✓ يُعدّ مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة؛
- ✓ يعكس ويحدد مؤشر الاستقرار المالي درجة المخاطر المحتملة إضافة إلى أهم التطورات في النظام المالي.

ويمكن كذلك أن نشير إلى **الهدف من تحليل الاستقرار المالي** والذي يكمن في النقاط التالية[1]:

- المساعدة في تحديد التهديدات التي تواجه استقرار النظام المالي وتصميم الاستجابات السياسية المناسبة؛
- يعمل على التركيز على الاحتياطات والروابط لتقييم سلامة ونقاط الضعف في النظام المالي، فضلا عن المحددات الاقتصادية، التنظيمية والمؤسسية للسلامة والاستقرار المالي، حيث يُنظر إلى القطاع المالي ما إذا كان يظهر نقاط ضعف يمكن أن تؤدي إلى أزمة سيولة أو ملاءة مالية، أو تفاقم صدمات الاقتصاد الكلي أو إعاقة استجابات السياسات للصدمات؛
- تتضمن مراقبة وتحليل الاستقرار المالي تقييم ظروف الاقتصاد الكلي، سلامة المؤسسات المالية والأسواق، الإشراف على النظام المالي والبنية التحتية المالية لتحديد نقاط ضعف النظام المالي وكيفية إدارتها، واعتمادًا على هذا التقييم لمدى استقرار النظام المالي، فإنّ الحلول السياسية تكمن في ثلاث نقاط وهي:
  - **استمرار الوقاية**: تكون عندما يكون النظام المالي داخل الممر المستقر؛
  - **الإجراءات العلاجية**: وتكون عندما يقترب من عدم الاستقرار؛
  - **إيجاد الحل**: عندما يعاني من عدم الاستقرار المالي.

ثالثا: دور أدوات السياسة الاحترازية في تعزيز الاستقرار المالي

تقوم السياسة الاحترازية الكلية على تعزيز المرونة وتحسين الكفاءة ومعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها في النظام المالي، كما تهدف إلى منع أي انقطاع للخدمات المالية بشكل يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة على الاقتصاد، وبالتالي المساهمة في استقرار النظام المالي[2]، كما تعمل السياسات الاحترازية على التقليل من

[1] IMF eLIBRARY, **Opcit**.

[2] مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، **الاستقرار المالي**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، الساعة: 06:24.
https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/financial-stability/

المخاطر وتحقيق الاستقرار من خلال التوازن في تحقيق السياسات بين الشمول المالي والاستقرار المالي[1]، وهذا عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي تعتبر من التدابير المتخذة في نطاق سلطة البنك المركزي، وبالتالي فهي تقوم بتفعيل أدواتها بناءً على نتائج الأدوات التحليلية (مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي، المؤشرات الكمية والنوعية للمخاطر الرئيسية، أنظمة الإنذار المبكر واختبارات الضغط) وكذلك على نتائج التنسيق مع السياسات الأخرى داخل أو خارج البنك المركزي، وعلى المقارنة مع الأنظمة المالية الأخرى ورأي الخبراء.

كما تعمل أدوات السياسة الاحترازية الكلية على معالجة الاختلالات والصدمات المؤدية تراكمها إلى تكوين ما يسمى بالمخاطر النظامية بالإضافة إلى التخفيف من حدّة تأثيرها على الاستقرار المالي.

فحسب البنك المركزي المصري فإنّ أدوات السياسة الاحترازية الكلية تشمل عدّة أنواع، إلّا أنّ أبرزها نوعان وهما:

- **أدوات تستهدف المؤسسات المالية:** ويتمثل دورها في صلابة المؤسسات المالية من خلال العمل على تعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات غير المتوقعة وإدارة المخاطر النظامية (مخاطر الائتمان، التركز، السوق، السيولة ومخاطر العدوى "المباشرة أو غير المباشرة")؛
- **أدوات تستهدف مختلف شرائح العملاء المتعاملين مع النظام المالي:** يكمن دورها في وضع حد أقصى للاقتراض للأفراد، الأشخاص الاعتباريين وبعض القطاعات الاقتصادية وهذا من أجل حماية المتعاملين مع النظام المالي إضافة إلى تحمل الصدمات غير المتوقعة والخفض من احتمالية إخفاقهم للقطاع العائلي والشركات، والعمل على الخفض من حدّة تأثير المخاطر التي قد يتعرض لها كبار العملاء الممولين وبعض القطاعات الاقتصادية ممّا يعمل على تعزيز الاستقرار المالي الذي بدوره ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الحقيقي[2].

---

[1] مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، **تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010–2020)**، رسالة ماجستير، برنامج إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2022، ص 8.
https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/63c1e8b9-79ec-4fd9-b4fd-2c70c49692a1/content

[2] البنك المركزي المصري، **أدوات السياسة الاحترازية الكلية**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، الساعة: 05:12.
https://www.cbe.org.eg/ar/financial-stability/macroprudential/policy-tools

كما يجب الإشارة إلى أنّ تحديد التوقيت المناسب لتوظيف الأدوات الاحترازية الكلية يكون حسب ظروف كل دولة، وعلى صناع السياسة المبادرة لاتخاذ إجراءات مبكرة بهدف تشديد بعض الأدوات الاحترازية الكلية وهذا للتصدي لمواطن الضعف المالي المتزايدة[1].

المطلب الثاني: المؤشرات المعتمدة لحساب مؤشر الاستقرار المالي

تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي ذات أهمية كبيرة لأنها تعكس مدى استقرار الظروف المالية الكلية، بالإضافة إلى اكتشاف الاختلالات المتراكمة في القطاع المالي في مرحلة مبكرة، كما أنّ هذه المؤشرات لا يمكن استخدامها في التنبؤ بفترات الضغط المالي[2].

أولا: مؤشر Z-Score

يُعتبر **Z-Score** مؤشرًا للتنبؤ بمدى احتمالية إفلاس الشركة، ويطلق على هذه الطريقة اسم **Altman Z-Score** أو **AZ-Score** وقد تم إنشاء هذه الطريقة على يد **Edward Altman** وهو خبير مالي أمريكي عمل على تطوير مؤشر من شأنه تقييم الاستقرار المالي، حيث يُعتبر نموذج **Altman Z-Score** وسيلة فعالة لتحديد الصعوبات المالية، بحيث بدأ مفهوم **Altman** لتطوير صيغة التنبؤ بالإفلاس خلال فترة الكساد الكبيرة (التخلف عن السداد بين الشركات في الولايات المتحدة)[3].

وقد أوضحت دراسة (**Samrony Eka Fauzi et al**) سنة 2021 أنّ نموذج Altman هو الأفضل من بين نماذج التنبؤ بالإفلاس الأربعة Altman، Springate، Zmijewski وCrover باعتباره نموذج دقيق ومُتّسق ومُختبر وصفيًا وإحصائيًا[4].

---

[1] صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي: تجنب تركة من الأوضاع الهشة**، أبريل 2021، تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، الساعة: 05:31.
https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/04/06/global-financial-stability-report-april-2021

[2] مغدور فاطمة الزهراء، بن عياد فريدة، **الشمول المالي كمحور استراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي في ظل التحولات الراهنة –نماذج لدول عربية–**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للعلوم الاقتصادية والإدارية، اسطنبول، تركيا، 21-22-23 ماي 2022، ص 9.
https://www.rimakjournal.com/dergi/financial-inclusion-as-a-strategic-axis-to-enhance-financial-stability-in-light-of-the-current-transformations-models-from-arab-countries-20230718101527.pdf

[3] Brooke Tomasetti, **Z-Score**, carbon collective, Accessed: 09/23/2023, At: 06 :36 AM.
https://www.carboncollective.co/sustainable-investing/z-score

[4] Samrony Eka Fauzi et al, **Comparative Analysis of Financial Sustainability Using the Altman Z-Score, Springate, Zmijewske and Grover Models for Companies Listed at Indonesia Stock Exchange Sub-Sector Telecommunication Period 2014-2019**, Journal of Economics and Business, Vol 4, No 1, 2021, p 57, file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/SSRN-id3778395.pdf

ولهذا يُعتبر **Z-Score** مؤشرًا مركبًا يُستخدم لقياس الاستقرار المالي في البنوك، وهذا بناءً على فكرة مفادها بأنّ العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه (μROA) وانحرافه المعياري (δ ROA) وأنّ نسبة رأس المال المصرفي لإجمالي الأصول (K= E/TA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول كالتالي:

$$Z = (K + \mu ROA) / \ \delta ROA > 0$$

حيث:

- ✓ (K= E/TA): وتمثل حقوق المساهمين + الاحتياطات القانونية والعامة / إجمالي الأصول؛
- ✓ (μ_{ROA}): متوسط العائد على الأصول خلال أربع مشاهدات ربعية في كل سنة؛
- ✓ (δ_{ROA}): الانحراف المعياري للعائد على الأصول وتقيس مدى التذبذب في العوائد على الأصول[1].

وكلما كانت قيمة مؤشر **Z-Score** موجبة كلما زاد احتمال البقاء في حالة الاستقرار المصرفي وانخفض احتمال الوقوع في الفشل المالي المصرفي، أي أنّ قيمة مؤشر **Z-Score** ترتبط بعلاقة عكسية مع احتمال الفشل المالي المصرفي، حيث يمكن تعريف الفشل المالي المصرفي على أنّه الحالة التي تكون فيها نسبة الخسائر لإجمالي الأصول أكبر من نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، أي أنّ الخسائر السنوية المحققة تعادل أو تتجاوز رأس المال المصرفي (E/TA≤-ROA) حيث أنّ: صافي قيمة المؤسسة المصرفية تصبح سالبة عندما تقع المؤسسة المصرفية في الفشل المالي[2].

ثانيا: المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للدول العربية

يُعتبر المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للدول العربية أداة لقياس مستوى الاستقرار المالي، وقد تم إطلاق هذا المؤشر من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق الاستقرار المالي في الدول العربية.

---

[1] مغدور فاطمة الزهراء، بوعزيز روميسة، **صكوك الإجارة الإسلامية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي – نماذج لبعض الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا–**، 10th ASEAN International Conference on Islamic Finance (AICIF)، كوالامبور (ماليزيا)،أيام 6-8 ديسمبر 2022، ص 7.

https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.php/ijaiwf/article/view/767/337

[2] زرير رانيا، الحموي نرمين، **مدى ملائمة مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 1، 2016، ص 311.

https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/3085/2909

الجدول (14): المؤشرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي وعلاقتها بمؤشر AFSI

المؤشر الرئيس	المتغيرات	المؤشرات الفرعية	العلاقة بين المؤشرات الفرعية ومؤشر AFSI	الوزن الترجيحي w	وزن المؤشر الرئيس w
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طرديه	13.0%	53.0%
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	عكسية	5.0%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	عكسية	5.0%	
		نسبة التغطية (المخصصات في الديون غير العاملة)	طرديه	5.0%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	طرديه	6.0%	
	الربحية	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	عكسية	6.0%	
		نسبة العائد إلى الأصول **ROA**	طرديه	3.0%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية **ROE**	طرديه	3.0%	
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	عكسية	4.0%	
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	طرديه	3.0%	
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	طرديه	4.0%	24.0%
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي	عكسية	4.0%	
		نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي	عكسية	4.0%	
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	طرديه	4.0%	
		معدل التضخم	عكسية	4.0%	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الناتج المحلي	طرديه	4.0%	
مؤشر سوق رأس المال CI		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	طرديه	7.5%	15.0%
		القيمة السوقية للأسهم إلى إجمالي الناتج المحلي	طرديه	7.5%	
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	عكسية	8.0%	8.0%
المجمـــــــــــــــوع				100%	100%

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص ص 246-247.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-stability-report-2020.pdf

ثالثا: المؤشر المركب للاستقرار المالي

تُعتبر المنهجية المستخدمة لبناء مؤشر الاستقرار المالي أكثر الطرق المستخدمة في العديد من الدول التي عملت على بناء مثل هذا المؤشر، ويتم حساب المؤشر عن طريق متوسط المتغيرات المختارة مرجحة بأوزان متساوية، والتي تعمل على تغطية الجوانب الرئيسية للاستقرار المالي، علمًا أنّ أي زيادة في قيمة كل متغير ستعكس التحسن في الاستقرار المالي.

حيث:

- اقتراب قيمة المؤشر من 1 يشير إلى مستوى أعلى من الاستقرار المالي؛
- اقتراب قيمة المؤشر من 0 يشير إلى درجة أقل للاستقرار المالي[1].

ويجب تحديد المتغيرات ذات الصلة ببناء مؤشر مركب للاستقرار المالي، في أغلب الأحيان يكون الاختيار بالاعتماد على مؤشرات الإنذار المبكر وهذا لتغطيته كلًّا من النظام المصرفي، سوق الصرف الأجنبي، انتشار مخاطر سوق الأسهم وسيولة السوق، ويجب أن تعكس هذه المتغيرات هيكل النظام المالي للدولة[2]، فعلى سبيل المثال، إذا كان القطاع المصرفي هو القطاع المهيمن داخل النظام المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى (قطاع التأمين، أسواق رأس المال...)، فإن المؤشرات المختارة لتحليل الاستقرار المالي هي إلى حد كبير تلك التي تعكس وضع المؤسسات المصرفية[3].

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستقرار المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية والمالية

يُعدّ الاستقرار المالي هدف كل دولة الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي المختلفة، ومن خلال هذا التوازن يتم تقليل الاضطرابات المالية التي قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، لهذا فالاستقرار المالي له علاقة كبيرة ببعض مكونات الاقتصاد الأخرى وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

---

[1] البنك المركزي المصري، **تقرير الاستقرار المالي 2017**، ص 8.
https://us.sis.gov.eg/UP/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202017.pdf

[2] Blaise Gadanecz, Kaushik Jayaram, **Measures of financial stability –a review**, IFC Bulletin, No 31, 2009, p 371.
https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb31ab.pdf

[3] Rahul Dhiman, **Op.cit**, p 313.

أولا: العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي

قبل التطرق إلى الفرق بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي والعلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي لابد الإشارة إلى مفهوم الاستقرار النقدي.

حيث أنّ مرادف الاستقرار النقدي هو استقرار الأسعار، ومنه فإن استقرار الأسعار يُشير إلى مستوى سعر ثابت أو مستوى منخفض من التضخم وليس إلى أسعار فردية مستقرة[1].

وللإشارة فإنّ الاستقرار النقدي يُعتبر جزءً من الاستقرار المالي لأنّ الاستقرار المالي يعني أنّ النقود بإمكانها القيام بمهامها بطريقة صحيحة كوسيلة دفع وكذلك كوحدة حساب وهذا من أجل تأدية النظام المالي دوره في تعبئة المدخرات، إضافة إلى ذلك، فالاستقرار المالي يتطلب وجود استقرار نقدي الذي يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار الأسعار[2].

يمكن أن نشير أولا إلى الفرق بينهما (أهم فرقين) من خلال الجدول التالي:

الجدول (15): الفرق بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي

الاستقرار المالي	الاستقرار النقدي
لا يوجد تعريف محدد له	يمكن تعريفه بسهولة نسبيا
يوجد عدّة مؤشرات لقياسه (تتميز كل منها بمزايا وعيوب)	يوجد مؤشر واحد لقياسه ويتمثل في استقرار الأسعار أو التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صبحي حسون السعدي، **طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000–2012)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 18، 2015، ص 3.

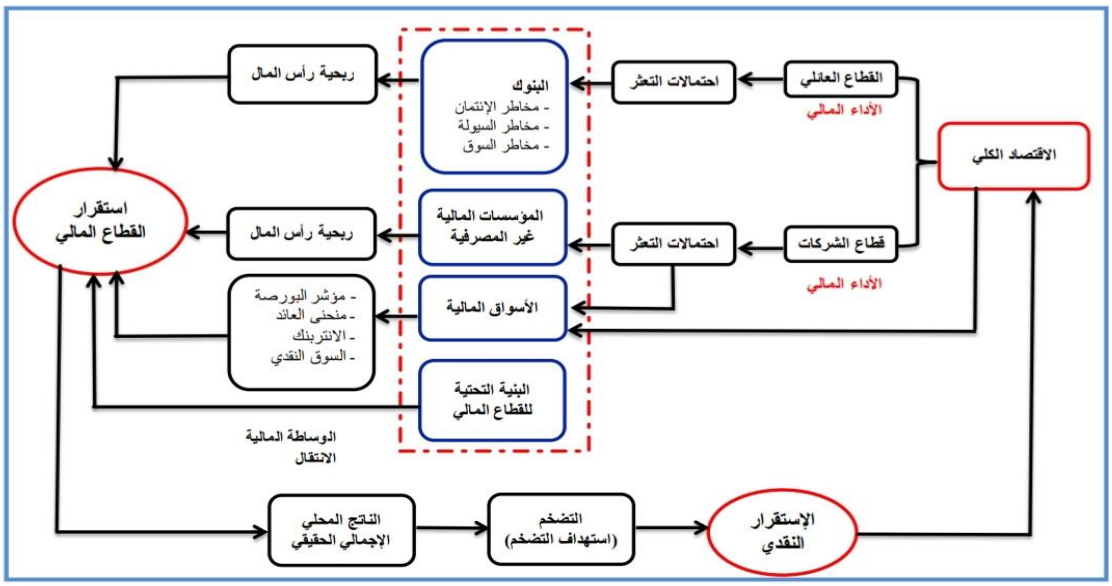
https://www.iasj.net/iasj/download/a2ac11ecd48f6c31

كما أنّه يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي من خلال الشكل التالي:

[1] EUROPEAN CENTRAL BANK, **Monetary and Financial Stability: Is there a Trade-off?** Accessed: 09/22/2023, At: 04 :42 AM.
https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2003/html/sp030329.en.html#:~:text=Monetary%20stability%20is%20a%20synonym,not%20to%20stable%20individual%20prices

[2] بن علي عبد الغاني، **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 206.
https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/2485/1/%D8%B3.798.33.pdf

الشكل (22): العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي



المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص 18.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-general-framework-for-financial-stability-and-the-role-of-central-banks-in-achieving-it.pdf

من خلال الشكل يمكن القول أنّه: لا يمكن تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي وهذا للدور الكبير الذي يقوم به القطاع المالي والسياسة النقدية في الاقتصاد.

ثانيا: العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي

قبل التطرق إلى علاقة الارتباط بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي علينا التعرف إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

يُعرف الاستقرار الاقتصادي على أنّه وصف للنظام المالي للدولة بحيث يعرض التقلبات الطفيفة فقط في نمو الإنتاج مع انخفاض مستمر في التضخم[1].

وحسب **الأمين العام لاتحاد المصارف العربية "وسام حسن فتوح"** فإنّ هناك علاقة مترابطة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي حيث أنّ انضباط أحدهما يوفر فرصة للآخر مشمولة بسياسات نقدية ومالية جيدة، ومع تخصيص شفاف للموارد المالية، والملاحظ أنّ انضباط البيئة الاقتصادية الكلية في كثير من

[1] الأمم المتحدة الاسكو، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، تاريخ الاطلاع: 2023/09/05، الساعة: 07:08.
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

الدول النامية يعمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وسلامة وأداء المؤسسات المالية لتعزيز السيولة والربحية مع توظيف المدخرات المحلية مما يساعد على تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة والذي بدوره يعمل على تأمين استقرار المدفوعات الخارجية للمؤسسات المالية (البنوك)، مع اهتمام الدول بوضع سياسات للاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل (التضخم، رصيد الاحتياطي القانوني وهروب رأس المال الوطني للخارج)[1].

وحسب **المدير العام لجمعية البنوك في الأردن "عدلي قندح"** فإنّه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب وجود قطاع مالي متطور ومستقر بالإضافة إلى قدرته على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة بهدف توفير المزيد من فرص العمل ومنه الرفع من مستويات الإنتاجية إلى مستويات قصوى، وأنّ الاستقرار المالي هو نقطة انطلاق الاستقرار الاقتصادي[2].

ثالثا: العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي

لقد اختلفت العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي بين إيجابياتها وسلبياتها حسب الدراسات التي قام بها الباحثون ولذا سنستعرض بعضًا منها:

1- العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي والاستقرار المالي

- توصلت دراسة **(Morgan & Pontines)** سنة 2014 إلى الزيادة في حصة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيؤثر إيجابا على الاستقرار المالي من خلال تخفيض القروض المتعثرة، وهذا ما يُشير إلى أنّ تدابير السياسة العامة لزيادة الشمول المالي (على الأقل للشركات الصغيرة والمتوسطة) ستعمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، وأنّ ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساهم في زيادة الاستقرار المالي[3]؛

---

[1] اتحاد المصارف العربية، **الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق**، دراسات وأبحاث، العدد 440، يوليو 2017، (بدون ترقيم).
https://uabonline.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-440-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2017/

[2] اتحاد المصارف العربية، منتدى "تعزيز الاستقرار المالي": سياسة إشرافية شاملة والقضاء على حركة تقلبات أسعار الأصول، **مرجع سبق ذكره**، (بدون ترقيم). https://uabonline.org/ar

[3] شرين بشرى غالي، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 1، 2020، ص221.
https://jsec.journals.ekb.eg/article_94609_f9d1197ebdea09d18b5f7ad1cef578c9.pdf

- توصلت دراسة (**Antony & Peter**) سنة 2021 إلى أنّ التدابير المصممة لحماية الشمول المالي تُعزز من الاستقرار المالي من خلال المساهمة في تنويع الخدمات المالية، وحسب الدراسة فإنّ توسيع نطاق الوصول للخدمات المصرفية واستخدامها يُحسن من مرونة القطاع المصرفي وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي[1]؛
- وتوصلت دراسة (**Tran Thi Kim Oanh et al**) سنة 2023 إلى أنّ الشمول المالي يرتبط ارتباطًا إيجابيًّا في البلدان ذات الدخل المنخفض، وعليه فإنّ الشمول المالي في البلدان الأقل نموًا يزيد من الاستقرار المالي ويُخفض من معدلات التضخم[2].

كما أوضح **صندوق النقد العربي** الأهمية الكبيرة للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي وهذا من خلال النقاط التالية:

- ✓ يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية وهذا عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف، وكذا احتواء مؤسسات وبنوك الظل ممّا يؤدي إلى تحسين الاستقرار المالي بشكل إيجابي؛
- ✓ إنّ العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي علاقة تكاملية، فهي تُعتبر في بعض الأحيان علاقة طردية وهذا كون أنّه كلما كان هناك تعزيز لمؤشرات الشمول المالي ساهم في تحسين لمستويات الاستقرار المالي، علمًا أنّ اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية التي تشمل الفئات المستهدفة ستعمل على المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي بالإضافة إلى أنّ التوسيع في قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية لتشمل صغار المودعين كفيل للحد من مخاطر السيولة نظرًا لكون هذا النوع من الودائع يُعدّ الأكثر استقرارًا؛
- ✓ إنّ توسيع الشمول المالي بالشكل المدروس مع توفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له لتدعيم النمو الشامل والمستدام ومنه تعزيز الاستقرار المالي[3].

---

[1] Antony R. Atellu, Peter W. Muriu, **Does financial inclusion enhance financial stability? Evidence from a developing economy**, Transnational Corporations Review, 2021, p 14.
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19186444.2021.2019555

[2] Tran Thi Kim Oanh et al, **Relationship between financial inclusion, monetary policy and financial stability: An analysis in high financial developement and low financial deveopment countries**, Heliyon, No 9, 2023, p 13.
file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/1-s2.0-S2405844023038549-main.pdf

[3] صندوق النقد العربي، **الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–**، 2019، ص ص 4-5.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-inclusion-in-the-arab-countries-efforts-policies-and-experiences.pdf

2- العلاقة السلبية بين الشمول المالي والاستقرار المالي

- توصلت دراسة **(Mehrotra & Yetman)** سنة 2015 إلى التأثير السلبي للشمول المالي على الاستقرار المالي وهذا كون التركيز على إتاحة الائتمان للفئات المهمشة يؤدي إلى زيادة المخاطر، خاصة عندما يؤدي إلى تدهور جودة الائتمان أو النمو السريع للغاية للائتمان في الأجزاء غير المنظمة من النظام المالي[1]؛
- وتوصلت دراسة **(Wirdatul Aini. A and Tony Prasetiantono)** سنة 2020 إلى أنّ حجم الودائع له تأثير سلبي كبير على الاستقرار المالي في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان ذات الدخل المنخفض، وأنّ حجم القروض لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط[2]؛
- وكذا توصلت دراسة (**Rajesh Barik and Ashis Kumar Pradhan**) سنة 2021 أنّ الشمول المالي له تأثير سلبي وكبير على الاستقرار المالي، وهذا راجع للآثار السلبية للشمول المالي على الاستقرار المالي الناتجة عن التوسع السريع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص[3].
- كما توصلت دراسة قام بها (**البنك النيوزيلندي**) سنة 2023 أنّ الشمول المالي المتزايد يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي نتيجة لتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان للمقترضين الهامشيين والذي أدى إلى تحمل المؤسسات المالية لدرجة أكبر من المخاطر مثل: أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة[4]؛
- وتوصلت نفس الدراسة (**Tran Thi Kim Oanh et al**) سنة 2023 إلى أنّ الشمول المالي يرتبط سلبًا بالاستقرار المالي في الدول ذات الدخل المرتفع، وأنّ الشمول المالي في الدول الأكثر نموًا يرفع من عدم الاستقرار المالي ممّا يؤدي إلى التضخم على المدى الطويل[5].

---

[1] صندوق النقد العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–، **مرجع سبق ذكره**، ص 221.

[2] Wirdatul Aini. A, Tony Prasetiantono, **EFFECT FINANCIAL INCLUSION ON FINANCIAL STABILITY: COUNTRYS BY INCOME LEVEL CLASIFFICATION 2004-2014**, Indo-Fintech Intellectuals: Journal of Economics and Business, Volume 1, No 1, September 2020, pp 11-22. https://ejournal.indo-intellectual.id/index.php/ifi/article/view/10/2

[3] Rajesh Barik, Ashis Kumar Pradhan, **Does Financial inclusion affect financial stability: Evidence from BRICS nations?**, The Journal of Developing Areas, Volume 55, No 1, Winter 2021, pp 342-356. file:///C:/Users/admin/Downloads/10.0000muse.jhu.eduarticle766455.pdf

[4] Reserve Bank Of New Zealand "Te putea Matua", **The relationship between financial inclusion and financial stability**, FINANCIAL STABILITY REPORT, MAY 2023, p 2. https://www.rbnz.govt.nz/-/media/project/sites/rbnz/files/publications/annual-reports/annual-report-2023.pdf

[5] Tran Thi Kim Oanh et al, **Op.cit**, p 13.

المبحث الثالث: واقع الاستقرار المالي عالميا وعربيا وبعض التجارب الدولية لبناء مؤشر للاستقرار المالي

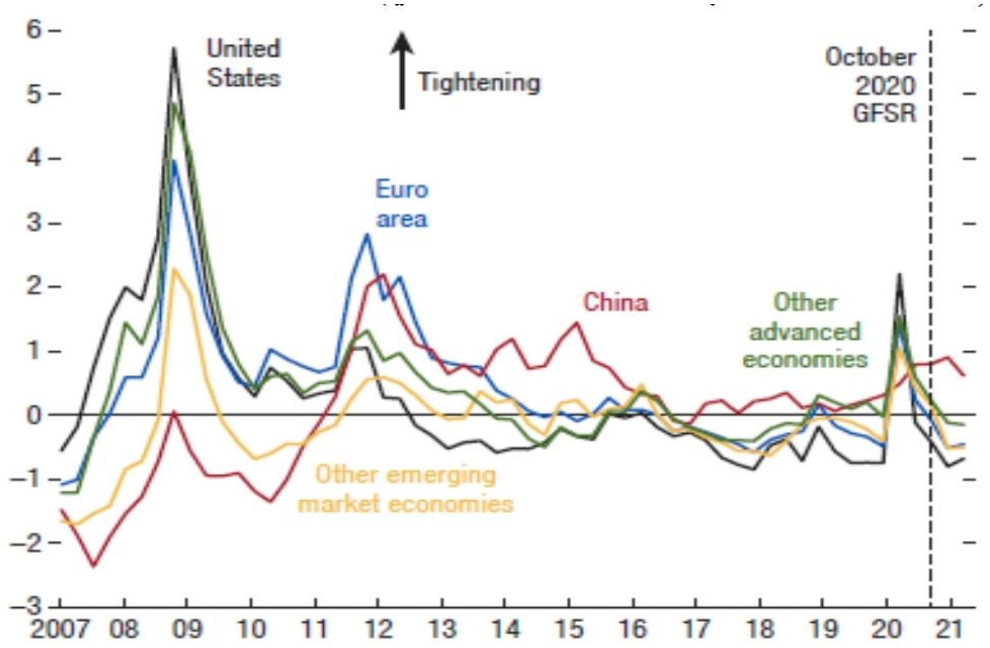
يشهد الاستقرار المالي في العالم تقلبات مستمرة وهذا نتيجة للأحداث الاقتصادية والسياسية، وأي تقلبات على الساحة الدولية ستنعكس على استقرار الدول العربية، لذلك وجب على هذه الدول أنْ تكون حذرة وتعمل على التنسيق من أجل الحفاظ على استقرارها.

المطلب الأول: واقع الاستقرار المالي العالمي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي أمرًا متزايد الأهمية على مستوى جميع دول العالم، خاصة بعد الآثار التي نجمت عن انعكاسات فيروس كورونا المستجد بالإضافة إلى مخلفات الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

أولا: الأوضاع المالية في العالم

الشكل (23): مؤشرات الأوضاع المالية



المصدر: صندوق النقد الدولي، **تجنب تركة من الأوضاع الهشة**، ملخص واف عن تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2021، ص 1.

file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/execsum%20(4).PDF

من خلال الشكل وحسب صندوق النقد الدولي فإنّ هناك تقلص للأوضاع المالية العالمية وهذا للآثار الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وارتفاع مستويات التضخم بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا مما نجم عنها الزيادة في مخاطر التوقعات الاقتصادية[1].

وحسب الصندوق النقدي الدولي فإنّه بفضل الدعم الكبير المقدم لأدوات السياسة الاحترازية الكلية فقد ظل النظام المالي العالمي صامدًا أثناء جائحة كوفيد -19 وتم التيسير إلى حد كبير في الأوضاع المالية وهذا ما جعل تدفق الائتمان إلى قطاعي الأسر والشركات، وتيسير التعافي، والبقاء بعيدًا عن المخاطر المالية، ولكن هناك تخوف كبير من قبل صندوق النقد الدولي للانعكاسات السلبية نتيجة للإجراءات المتخذة أثناء الجائحة والتي ستؤدي إلى تزايد مواطن الضعف المالي[2].

وحسب مديرة صندوق النقد الدولي **"كريستالينا جورجيفا"** في لقاء لها يوم 26 مارس 2023 في "بكين" ضِمن منتدى "التنمية الصيني"، فإنّ هناك تزايد في مخاطر الاستقرار المالي مع تباطؤ النمو العالمي إلى أقل من 3% وهذا راجع لتداعيات جائحة كورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا، كما صرحت تعرض أسواق البنوك العالمية لهزات عقب انهيار عدد من البنوك الأمريكية أبرزها بنك "سيليكون فالي"، كما أنّ هناك تراجع حاد لأسهم البنوك في أوروبا ممّا أدى إلى تضرر سهمي "دويتشه بنك" و "مجموعة يو.بي.إس" وقد تم التعامل معها من قبل صانعي السياسات في الاقتصاديات المتقدمة بصورة حاسمة مع المخاطر التي أحدقت بالاستقرار المالي، كما طلبت مديرة صندوق النقد الدولي صانعي السياسات في الصين على زيادة الإنتاجية وهذا لإعادة التوازن في الاقتصاد[3].

ثانيا: اختبار الإجهاد للبنك العالمي

[1] الأمم المتحدة، **صندوق النقد الدولي يحذر من تقلص ملحوظ في التوقعات الاقتصادية العالمية وعدم اليقين بشأن الاستقرار المالي**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07، الساعة: 06:32.

https://news.un.org/ar/story/2022/04/1099362

[2] صندوق النقد الدولي، **تجنب تركة من الأوضاع الهشة**، ملخص واف عن تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2021، ص 1.

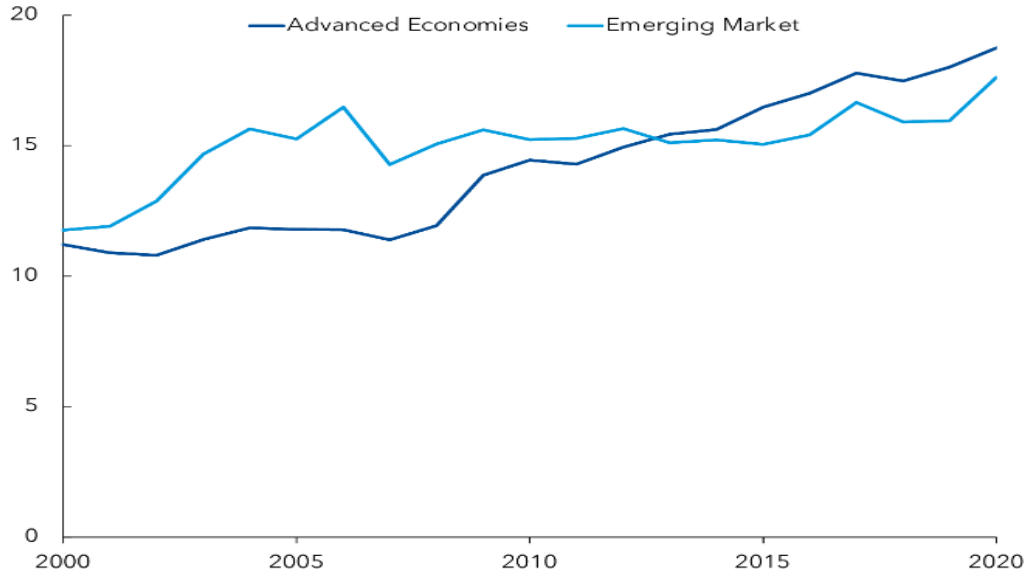
file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/execsum%20(4).PDF

[3] عربي بوست، **المخاطر على الاستقرار المالي بالعالم تزايدت و2023 مليء بالتحديات**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07، الساعة: 06:42.
https://arabicpost.net

يُعتبر اختبار الإجهاد للبنك العالمي أول اختبار يعمل على تسليط الضوء على زيادة المرونة المالية، وهو يعمل على قياس تأثير الصدمات العالمية والتداعيات المحتملة على البنوك العالمية مثل الوباء، وقد تم تحديد هذا الاختبار في أكتوبر 2020 إثر إصدار تقرير الاستقرار المالي العالمي، فهو بذلك يُعتبر أداةً جديدةً ومهمة بالنسبة للبنوك المركزية والمنظمين الماليين وهذا للنظر في آثار الصدمات العالمية على الأنظمة المحلية.

والشكل التالي يوضح اختبار الاجهاد العالمي لـ: 257 لأكبر المقرضين من 24 اقتصادًا متقدمًا وخمسة (05) أسواق ناشئة (70% من الأصول المصرفية في العالم):

الشكل (24): اختبار الإجهاد العالمي



المصدر: Tobias Adrian et al**, First Global Banks Stress Test Highlights Increased Financial Resilience**, IMF BLOG, Accessed: 03/29/2023, At: 05:13 AM.

https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/06/first-global-bank-stress-test-highlights-increased-financial-resilience

من خلال الشكل نلاحظ أنّ نتائج اختبار التحمل للبنك العالمي المطبقة على السيناريوهات ما يتماشى بشكل عام مع صدمة الوباء من حيث التأثير على المتغيرات الكلية الرئيسية لها صورة مشجعة للمرونة (شهدت الأنظمة المصرفية اتجاها لتعزيز رأس المال نتيجة الإصلاحات التي تم إطلاقها عقب الأزمة المالية العالمية سنة

2008)، ولكن أيضًا الحاجة إلى مراقبة مستمرة عن كثب، وينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصادات الناشئة التي لا تزال بها جيوب من الضعف مقترنة بمساحة أكثر تقييدًا للسياسات للاستجابة للتحديات الجديدة[1].

ثالثا: توصيات صندوق النقد الدولي بشأن السياسات

قَدَّم صندوق النقد الدولي مجموعة من التوصيات فيما يخص السياسات والمتمثلة في النقاط التالية[2]:

- ✓ فيما يخص التضخم: يجب على البنوك المركزية أن تسيطر على التضخم والعمل على إعادته إلى مستواه المستهدف مع منع ترسيخ ضغوطه، كما يجب على صناع السياسات الالتزام بتحقيق أهداف مهامهم، وفي الوقت نفسه يجب العمل على إعادة السياسة النقدية العادية وهذا لضمان المصداقية وتجنب التقلبات غير مبررة للأسواق؛
- ✓ في سياق التشديد العالمي، ينبغي على الاقتصاديين في الأسواق الصاعدة النظر في استخدام مجموعة من التدابير الموجهة للتدخل في سوق الصرف واتخاذ إجراءات حيال تدفقات رؤوس الأموال وغيرها من التدابير، هذا من شأنه العمل على المساعدة في تخفيف التعديلات في أسعار الصرف والتقليل من المخاطر التي تشكل تهديدًا للاستقرار المالي، والحفاظ على إمكانية توجيه السياسة النقدية بشكل مناسب؛
- ✓ يجب على المقترضين السياديين في الأسواق الواعدة والاقتصاديات النامية تعزيز جهودهم للتعامل مع الديون المرتفعة عن طريق مجموعة من الإجراءات، ويمكن ذلك من خلال الاتصال المبكر بدائنيهم والتعاون مع الأطراف المتعددة والحصول على الدعم الدولي، ويعمل هذا على المساعدة في تقليل تكاليف الاقتراض والحد من المخاوف بشأن استدامة الدين بفضل الخطط الموضوعة والموثوقة لتحسين الأوضاع المالية على المدى المتوسط نتيجة الصدمات الأخيرة؛
- ✓ يجب على صانعي السياسات العمل على مواجهة زيادة تراكم المخاطر المالية، مع مراعاة التحديات الاقتصادية القصيرة المدى، وينبغي لهم ضبط آليات السلامة الاحترازية الشاملة حسب الحاجة لمعالجة

[1] Tobias Adrian et al**, First Global Banks Stress Test Highlights Increased Financial Resilience**, IMF BLOG, Accessed: 03/29/2023, At: 05:13 AM.

https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/06/first-global-bank-stress-test-highlights-increased-financial-resilience

[2] صندوق النقد الدولي، **ملخص واف حول تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أكتوبر 2022، ص ص 3-4.
file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/execsum.pdf

التفاقم المتزايد للضعف الاقتصادي مع السعي إلى تحقيق التوازن بين مواجهة تراكم مخاطر الضعف وتجنب مواكبة اتجاهات الدورة الاقتصادية بشكل غير منضبط وهذا من أجل معالجة الزيادة المتوقعة في عدم اليقين الاقتصادي والتعامل مع التغيرات الحالية في سياسة النقد؛

- ✓ إن تنفيذ السياسات تهدف إلى التقليل من وطأة المخاطر على سيولة السوق كما له أهمية بالغة لتجنب تفاقم الصدمات المالية المحتملة، كما يجب على الهيئات الرقابية متابعة البنى التحتية لعمليات التداول ودعم الشفافية في الأسواق، بالإضافة إلى أنّه يمكن أنْ يساعد في تحسين توفر البيانات المتعلقة بالتداول لتقدير المخاطر التي تهدد السيولة في الوقت المناسب، نظرًا للأهمية المتزايدة للمؤسسات المالية غير المصرفية، ويجب على الأطراف المعنية أنْ تكون حذرة في مراقبة أنشطتهم اليومية ومواجهة مخاطر الرفع المالي، وتعزيز ممارساتهم في إدارة مخاطر السيولة وزيادة الشفافية وتوفير البيانات؛
- ✓ إنّ زيادة التمويل الخاص للعمل المناخي يتطلب توفير أدوات تمويل جديدة وجذب مستثمرين من القطاع الخاص عن طريق مشاركة بنوك التنمية متعددة الأطراف، ويمكن تعزيز القدرة على استيعاب المخاطر والاستفادة من الاستثمارات الخاصة، يمكن للبلدان تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز حصة التمويل بالمشاركة عن طريق مشاركة بنوك التنمية متعددة الأطراف في رأس المال وتوفير المزيد من الموارد لتمويل العمل المناخي، ويمكن أيضًا لصندوق النقد الدولي مساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع تحديات تغير المناخ من خلال تقديم تقييم للمخاطر على الاستقرار المالي والاقتراض من خلال الصندوق الإنمائي للصلابة والاستدامة (تم إنشاؤه حديثا)، والعمل على سدّ فجوات البيانات والإفصاح عن المعلومات؛
- ✓ توجد أسباب تبرر اتخاذ إجراءات سياسية لتخفيف مواطن الضعف والتقليل من المخاطر المرتبطة بصناديق الاستثمار المفتوحة، كما أنّه بالإمكان اللجوء إلى أدوات إدارة السيولة القائمة على الأسعار مثل التسعير المتأرجح كوسيلة فعالة للحد من هشاشة أسعار الأصول، ولكن يجب على صانعي السياسات تقديم توجيهات إضافية حول تنفيذ هذه الأدوات، يمكن أنْ تتضمن الأدوات الأخرى ربط تواتر استرداد القيمة بسيولة محافظ هذه الصناديق وزيادة الإفصاح من جانبها لتحسين تقييم المخاطر، ويتعين على السياسيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز إمكانيات توفير السيولة.

المطلب الثاني: واقع الاستقرار المالي في الدول العربية

تسعى الدول العربية كباقي دول العالم إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، لهذا عمل صندوق النقد العربي على تطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي، للعلم فإنّ مؤشر الاستقرار المالي يعكس مدى استقرار الظروف المالية وبالتالي يعمل على الكشف عن أي اختلالات متراكمة في القطاع المالي في مرحلة مبكرة.

أولا: مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

لقد قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية وهذا بهدف قياس مستوى الاستقرار المالي، ويسعى صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي باستمرار إلى مراجعة وتطوير المؤشر بصفة دورية نتيجة للتطورات الحاصلة في القطاعات المالية، البيئية، الاقتصادية والاستثمارية[1].

والجدول التالي يوضح قيم مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية خلال الفترة (2015-2022):

الجدول (16): مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)

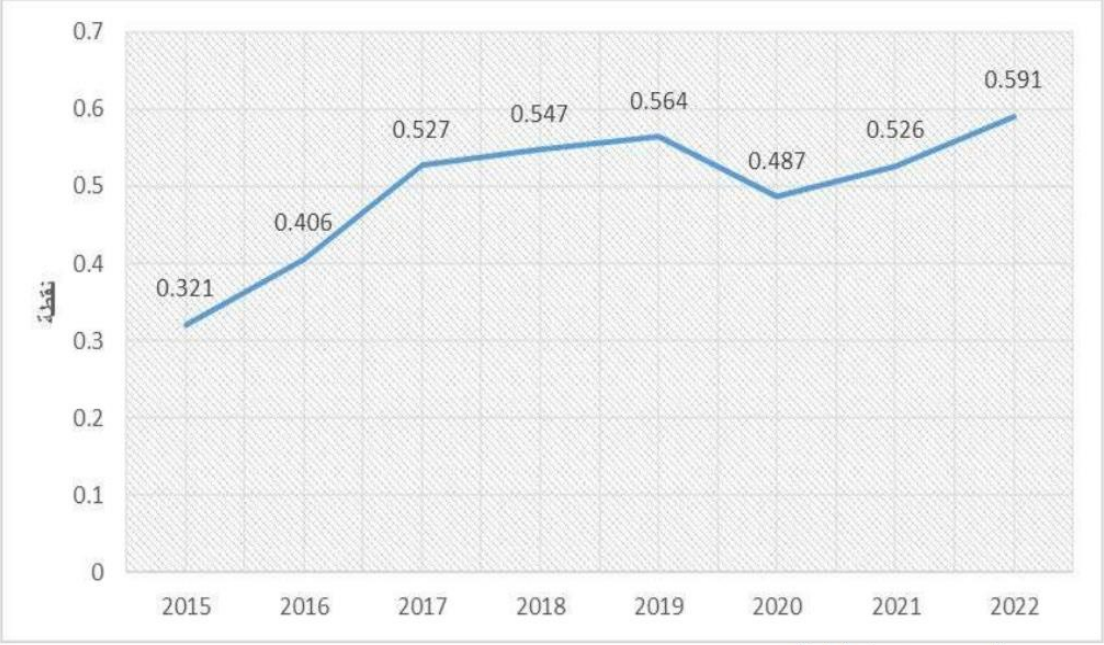
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر الاستقرار المالي	0.321	0.406	0.527	0.547	0.564	0.487	0.526	0.591

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 240.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 230.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

الشكل (25): مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 240.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

من خلال الشكل نلاحظ التحسن الذي شهده مؤشر الاستقرار المالي سنة 2021 مسجلا قيمة 0.526 نقطة مقابل 0.487 نقطة سنة 2020، ويواصل التحسن ليسجل 0.591 نقطة سنة 2022، وهذا راجع للجهود المبذولة من قبل الدول العربية في دعم التعافي الاقتصادي بعد تداعيات فيروس كورونا المستجد وهو ما انعكس إيجابًا على الاستقرار المالي، بحيث بلغ مقدار الزيادة بـ: 0.104 نقطة بين سنتي 2020 و2022، مع العلم أنّ الانخفاض في مؤشر الاستقرار المالي سنة 2020 هو نتيجة طبيعية لتداعيات فيروس كورونا وهذا ما تثبته النتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 حيث سجلت القيم 0.321 نقطة، 0.406 نقطة، 0.527 نقطة، 0.547 نقطة، 0.564 نقطة على التوالي رغم التحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، وللإشارة فإنّه بالرغم من تداعيات جائحة كورونا غير المسبوقة وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول العربية بالإضافة إلى الظروف والتحديات التي تواجهها

بعض الدول العربية، إلّا أنّ المؤشر شهد تحسنًا سنة 2021 و2022 مقارنة بسنة 2020، وتُعتبر القيمة المسجلة سنة 2022 أعلى قيمة تم تسجيلها خلال الفترة (2015-2022)[1].

ثانيا: خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية

الشكل (26): خارطة الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 240.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع جميع المؤشرات الفرعية سنة 2022 عدَا مؤشر القطاع المصرفي والذي يُعتبر المكون الرئيسي لمؤشر الاستقرار المالي، حيث شهد تراجعًا طفيفًا وصلت قيمته إلى: 0.243 نقطة مقابل 0.293 نقطة و0.214 نقطة سنتي 2021 و2020 على التوالي، وهذا راجع للتراجع في متوسط كفاية رأس المالي للدول العربية، ويُعزى التحسن في مؤشر القطاع المصرفي سنة 2021 والتي بلغت قيمته 0.293 نقطة إلى التحسن في مؤشرات السلامة المالية (مؤشرات كفاية رأس المال، السيولة، الربحية والكفاءة التشغيلية) وهذا ما يثبت أنّ الدول العربية تتبنى سياسة احترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي وأنّها تتمتع بمرونة ومتانة قطاعها المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية.

[1] صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023، **مرجع سبق ذكره**، ص 239.

وفيما يتعلق بمؤشر سوق رأس المال سنة 2022، فقد ارتفعت قيمته لتصل إلى: 0.148 نقطة بعد الانخفاض الذي شهده المؤشر سنة 2021 حيث بلغت قيمته 0.102 نقطة، ويُعزى هذا الارتفاع نتيجة لاستقرار المؤشر المركب لصندوق النقد العربي عند مستويات مرتفعة، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في مؤشر القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي، أمّا ما يتعلق بالانخفاض المسجل سنة 2021 فهو راجع للانخفاض في مؤشر القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي بالرغم من أنّها حالة طبيعية ومتوقعة نتيجة تعافي الاقتصاد، وفيما يخص سبب ارتفاعه سنة 2020 وتسجيله لقيمة 0.150 نقطة فهو التحسن في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي ومؤشر القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي والذي أدى إلى زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة في أسواق رأس المال، تدفق استثمارات جديدة وتعزيز ثقة المستثمرين.

من جانب آخر، فقد أظهرت نتيجة التحليل التحسن في مؤشر الاقتصاد الكلي سنة 2022 ليسجل قيمة 0.141 نقطة مقابل 0.116 نقطة سنة 2021 بارتفاع قُدّر ب: 0.025 نقطة، كما سُجلت قيمة 0.116 نقطة سنة 2020، وللإشارة فالسبب وراء انخفاض مؤشر الاقتصاد الكلي سنة 2020 هو الانعكاسات السلبية لفيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع الأعباء على مالية الحكومة للتصدي للجائحة وهذا من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، الاقتصادي والاجتماعي[1].

ثالثا: مساهمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

الجدول (17): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2022)

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي	0.321	0.406	0.527	0.548	0.564	0.487	0.526	0.591

[1] انظر إلى:

- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 240-241.
- صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص ص 217-218.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-08/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202022%20%281%29.pdf

مؤشر القطاع المصرفي	0.192	0.211	0.290	0.260	0.294	0.214	0.293	0.243
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.081	0.101	0.133	0.120	0.138	0.116	0.116	0.141
مؤشر سوق رأس المال	0.018	0.059	0.059	0.087	0.071	0.150	0.102	0.148
مؤشر الدورة المالية	0.030	0.035	0.045	0.080	0.061	0.007	0.015	0.059

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 244.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (27): مساهمة المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015–2022)



المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 243.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أنّ مؤشر القطاع المصرفي يمثل الحصة الأكبر في المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية والتي قُدّرت بين 0.2 نقطة و0.3 نقطة، وهذا ما يثبت على أنّه يعتبر المكون الأهم والأكبر لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية، ليليه كل من مؤشر الاقتصاد الكلي، مؤشر سوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية على التوالي.

المطلب الثالث: التجارب الدولية لبناء مؤشرات الاستقرار المالي

تعمل العديد من الدول على بناء مؤشر مركب للاستقرار المالي للتعبير عن حالة نظامها المالي وسلامته، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث اختيار المتغيرات وطريقة إحصائها وأوزانها الترجيحية وهذا لاختلاف النظام المالي والاقتصادي لكل دولة، ومن بين هذه الدول التجربة الغانية، المصرية والفلسطينية.

أولا: التجربة الغانية

قام كل من **Nana Kwame Akosah et al** في جانفي 2018 بإصدار ورقة بحث تحت عنوان: "Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach" حيث قاموا ببناء مؤشر مركب للاستقرار المالي في غانا، وهذا بالاعتماد على المتوسط المرجح لأربعة مؤشرات فرعية موضحة في الجدول التالي:

الجدول (18): المؤشر المركب للاستقرار المالي في غانا

المؤشرات الفرعية	المتغيرات
مؤشر التنمية المالية	✓ نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي؛ ✓ نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى إجمالي الناتج المحلي؛ ✓ مؤشر هيرفندال **(HHI)**؛ ✓ هامش أسعار الفائدة.
مؤشر السلامة المالية	✓ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض؛ ✓ نسبة كفاية رأس المال؛ ✓ نسبة صافي القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال؛ ✓ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول؛ ✓ نسبة ودائع العملاء إلى إجمال القروض (غير المصرفية)؛ ✓ نسبة التكلفة إلى الدخل؛ ✓ نسبة العائد إلى الأصول؛ ✓ نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل؛ ✓ نسبة المصروفات عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل.
مؤشر التقلبات المالية	✓ معدل التضخم؛ ✓ نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى صافي الأصول المحلية؛

	✓ الرقم القياسي المركب للنشاط الاقتصادي؛ ✓ رصيد الميزانية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ ✓ رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ ✓ نسبة الأصول بالعملات الأجنبية إلى المطلوبات بالعملة الأجنبية؛ ✓ نسبة الأصول الخارجية إلى إجمالي الأصول.
مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي	✓ معدل النمو الاقتصادي في مجموعة دول العشرين؛ ✓ معدل التضخم في مجموعة دول العشرين.

المصدر: Nana Kwame Akosah et al, **Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach**, Munich Personal RePEc Archive, May 2018, No 86634, p 4-5. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86634/1/MPRA_paper_86634.pdf

ثانيا: التجربة المصرية

تم بناء مؤشر الاستقرار المالي من قبل البنك المركزي المصري كمقياس مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات (21 متغير)[1].

الجدول (19): المقاييس والمؤشرات المكونة للمؤشر المركب للاستقرار المالي

المقياس المركب	مؤشرات المقياس المركب	المعادلة
مقياس التطور المالي (التنمية المالية) FDI	رسملة السوق/GDP	**Dt = ∑Dit/3**
	الائتمان الكلي/GDP	
	هامش أو فارق الفائدة	
مقياس التعرض للمخاطرة المالية (الضعف المالي) FVI	معدل التضخم	**Vt = ∑Vit/8**
	عجز الموازنة العامة	
	عجز الحساب الجاري	
	انخفاض أو ارتفاع مفرط (شديد)	
	الائتمان غير الحكومي/الائتمان الكلي	
	القروض كنسبة مئوية من الودائع	
	الودائع/M2 (تغير معنوي)	
	(الاحتياطات/الودائع) / (أوراق نقدية وعملات معدنية/M2)	

[1] البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي 2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

مقياس السلامة المالية FSI	القروض المتعثرة/القروض الكلية	**St = ∑Sit/5**
	رأس المال/الموجودات	
	نسبة رأس المال الخاص/الموجودات الكلية	
	نسبة السيولة (السيولة الكلية/السيولة المطلوبة)	
	نسبة المخاطرة العامة	
مقياس المناخ الاقتصادي العالمي WECI	المناخ الاقتصادي العالمي	**Wt = ∑Wit/3**
	معدل التضخم العالمي	
	معدل النمو الاقتصادي العالمي	
مؤشر الاستقرار المالي الكلي		**AFSI = 3Dt + 8Vt + 5St + 3Wt/19**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صبحي حسون السعدي، **طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000–2012)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 18، 2015، ص ص 5-10.

https://www.iasj.net/iasj/download/a2ac11ecd48f6c31

ثالثا: التجربة الفلسطينية

قامت سلطة النقد الفلسطينية بناءً على تجارب الدول في ميدان إعداد مؤشرات الاستقرار المالي، والتي أظهرت العديد من الطرق والمنهجيات الإحصائية وحتى الأوزان الترجيحية في بناء هذا المؤشر، والأخذ بأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وكذلك ما يناسب وضعية الاقتصاد الفلسطيني وخصوصيته، تم على أساسها بناء مؤشر مركب للاستقرار المالي مكون من 18 متغير وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول (20): المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي

المؤشرات الفرعية	المتغيرات	الوزن النسبي
مؤشر القطاع المصرفي Bsi	✓ نسبة كفاية رأس المال؛ ✓ نسبة الرافعة المالية؛ ✓ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض؛ ✓ نسبة القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال؛ ✓ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول؛ ✓ الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل؛ ✓ العائد على حقوق الملكية؛	55.6%

	✓ العائد على الأصول؛ ✓ هامش الفائدة على إجمالي الدخل؛ ✓ المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل.	
مؤشر الاقتصاد الحقيقي Esi	✓ النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي؛ ✓ معدل التضخم؛ ✓ عجز الميزانية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ ✓ عجز الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ ✓ الدين المحلي الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي).	27.8%
مؤشر سوق رأس المال Msi	✓ القيمة السوقية للأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ ✓ مؤشر تذبذب عوائد السوق المالي.	11.1%
مؤشر قطاع التأمين Isi	✓ رأس مال قطاع التأمين/إجمالي الأصول.	5.5%

المصدر: عبير أبو زيتون، **قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين**، دائرة الابحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تشرين أول 2019، ص 16..

https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%B9%D9%85%D9%84/Financial%20Stability%20index%20in%20Palestine.pdf

ولاحتساب قيمة مؤشر الاستقرار المالي في فلسطين، تم تطبيق المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الأربعة وفق المعادلة التالية[1]:

$$AFSi_t = ((\frac{10}{18})^*Bsi_t + ((\frac{5}{18})^*Esi_t) + ((\frac{2}{18})^*Msi_t) + ((\frac{1}{18})^*Isi_t)$$

حيث:

$$0<AFSi_t< 1$$

[1] عبير أبو زيتون، **قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين**، دائرة الابحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تشرين أول 2019، ص 19.

https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%B9%D9%85%D9%84/Financial%20Stability%20index%20in%20Palestine.pdf

خلاصة الفصل:

إنّ للاستقرار المالي أهمية كبيرة في ضمان سلامة واستدامة الاقتصاد، كما أنّه يمثل أحد الأركان المهمة في التعامل مع العديد من التحديات بفضل الجهود المبذولة لذلك وهذا لضمان سلامة النظام المالي والاقتصاد ككل، إضافة إلى ذلك، فإنّ تحقيق الاستقرار المالي يعمل على التأثير الإيجابي في الاقتصاد باعتباره يعمل على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

والجدير بالذكر أنّ للاستقرار المالي ارتباطًا وثيقًا ببعض المتغيرات الاقتصادية والمالية كالاستقرار النقدي، الاستقرار الاقتصادي والشمول المالي لذا زاد اهتمام واضعي السياسات والمنظمات بمسألة الاستقرار المالي، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار المالي عملت الجهات المعنية (متخذي القرار وصانعي السياسات) على العمل لبناء المؤشرات المالية وتطويرها من أجل الكشف على الاختلالات المتراكمة في القطاع المالي في مرحلة مبكرة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتصدي لأي أزمات أو تحديات، وتمّ تأكيد الباحثين على أنّ مؤشر Z-Score هو النموذج الأدق والمختبر وصفيًا وإحصائيًا لقياس الاستقرار المالي.

الفصل الثالث:

العلاقة بين الشّمول المالي

والاستقرار المالي في الدّول العربّية

تمهيد:

تسعى الدّول العربية كباقي دول العالم إلى تعزيز الاستقرار المالي، حيث يُعتبر الاستقرار المالي الرّكيزة الأساسية في بناء حياة مالية متوازنة، كما أنّه مرآة عاكسة للتّوازن بين إدارة الموارد الماليّة وتحقيق الأهداف الماليّة بكلّ ثقة، وهذا ما جعل صُنّاع السّياسات يسعون لتحقيق الشّمول المالي، كوْن الشّمول المالي يُعدّ من المفاهيم الأساسية في المجال المالي، فهو يهدف إلى توفير فرص متساوية للجميع من أجل الاستفادة من الخدمات الماليّة، كما أنّه يعزز من فرص مشاركة الفرد الفعّالة في النّظام المالي ممّا يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

وفي سياق تطور الأنظمة الماليّة، تتجسد العلاقة بين الشّمول المالي والاستقرار المالي التي تُعدّ كركيزتين لمحور الرّفاه المجتمعي، حيث يُعزز الشّمول المالي التكامل في النّظام المالي ويُعمق المشاركة في العمليات الاقتصادية، وقد تعددت الدّراسات التي تناولت هذه العلاقة في مختلف الدّول وباستخدام مجموعة من الأساليب الاقتصادية للقياس.

ولأجل الإحاطة الشّاملة بعلاقة الشّمول المالي بالاستقرار المالي تم تقسيم هذا الفصل على النّحو التالي:

المبحث الأول: مؤشرات الشّمول المالي في الدّول العربية؛

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي في الدّول العربية؛

المبحث الثالث: العلاقة بين مؤشرات الشّمول المالي ومؤشر Z-Score في الدّول العربية.

المبحث الأول: مؤشرات الشّمول المالي في الدّول العربية

تعمل مؤشرات الشّمول المالي على توضيح مدى تمتع القطاع المالي بالحيوية والنّشاط، حيث تتعدد وتختلف مؤشرات قياسه، في هذا المبحث سيتم الاعتماد على مؤشرات الشمول المالي التي تُشخص الحالة العامة للقطاع المالي في الدّول العربية.

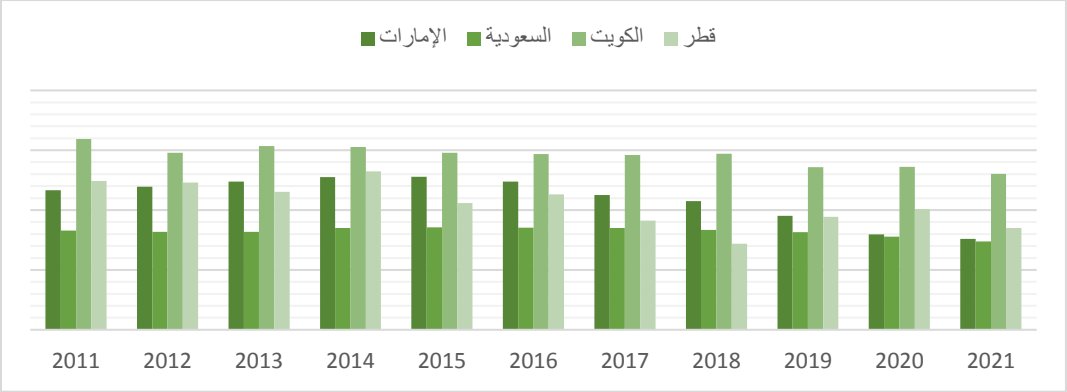
المطلب الأول: بُعد الوصول المالي

يُشير بعد الوصول المالي (التوافر، الانتشار) إلى قدرة الوصول إلى الخدامات المالية، لهذا سيتّم التّركيز في هذه الدّراسة على الانتشار الدّيموغرافي لقياس هذا البعد الذي يقاس بـ: (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ).

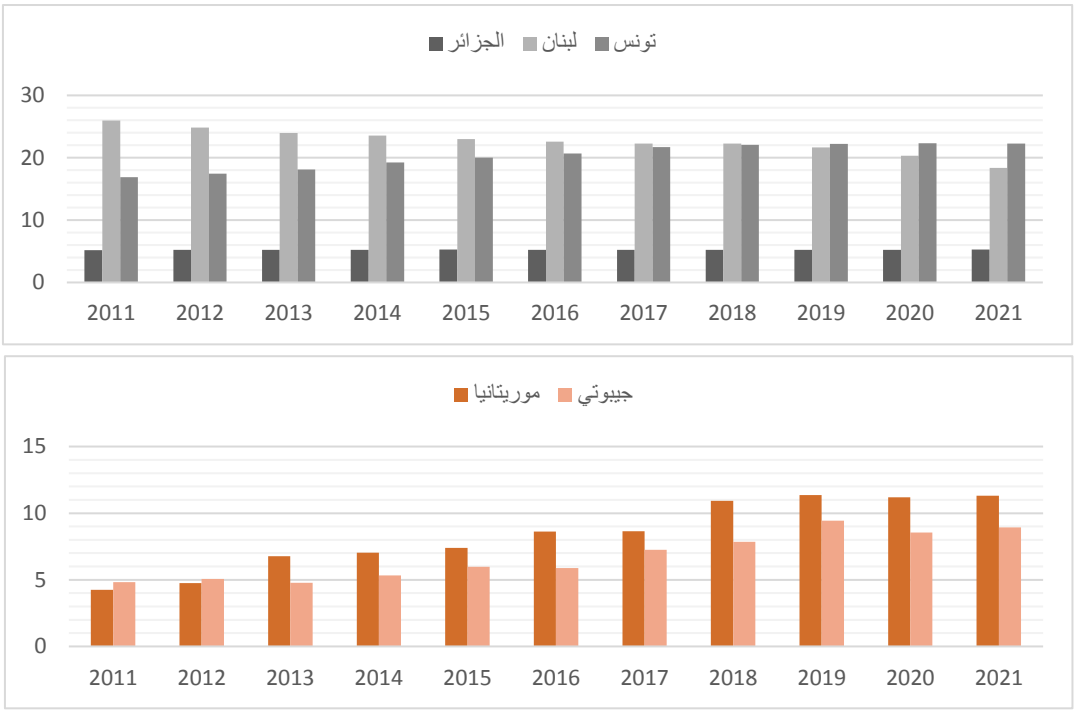
أولا: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ

فروع البنوك التجارية هي عبارة عن مواقع لمعاملات التجزئة (مع الأفراد)، تعمل هذه الفروع كبنوك تجارية وتوفر خدمات مالية للعملاء وهي منفصلة ماديًا عن المقر الرئيسي لكنها ليست منظمة كشركات تابعة منفصلة قانونًا[1].

الشكل (28): عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ



[1] THE WORLD BANK, **Commercial bank branches (per 100,000 aduts)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:21 AM.
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (02)

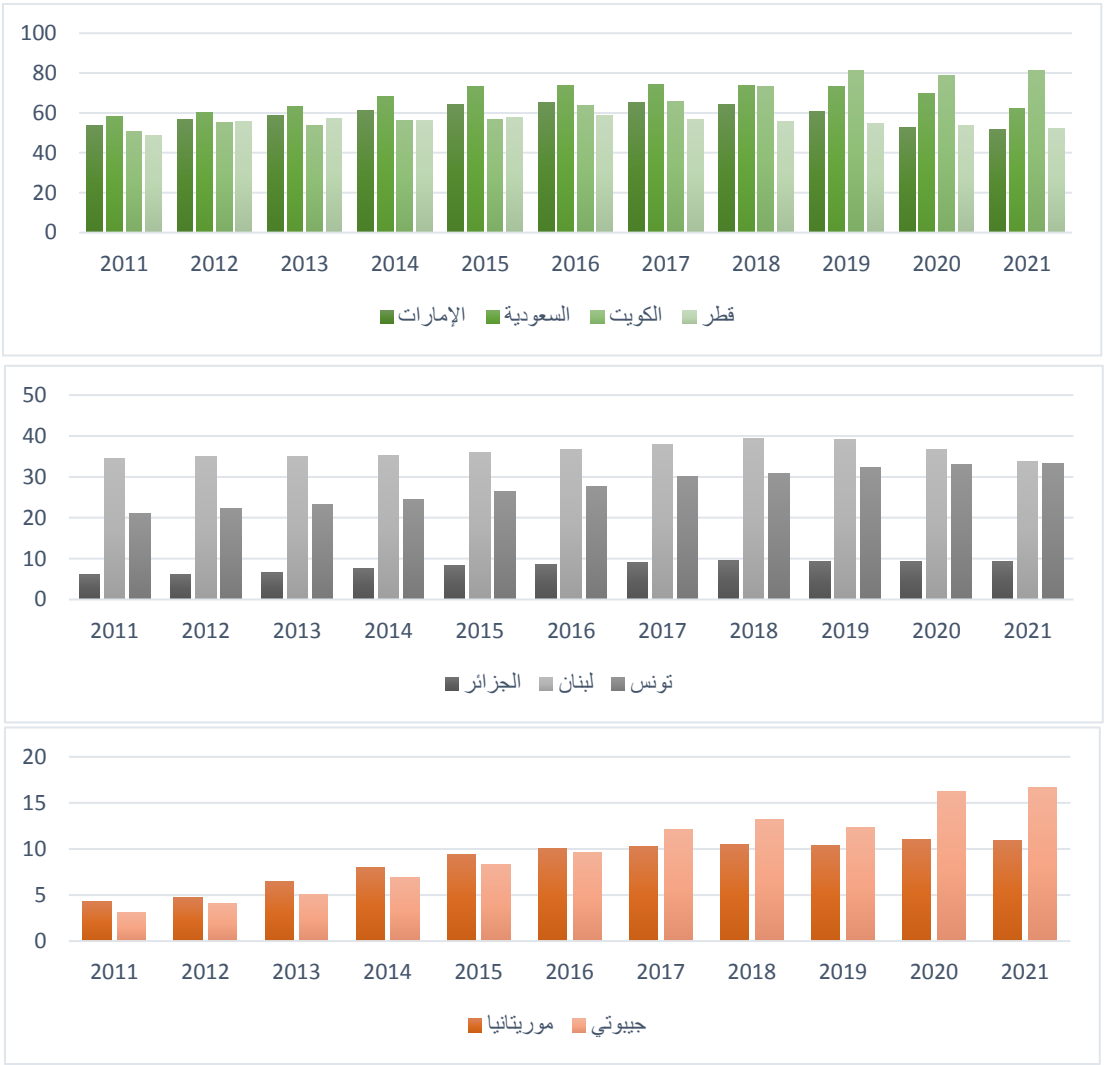
من خلال الشكل نلاحظ أنّ: جميع الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع (وهي تمثل دول مجلس التعاون الخليجي والتي تفوق نسبة ملكية حساباتها المعدل العالمي 62%)، إضافة إلى لبنان (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط وهي الدول التي تكون مؤشرات شمولها المالي بين 24% و 62%)، قد شهدت انخفاضا في عدد فروع البنوك التجارية خلال الفترة (2011-2021)، حيث سجلت كل من الإمارات، السعودية، الكويت، قطر ولبنان القيّم 11.67، 8.28، 15.94، 12.43 و25.99 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2011 لتنخفض إلى 7.6، 7.38، 13.01، 8.5 و 18.36 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2021 على التوالي، وهذا ما يفسر أنّ هذه الدول توجهت نحو تطبيق التكنولوجيا المالية عن طريق استخدام الهواتف المحمولة بغرض تقديم الخدمات المالية (التوجه نحو الخدمات المالية بدون فروع)، عكس ما نراه بالنسبة للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض (الدول التي تكون مؤشرات شمولها المالي أقل من 24%) ودولة تونس (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط) حيث سجلت ارتفاعات متتالية لعدد فروع البنوك التجارية، بحيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية في كل من تونس، موريتانيا وجيبوتي من 16.86، 4.25 و 4.83 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2011 إلى 22.28، 11.32 و8.94 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2021 على التوالي، ويمكن تفسير ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية إلى أنه مؤشر على زيادة الوصول إلى الخدمات المالية سواءً من قبل الأفراد أو الشركات، بالإضافة إلى أنّ هذه الدول لا تزال بعيدة عن تطبيقات التكنولوجيا المالية في خدماتها المالية، بينما

الجزائر (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط) فنستطيع القول أنها سجلت ثباتًا خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكس ضعف الانتشار الديموغرافي.

ثانيا: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ

أجهزة الصراف الآلي هي عبارة عن أجهزة اتصال محوسبة تتيح للمتعاملين مع أي مؤسسة مالية إمكانية إجراء معاملات مالية في أي مكان عام[1].

الشكل (29): عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (03)

[1] THE WORLD BANK, **Automated teller machines (per 100,000 aduts)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:22 AM
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5

من خلال الشكل نلاحظ أنّ الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع عدا الكويت قد شهدت ارتفاعا في عدد أجهزة الصراف الآلي من سنة 2011 إلى غاية 2017 (عدا قطر من سنة 2011-2016) ثم شهدت انخفاضًا إلى غاية سنة 2021 لتسجل 51.7، 52.41 و62.04 (لكل 100 ألف بالغ) كلّا من الإمارات، السعودية وقطر على التوالي، وهذا ما يفسر توجه هذه الدول إلى الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول، أمّا الكويت فقد شهدت ارتفاعًا في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال فترة الدراسة، حيث قفزت من 50.72 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2011 إلى 81.21 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2021 وهو ما يفسر إقبال الأفراد والشركات على الخدمات المالية المقدمة من قبل أجهزة الصراف الآلي.

وبالنسبة للدول ذات مستوى شمول مالي متوسط (الجزائر ولبنان) عدا تونس فقد شهدت ارتفاعًا في عدد أجهزة الصراف الآلي من سنة 2011 إلى سنة 2018 لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ: 9.54 و39.41 (لكل 100 ألف بالغ) كلّا من الجزائر ولبنان على التوالي، لتسجل بعدها انخفاضًا من 2019 إلى 2021 لتصل إلى 9.3 و33.72 (لكل 100 ألف بالغ) لكل منهما، وتفسير ذلك هو توجه الجزائر ولبنان إلى تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وهذا نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

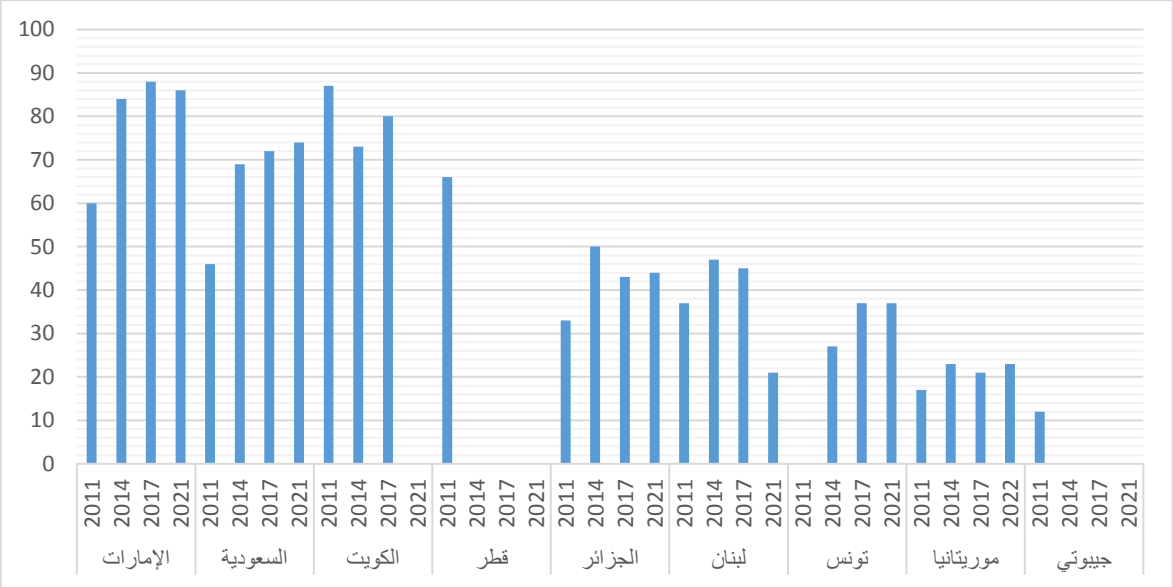
وبالنسبة للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض (موريتانيا وجيبوتي) وتونس فقد شهدت ارتفاعًا في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2021 حيث سجلت ارتفاعًا من 21.12، 4.25 و3.1 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2011 إلى 33.22، 10.94 و16.63 (لكل 100 ألف بالغ) سنة 2021 على التوالي، وهو ما يفسر توجه الأفراد والشركات نحو الخدمات المالية المقدمة من قبل الصرافات الآلية.

المطلب الثاني: بُعد استخدام الخدمات المالية

يُشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام هذه الخدمات، والتي يتم قياسها بمجموعة من المؤشرات، وسيتم في هذا المطلب التركيز على مؤشرين مهمين هما: نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

أولا: نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية

الشكل (30): نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية (%)



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (04)

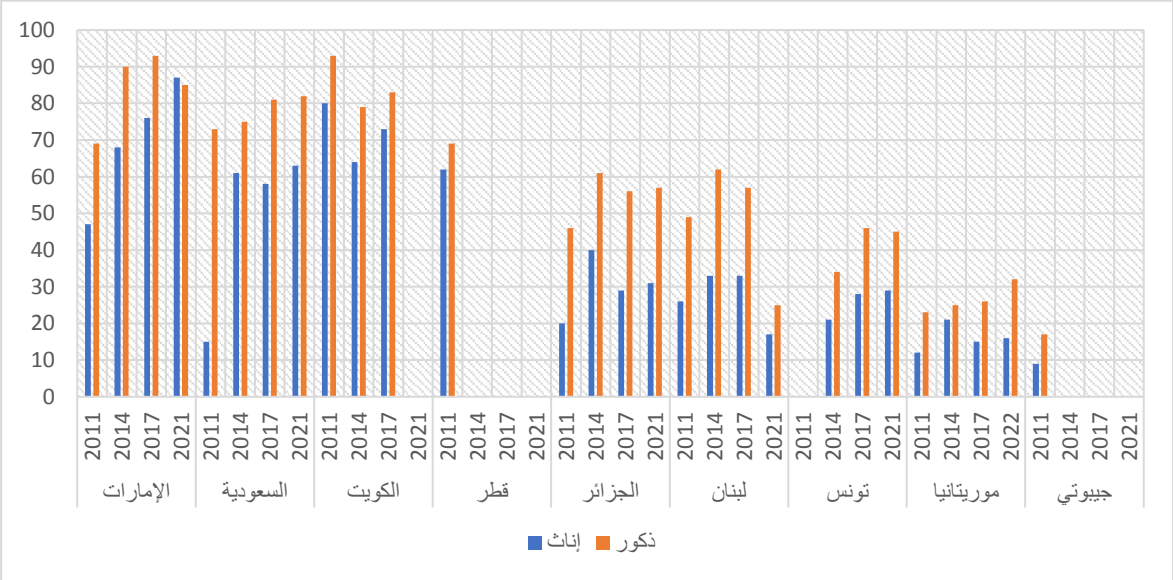
من خلال الشكل (30) نلاحظ أنّ الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع والتي تمثل دول مجلس التعاون الخليجي سجلت نسبًا مرتفعة في نسبة البالغين الذين لديهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية، حيث قفزت الإمارات والسعودية من 60% و 46% سنة 2011 إلى 86% و 74% سنة 2021 على التوالي، وهو ما يفسر تزايد عدد البالغين لفتح حسابات مالية لدى المؤسسات المالية (أكبر من 15 سنة)، فبالنسبة لدولة الإمارات فهو راجع للجهود المبذولة من قبل المصرف المركزي المتمثلة في نظام حماية الأجور، وتوفير الخدمات من قبل شركات الصرافة للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف، بالإضافة إلى تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية، أمّا بالنسبة للسعودية فهو راجع لاستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" التي عملت على تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي (تطوير نظام الشبكة السعودي للمدفوعات، تقديم بطاقات مسبقة الدفع، وضع خطة تطويرية لنظام السداد وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة)، وأمّا الكويت فقد شهدت انخفاضًا من 87% سنة 2011 إلى 80% سنة 2017.

وبالنسبة للدول ذات مستوى شمول مالي متوسط فنلاحظ أنها سجلت ارتفاعًا في النسبة، عدا لبنان التي شهدت انخفاضًا في النسبة خلال الفترة 2011-2021 من 37% سنة 2011 إلى 21% سنة 2021

رغم الجهود التي قامت بها لبنان سنة 2016 من خلال رسم خطط لإنشاء استراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية مع التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مدفوعات السداد الرقمية.

أمّا الدول ذات مستوى شمول مالي منخفض مثل موريتانيا فقد شهدت تحسنًا في النسبة من 17% سنة 2011 إلى 23% سنة 2022، فرغم التحسن الذي شهدته إلّا أنها تُعتبر أقل من نسبة متوسط العالم العربي.

الشكل (31): نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية حسب الجنس (%)



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (04)

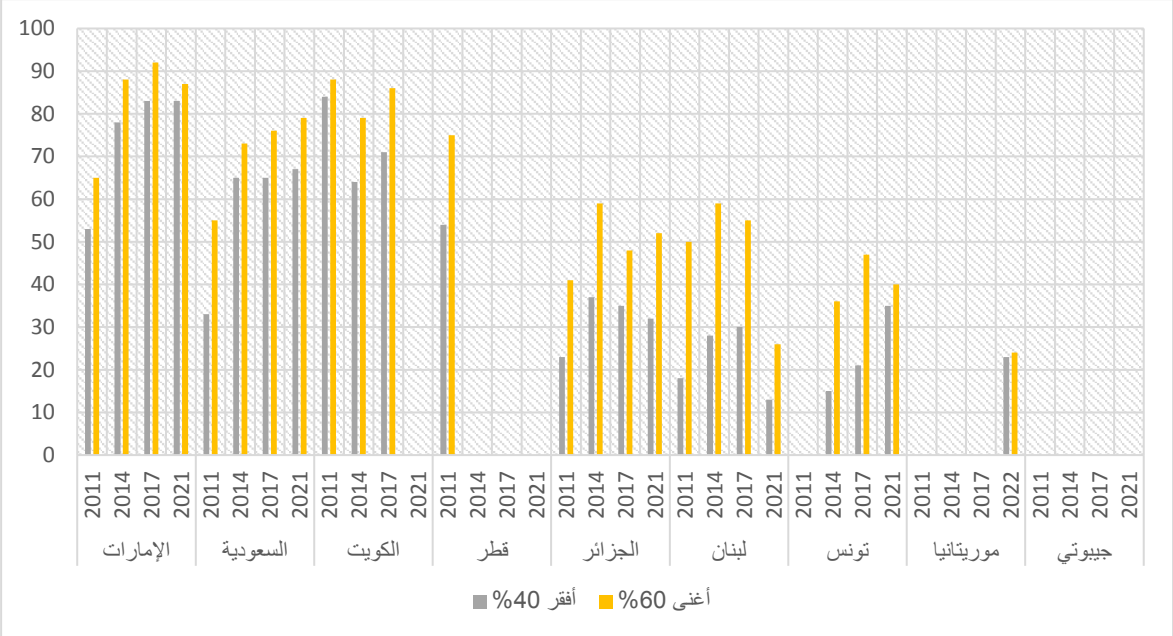
من خلال الشكل (31) يتّضح أنّ: الذكور تمثل النسب العالية في ملكية الحسابات في جميع الدول العربية وفي جميع السنوات، عدا سنة 2021 في دولة الإمارات فقد تمكنت المرأة من التفوق على جنس الذكور وأصبح لها دور فاعل في الرفع من مؤشرات الشمول المالي وتقليص الفجوة بين الجنسين إلى -2%، والملاحظ تسجيل انخفاض الفجوة بين الجنسين في الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع، حيث انخفضت من 22%، 58% ، 13% سنة 2011 إلى 2-% ، 19% و 10% سنة 2021 في كل من الإمارات، السعودية والكويت على التوالي، بالإضافة إلى لبنان (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط) فهي بدورها سجلت انخفاضا في الفجوة بين الجنسين من 23% سنة 2011 إلى 8% سنة 2021، وهذا راجع للدور الفاعل من قبل

مصرف لبنان من خلال الدراسة التي قام بها تحت عنوان "الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديا"، حيث تم فيها وضع مجموعة من التوصيات على صعيد البنوك المركزية من أجل تحسين الاندماج المالي للمرأة العربية.

أمّا تونس وموريتانيا فسجلت ارتفاعًا في الفجوة بين الجنسين لملكية الحسابات من 13% و11% سنة 2011 إلى نفس النسبة 16% سنتي 2021 و2022 على التوالي، وهو ما يدّل أنّ المرأة لا تزال مستبعدة ماليًا في كل من تونس وموريتانيا.

وبالنسبة للجزائر فقد شهدت تذبذبًا في الفجوة بين الجنسين لملكية الحسابات، حيث انخفضت من 26% سنة 2011 إلى 21% سنة 2014، لترتفع إلى 27% سنة 2017 ثمّ تعاود الوقوف عند نفس النّسبة لسنة 2011 والتي قدرت ب 26% سنة 2021.

الشكل (32): نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية حسب الدخل (%)



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (04)

يتبيّن من خلال الشّكل (32) أنّ: أغنى 60% من البالغين الذين يملكون حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية **أكثر** من أفقر 40% في جميع الدّول العربية محل الدراسة، وهو ما يُفسر أنّ الدّخل يلعب دورًا كبيرًا في الرّفع من مستوى الشّمول المالي في الدّول العربية.

ثانيا: عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (التغلغل المصرفي)

عدد المقترضين من البنوك التجارية هم العدد المبيّن في التّقرير للعملاء المقيمين، وهم عبارة عن مؤسسات غير مالية (عامة وخاصة) والأسّر والذين حصلوا على قروض من البنوك التجارية أو بنوك أخرى تعمل كبنوك تجارية، وبالنسبة لبلدان كثيرة تغطّي البيانات العدد الإجمالي لحسابات القروض نظراً لعدم وجود بيانات حول أصحاب حسابات القّروض[1].

الشكل (33): عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (05)

[1] THE WORLD BANK, **Borrowers from commercial banks (per 1000 aduts)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:24 AM.
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3

من خلال الشّكل (33) أعلاه نلاحظ أنّ عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ قد شهد تذّبذبا بين الارتفاع والانخفاض لجميع الدّول العربية ولكلّ المستويات محل الدّراسة خلال الفترة (2011-2021) عدا دولة موريتانيا التي سجلت ارتفاعًا خلال جميع فترات الدّراسة (من 37.67 سنة 2011 إلى 95.56 سنة 2021)، حيث سجلت كلّ من الإمارات، الكويت، قطر، الجزائر، تونس وجيبوتي القيم 471.92، 177.39، 205.55، 39.08، 171.98 و17.94 (لكلّ 1000 بالغ) سنة 2011 بالإضافة لتسجيلها القيّم 543.12، 212.84، 234.85، 46.79، 250.37 و48.16 (لكلّ 1000 بالغ) سنة 2021 على التّوالي، والملاحظ أنّ السّعودية ولبنان قد سجلتا تراجعًا في عدد المقترضين من 172.21 و283.45 (لكلّ 1000 بالغ) سنة 2011 إلى 148.32 و129.2 (لكلّ 1000 بالغ) سنة 2021 على التّوالي.

والملاحظ كذلك أنّ الإمارات سجلت أعلى القيم والتي فاقت نصف العدد، وهذا ما يُفسر أنّ البنوك التجارية الإماراتية تُولي أهميّة كبيرة لمنح القّروض وهذا لتحويلها إلى استثمارات منتجة، كما نلاحظ أنّ الجزائر سجلت ضُعفا لعدد المقترضين وهذا راجع لسببين إمّا من جانب الطلب (الوازع الدّيني لا يسمح لهم بالاقتراض) وإمّا من جانب العرض (تركيز البنوك التجارية على فئة معينة وإهمال صغار المدّخرين).

المطلب الثالث: بُعد العمق المالي

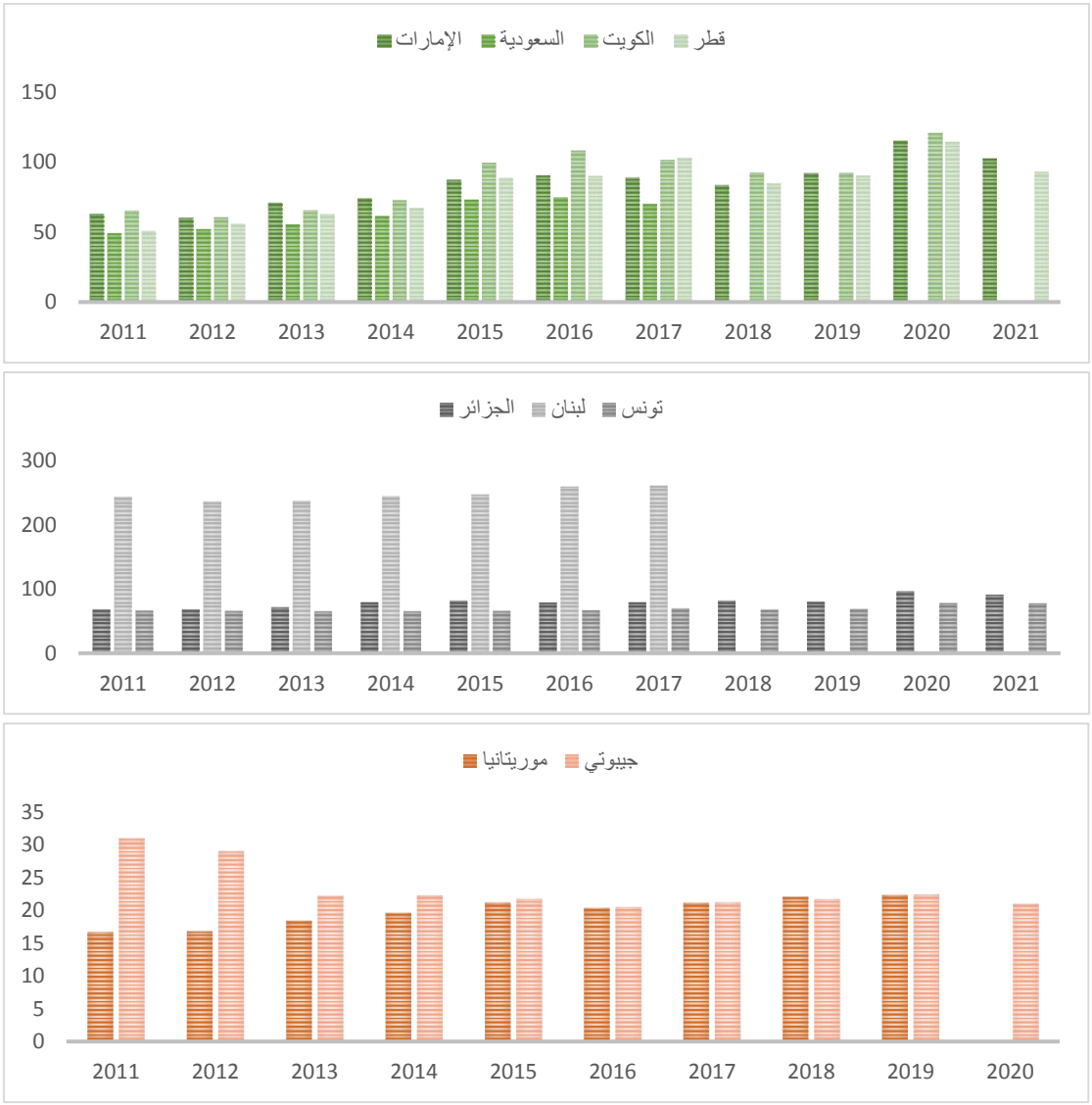
يُشير **Shaw** سنة 1973 إلى أنّ العمق المالي هو ذلك التّحسن أو الزّيادة في مجموع الخدمات المالية التي تمّ تصميمها لجميع المستويات في المجتمع، كما أنّه يُشير إلى ارتفاع نسبة العرض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي أو مؤشرات الأسعار الأخرى، حيث يفترض العمق المالي في النّهاية أنّه كلّما زادت سيولة الأموال المتاحة في الاقتصاد، كلّما زادت الفرص المتاحة في ذلك الاقتصاد للاستمرار والنّمو المستدام[1]، وسيتم الاعتماد في هذا البعد على مؤشرين هما: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).

[1] Moses Sindani, **THE IMPACT OF FINANCIAL SECTOR DEEPENING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA**, International Journal of Social Sciences and Project Planning Management, Vol 1, Issue 1, 2013, p 2.
http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/92338/Sindani_The%20impact%20of%20financial%20sector%20deepening%20on%20economic%20growth%20in%20Kenya.pdf?sequence=1

أولا: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطّلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، الودائع لأجل، المدّخرات والودائع[1].

الشكل (34): المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (06)

من خلال الشّكل أعلاه نلاحظ أنّ جميع دول الدّراسة لجميع مستويات الشمول المالي للفترة (2011-2021) قد شهدت ارتفاعًا في المعروض النّقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والتي فاقت بداياتها

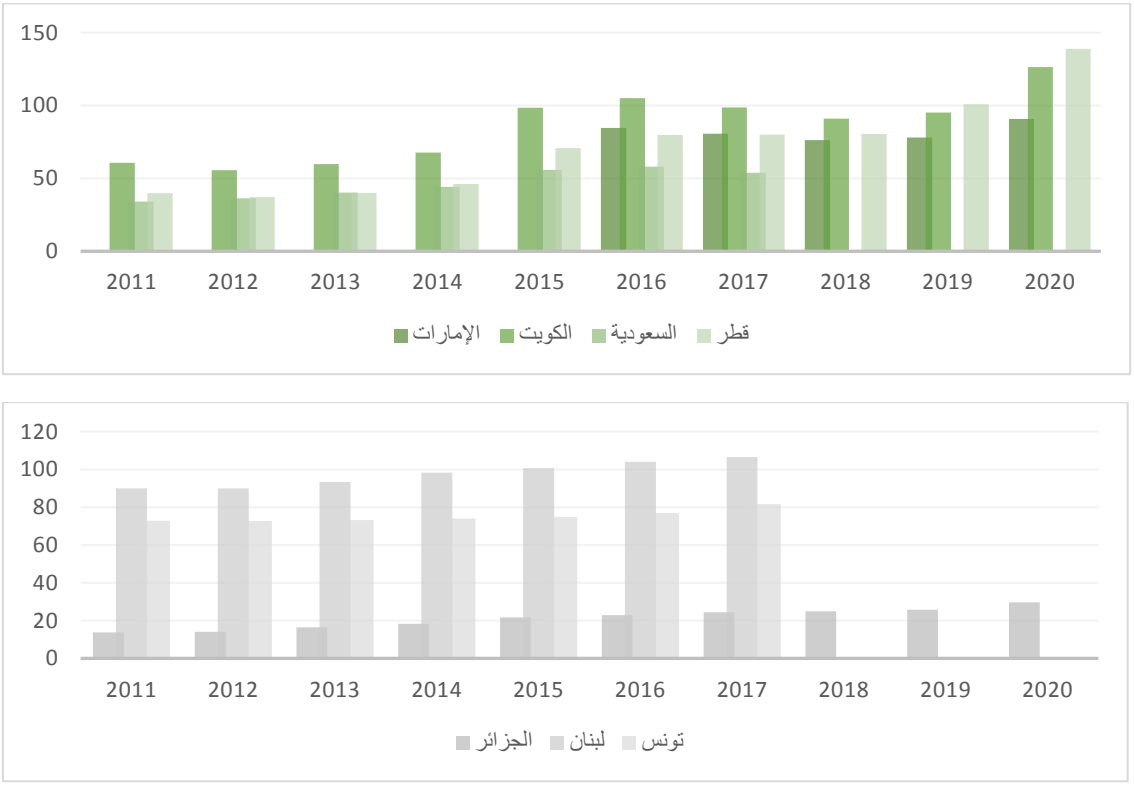
[1] THE WORLD BANK, **Broad money (% of GDP)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:25 AM. https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS

نسبة 50% عدا موريتانيا التي كانت دون 30%، وهذا ما يُفسر الزيادة في حجم السيولة وبالتالي الزيادة في حجم الوساطة المالية خاصة تعبئة المدخرات ومنه الزيادة في حجم الخدمات المالية المقدمة، والملاحظ كذلك أنّ الجزائر تقترب قيمها من قيم الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع وهذا نتيجة لبرامج الدّولة الجزائرية خاصة المخطط التّنموي الخماسي للفترتين (2010-2014) و(2015-2019) الذي أدى إلى ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024).

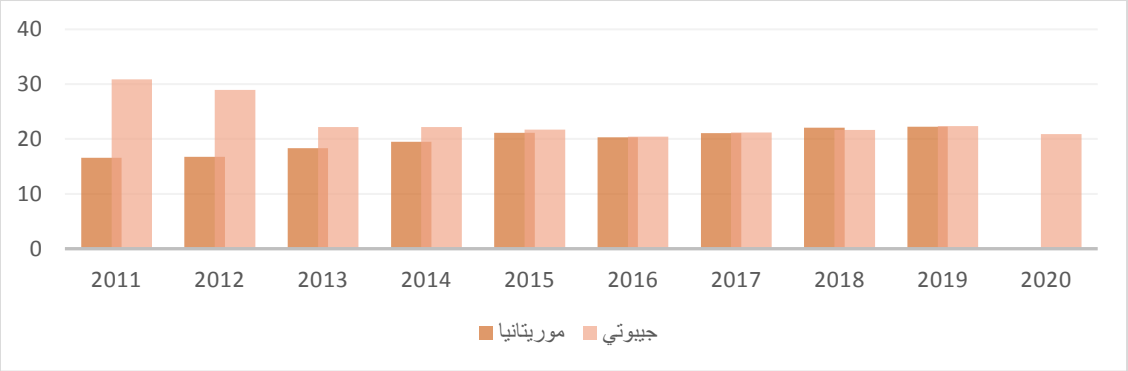
ثانيا: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

يُشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي تقدّمها المؤسسات الماليّة للقطاع الخاص (القطاع العائلي والشركات) مثل القّروض، شراء الأوراق المالية غير السهمية، الاعتمادات التجارية وحسابات القبض الأخرى[1].

الشكل (35): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)



[1] THE WORLD BANK, **Domestic credit to private sector (% of GDP)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:25 AM.
https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (07)

من خلال الشكل نلاحظ أنّ الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) للدّول ذات مستوى شمول مالي مرتفع والدّول ذات مستوى شمول مالي متوسط عدا الجزائر والمتمثلة في كل من الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، لبنان وتونس قد حققت نتائج ممتازة، وبالتالي عمق مالي أكبر أي زيادة الخدمات المالية المقدمة للقطاع الخاص، وهذا ما يُفسر الأهمية البالغة التي توليها البنوك في تمويل القطاع الخاص ممّا يساهم في تعزيز إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي المساهمة الكبيرة في النشاط الاقتصادي عكس النسبة المحققة في دول ذات مستوى شمول مالي منخفض (موريتانيا وجيبوتي) والجزائر (دولة ذات مستوى شمول مالي متوسط) فهي تفسر عدم إيلاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص من قبل البنوك، ممّا يعني ضُعف العمق المالي، مع العلم أنّ الارتفاعات في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) ليس بالضرورة التّفسير الجيّد لها، بل أحيانا تعدّ من الأسباب في وقوع الأزمات المالية.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية

تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر لذلك فهي تعمل على التّقليل من احتمالية حدوث الأزمات، وقد سعت معظم السلطات الرقابية للدول ومن بينها الدول العربية إلى الاهتمام البالغ بها قصد التعرف على التحديات التي يواجهها القطاع المالي، بالإضافة إلى تحديد التوقيت المناسب للتدخل، ومن بين هذه المؤشرات ما يُعرف بالمؤشر التجميعي وكذا مؤشر **Z-Score**.

المطلب الأول: مكونات مؤشر الاستقرار المالي التجميعي لدولتي الإمارات وتونس

سعت العديد من الدول العربية إلى تطوير مقياس كمي يُعبّر عن حالة وسلامة النظام المالي، كمؤشر للاستقرار المالي الكلي، والذي يعمل على تحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، مع العلم أنّ هناك اختلاف في منهجية إعداده بين الدول العربية وهذا راجع لطبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لكل دولة.

أولا: مكونات مؤشر الاستقرار المالي التجميعي لدولة الإمارات

يعمل مصرف الإمارات على احتساب مؤشر الاستقرار المالي سنويًا بالاعتماد على 18 متغير موضحة في الجدولين التاليين:

الجدول (21): عدد متغيرات مؤشر الاستقرار المالي للإمارات

مؤشر الاستقرار المالي	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر سوق رأس المال
عدد المتغيرات	10	5	3
	18 متغير		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص ص 249-250.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

والجدول التالي يوضح مكونات هذا المؤشر:

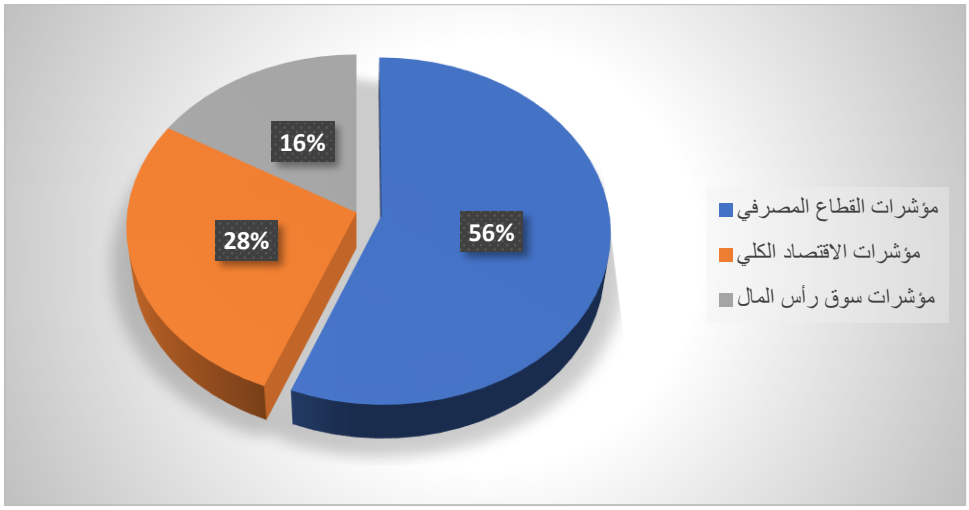
الجدول (22): مكونات مؤشر الاستقرار المالي للإمارات

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- نسبة كفاية رأس المال؛ - نسبة المخصصات إلى الأصول؛ - نسبة القروض المتعثرة؛ - نسبة الإقراض البنكي للخارج إلى إجمالي القروض؛ - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول؛ - نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء؛ - نسبة العائد على الأصول؛ - نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد / إجمالي الدخل؛ - نسبة احتمالية تعثر القطاع المصرفي؛ - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة.	**56.6%**	- فجوة أسعار الأصول العقارية لدبي؛ - فجوة أسعار الأصول العقارية لأبو ظبي؛ - نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي؛ - نسبة نمو أسعار النفط؛ -أسعار الأسعار الآجلة لصرف الدرهم الإماراتي على الدولار الأمريكي (للسنة).	**27.8%**	- نسبة السعر إلى الإيرادات لمؤشر **MXAE** - نسبة تقلب الأسعار لمؤشر **MXAE** - نسبة مبادلة مخاطر الائتمان لكل من سندات حكومة أبو ظبي ودبي	**16.6%**

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص ص 249-250.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

الشكل (36): الوزن النسبي لمؤشرات الاستقرار المالي للإمارات



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (22)

من خلال الشكل (36) نلاحظ أنّ الإمارات تعتمد في مؤشرها التجميعي للاستقرار المالي على ثلاثة مؤشرات فرعية (مؤشرات القطاع المصرفي، مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق رأس المال)، والملاحظ تركيزها على مؤشرات القطاع المصرفي بنسبة 56.6% وهذا ما يُفسر الأهمية البالغة التي توليها الإمارات للقطاع المصرفي لتليها كل من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق رأس المالي بـ: 27.8% و16.6% على التوالي.

ثانيا: مكونات مؤشر الاستقرار المالي التجميعي لدولة تونس

الجدول (23): عدد متغيرات مؤشر الاستقرار المالي لتونس

مؤشر الاستقرار المالي	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر سوق رأس المال	مؤشرات أخرى
عدد المتغيرات	5	11	4	3
	23 متغير			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص ص 252-253.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

والجدول التالي يوضح مكونات هذا المؤشر:

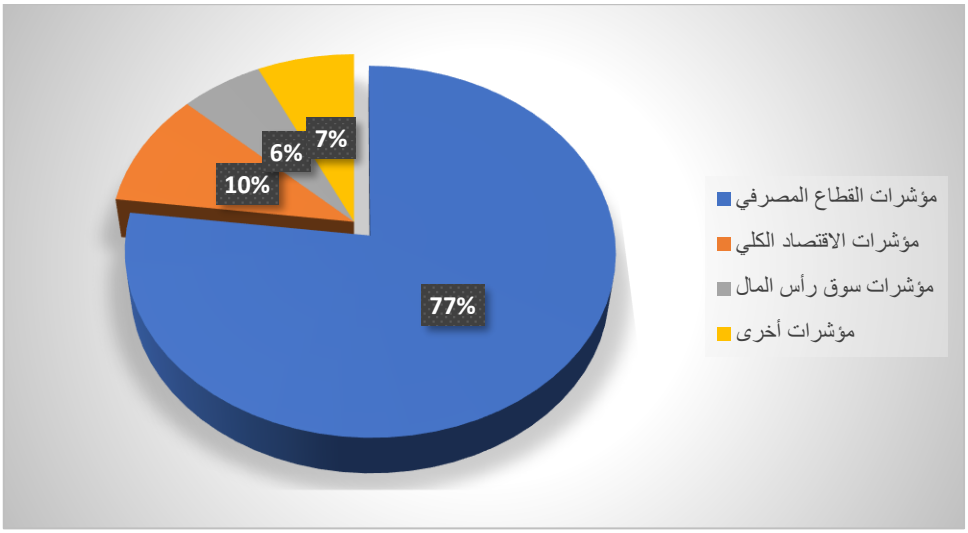
الجدول (24): مكونات مؤشر الاستقرار المالي لتونس

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
-مؤشر متانة القطاع المصرفي؛ -مؤشر مخاطر النمو المفرط للائتمان؛ -مؤشر مخاطر السيولة؛ -مؤشر مخاطر التركز؛ -مؤشر المخاطر المعنوية.	77%	- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية؛ - عجز الميزانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - عجز الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - سعر الصرف الفعلي الإسمي؛ - تكوين رأس المال الثابت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - الادخار الوطني كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - المعروض النقدي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ -الدين العمومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ - توظيفات الشركات العمومية كنسبة من الائتمان.	10%	- مؤشر متانة السوق المالي؛ - مؤشر نمو قطاع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية؛ - مؤشر مخاطر السيولة في السوق المالية؛ - مؤشر مخاطر تركز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.	6%	- مؤشر قطاع الإيجار المالي؛ - مؤشر قطاع التأمين؛ - مؤشر قطاع التمويل الصغير.	7%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص ص 252-253.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

الشكل (37): الوزن النسبي لمؤشرات الاستقرار المالي لتونس



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (24)

يتّضح من خلال الشكل (37) أن تونس اعتمدت على المؤشرات الثلاث في احتساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي التي اعتمدت عليها الإمارات (مؤشرات القطاع المصرفي، مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق رأس المال) إضافة إلى مؤشرات أخرى والمتمثلة في كل من: مؤشر قطاع الإيجار المالي، مؤشر قطاع التأمين ومؤشر قطاع التمويل الصغير، بحيث تمثل نسبة مؤشر القطاع المصرفي 77% وهو دليل على أنّ هذا المؤشر يُعتبر ركيزة القطاع المالي لتونس لهذا حظي بنسبة أكبر من ضمن المؤشرات ليليها كل من مؤشرات الاقتصاد الكلي، مؤشرات سوق رأس المال ومؤشرات أخرى بـ: 10%، 6% و7% على التوالي.

المطلب الثاني: مؤشر الاستقرار المالي التجميعي لدولتي الإمارات وتونس

تعددت مناهج احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية، منها مَنْ يستخدم منهجية التطبيع التجريبي (منهجية إعادة القياس) للمؤشرات الفرعية مثل دولة تونس، ومنها من يستخدم معالجة (تسوية) المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية مثل الإمارات.

أولا: مؤشر الاستقرار المالي للإمارات

يتّم احتساب مؤشر الاستقرار المالي بمعالجة المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية بطرحها من متوسطها، ومن ثم قسمتها على انحرافها المعياري وبعدها جمعها حسب تأثيره (سلبي أم إيجابي)[1].

الجدول (25): قيم مؤشر الاستقرار المالي للإمارات

الوحدة: نقطة

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر الاستقرار المالي	0.15	0.14	0.05	0.32	0.26-	0.53	0.48

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 250.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

الشكل (38): مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (25)

نلاحظ من خلال الشكل (38) القفزة التي وصل إليها مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات والمسجلة بـ: 0.53 نقطة سنة 2021 مقابل -0.26 نقطة المسجلة سنة 2020، وتُعتبر القيمة المسجلة سنة 2021

[1] صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2023، **مرجع سبق ذكره**، ص 226.

الأفضل خلال الفترة (2016-2021) وهذا نتيجة للتحسن والاستقرار في البيئة المالية والاقتصادية بعد تجاوز تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، ليُسجل بعدها انخفاضًا سنة 2022 ليصل إلى 0.48 نقطة.

ثانيا: مؤشر الاستقرار المالي في تونس

يتم احتساب مؤشر الاستقرار المالي في تونس باستخدام منهجية التطبيع التجريبي (منهجية إعادة القياس) للمؤشرات الفرعية، وهذا بطرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ومن ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة الآتية[1]:

$$I^n = \frac{(I - Min(I))}{(Max(I) - Min\,(I))}$$

حيث: **Min(I):** القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي / **Max(I):** القيمة العظمى للمؤشر الفرعي

I^n: قيمة المؤشر المطبع.

الجدول (26): قيم مؤشر الاستقرار المالي لتونس

الوحدة: نقطة

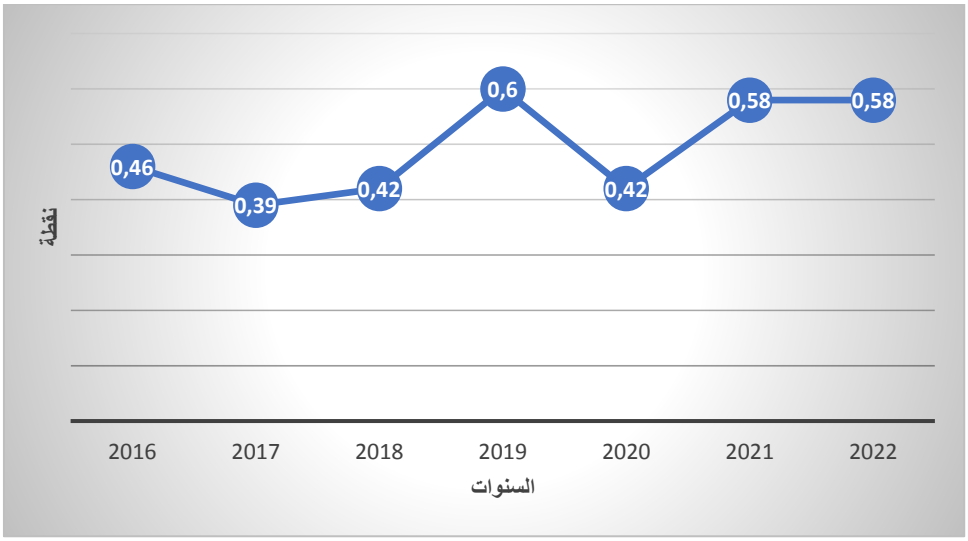
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مؤشر الاستقرار المالي	0.46	0.39	0.42	0.6	0.42	0.58	0.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 253.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

[1] صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2023، **مرجع سبق ذكره**، ص 229.

الشكل (39): مؤشر الاستقرار المالي في تونس



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (26)

نلاحظ من خلال الشكل (39) أعلاه أنّ مؤشر الاستقرار المالي قد سجل ارتفاعًا سنة 2021 ليسجل قيمة 0.58 نقطة ويستقر عند 0.58 نقطة سنة 2022 مقارنة بـ: 0.42 نقطة سنة 2020، كما نلاحظ أنّ المؤشر سنة 2020 سجل تراجعًا مقارنة بالمؤشر المسجل سنة 2019 بقيمة 0.61 نقطة، وهذا نتيجةً لاتساع الفجوة ما بين نمو القروض ونمو الاقتصاد، ممّا أدّى إلى تسجيل هذا الانخفاض تبعًا لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار المالي Z-Score

يُعدّ مؤشر **Z-Score** من أهم مؤشرات الاستقرار المالي والتي يستخدمها العديد من الباحثين في دراستهم، وهذا كون المؤشر يعتمد على منهجية واحدة وبالتالي أكثر مصداقية، وسيتم تطبيق هذا المؤشر لمعرفة مساره في مختلف مستويات الشمول المالي لبعض الدّول العربية.

أولا: مؤشر الاستقرار المالي Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع

الجدول (27): مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع

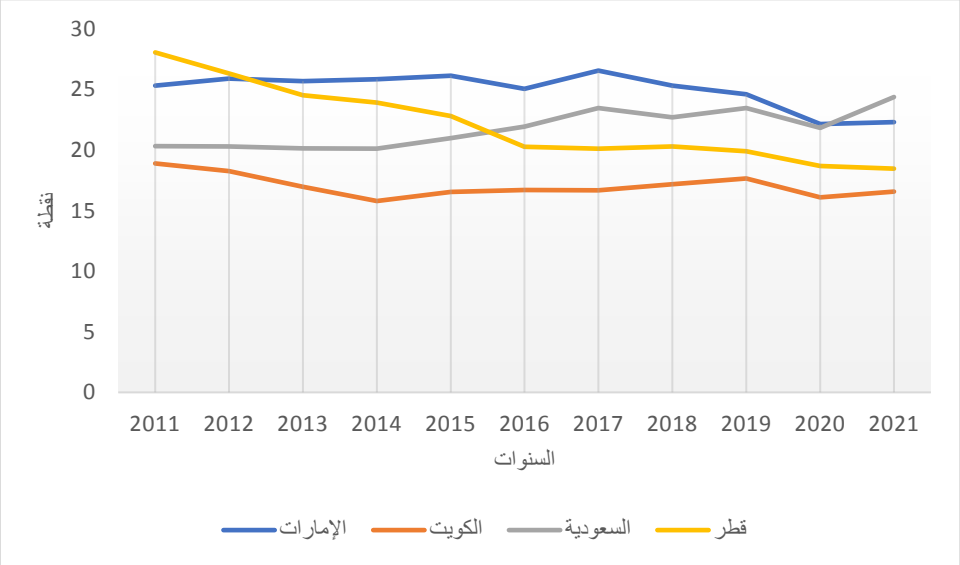
الوحدة: نقطة

الدول / السنوات	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر
2011	25.32	20.33	18.89	28.05
2012	25.9	20.28	18.25	26.32
2013	25.69	20.13	16.96	24.52
2014	25.85	20.11	15.79	23.92
2015	26.12	20.99	16.55	22.81
2016	25.04	21.93	16.71	20.26
2017	26.55	23.46	16.66	20.11
2018	25.32	22.7	17.18	20.29
2019	24.59	23.47	17.64	19.9
2020	22.14	21.82	16.1	18.68
2021	22.29	24.37	16.58	18.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM.

https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html

الشكل (40): مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (27)

نلاحظ من خلال الشكل (40) التباين المسجل في مؤشر **Z-Score** في الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع، حيث نلاحظ أنّ السعودية شهدت تحسنًا لمؤشر **Z-Score** خلال الفترة (2011-2021) بحيث سجلت قيمة 24.37 نقطة سنة 2021 وهي أحسن قيمة لمؤشر **Z-Score** منذ سنة 2011، وهذا ما يفسر التّحسن في مستوى الاستقرار المالي والتّحكم في المخاطر التي يتعرض لها النّظام المالي، أمّا الإمارات، الكويت وقطر فقد شهدت تراجعًا كبيرًا للمؤشر خلال نفس الفترة، حيث سجلت انخفاضًا من 25.32، 18.89، 28.05 نقطة سنة 2011 إلى 22.29، 16.58، 18.46 نقطة سنة 2021 على التوالي وهو ما يفسر التّراجع في استقرار نظامهم المالي وتعرضه للمخاطر وعدم السّيطرة عليها.

ثانيا: مؤشر الاستقرار المالي Z-Score للدّول ذات مستوى شمول مالي متوسط

الجدول (28): مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي متوسط

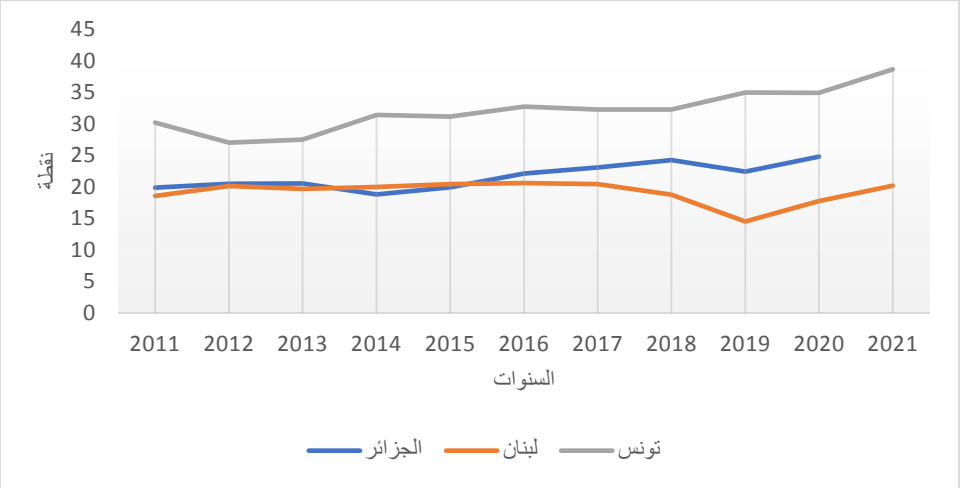
الوحدة: نقطة

الدول / السنوات	الجزائر	لبنان	تونس
2011	19.91	18.57	30.21
2012	20.49	20.17	27.04
2013	20.55	19.71	27.52
2014	18.82	19.99	31.45
2015	19.97	20.47	31.17
2016	22.14	20.62	32.76
2017	23.12	20.47	32.31
2018	24.29	18.8	32.29
2019	22.44	14.52	34.98
2020	24.82	17.74	34.96
2021	/	20.19	38.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM.

https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html

الشكل (41): مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي متوسط



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (28)

من خلال الشكل (41) نلاحظ أنّ كلّ الدّول ذات مستوى شمول مالي متوسط شهدت تحسنًا في مؤشر **Z-Score** خلال الفترة (2011-2021)، حيث شهدت الجزائر تحسنًا في مؤشرها من 19.91 نقطة سنة 2011 إلى 24.82 نقطة سنة 2020 رغم الانخفاض الطّبيعي الذي سُجّل سنة 2019 نتيجة لانعكاسات فيروس كورونا المستجد، وهذا ما يُفسر التّحسن في استقرار نظامها المالي وتحكمها في المخاطر التي تُصيبه، وفيما يخص لبنان فقد سجلت هي الأخرى تحسنًا من 18.57 نقطة سنة 2011 إلى 20.19 نقطة سنة 2021، وهو ما يُفسر التحكم الجيّد في المخاطر التي تصيب نظامها المالي ومنه التحسن في استقرارها المالي، رغم أنها كذلك شهدت انخفاضًا ولكن بفارق كبير مقارنة بالجزائر سنة 2019 بـ: 4.28 نقطة لتسجل نسبة 14.52 نقطة، وهذا للأثر الكبير النّاجم عن مخاطر انعكاسات فيروس كورونا المستجد على نظامها المالي، أمّا بالنسبة لتونس فسجلت تحسنًا في مؤشرها من 30.21 نقطة سنة 2011 إلى 38.68 نقطة سنة 2021 والملفت للانتباه أنّ تونس لم تتأثر بانعكاسات فيروس كورونا في مؤشرها وهو ما يُفسر سيطرتها على جلّ المخاطر التي تصيب النظام المالي وبالتالي الزيادة في استقرار مالها، بالإضافة إلى تسجيلها مؤشر يفوق مؤشرات الدّول ذات مستوى شمول مالي مرتفع (دول مجلس التّعاون الخليجي).

ثالثا: مؤشر الاستقرار المالي Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض

الجدول (29): مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض

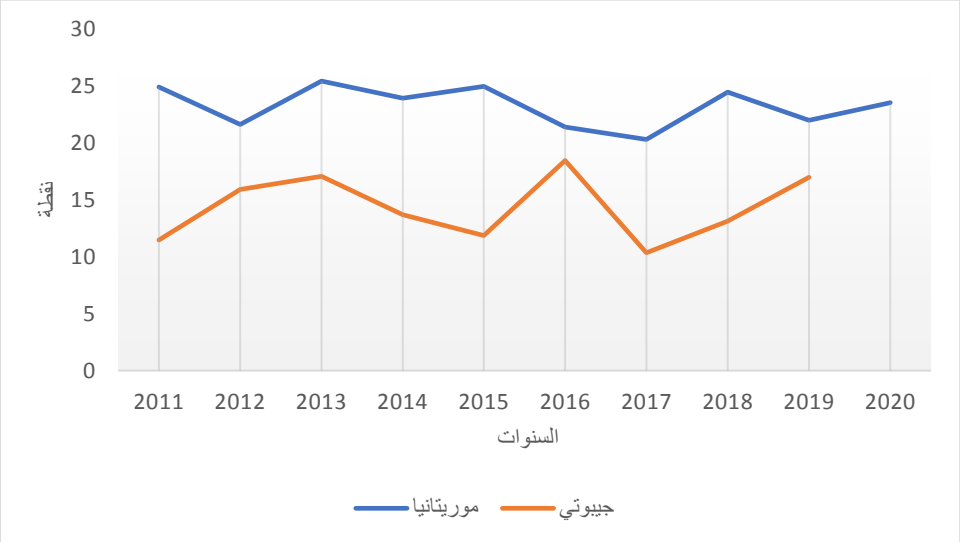
الوحدة: نقطة

الدول / السنوات	موريتانيا	جيبوتي
2011	24.9	11.46
2012	21.62	15.91
2013	25.43	17.06
2014	23.91	13.69
2015	24.95	11.86
2016	21.4	18.45
2017	20.3	10.35
2018	24.45	13.12
2019	21.98	16.97
2020	23.53	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM.

https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html

الشكل (42): مؤشر Z-Score للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (29)

نلاحظ من خلال الشكل (42) أنّ كلّا من موريتانيا وجيبوتي سجلتا تذبذبًا في قيمة مؤشر **Z-Score**، حيث سجلت موريتانيا أعلى قيمة للمؤشر وهي 25.43 نقطة سنة 2013 بعدما كانت 24.9 نقطة سنة

2011 لتشهد بعدها تذبذبات خلال فترة الدراسة (2011-2020) لتسجل بعدها 23.53 نقطة سنة 2020، وهو ما يُفسر عدم الاستقرار في نظامها المالي وعدم التّحكم في المخاطر التي تُصيبه، أمّا جيبوتي فكانت أحسن قيمة لمؤشرها سنة 2016 بتسجليها 18.45 نقطة بعدما سجلت 11.46 نقطة سنة 2011 لتسجل بعدها انخفاضًا كبيرًا سنة 2017 بتسجليها قيمة 10.35 نقطة، وهو ما يُفسر عدم السيطرة على المخاطر التي أصابت نظامها المالي مما نتج عنها الانخفاض في مستوى الاستقرار المالي، لتشهد بعدها تحسنًا خلال السنتين 2018 و2019 بتسجيلها 13.12 نقطة و 16.97 نقطة على التوالي، وهو ما يُفسر التحكم في المخاطر التي أصابت نظامها المالي.

المبحث الثالث: العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر Z-Score في الدّول العربية

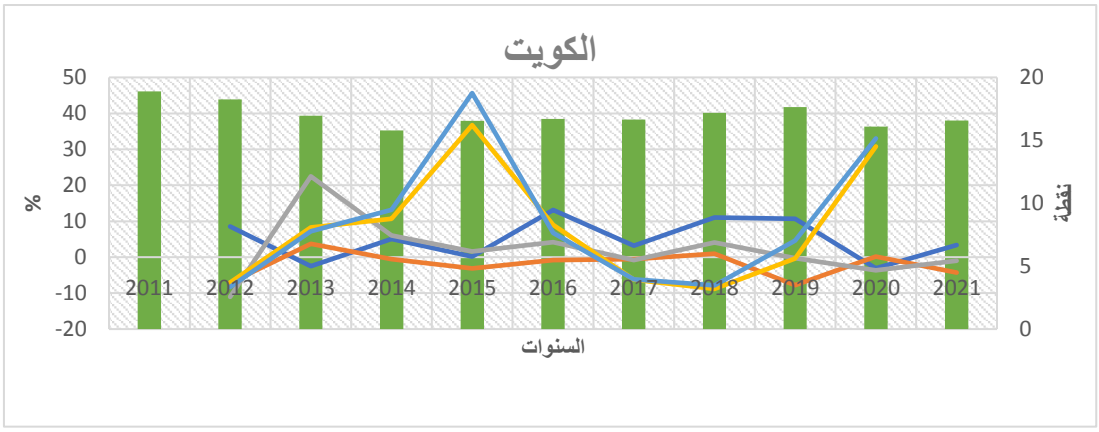
يتم في هذا المبحث تناول العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي محل الدراسة ومؤشر **Z-Score**، وهذا لمعرفة: متى يمكن لمؤشرات الشمول المالي أن تساهم بشكل إيجابي في الرفع من مؤشر **Z-Score** للاستقرار المالي؟ وكذا تلخيص هذه النتائج وتحليلها، بالإضافة إلى عرض أهم الدّراسات السابقة وتحليلها.

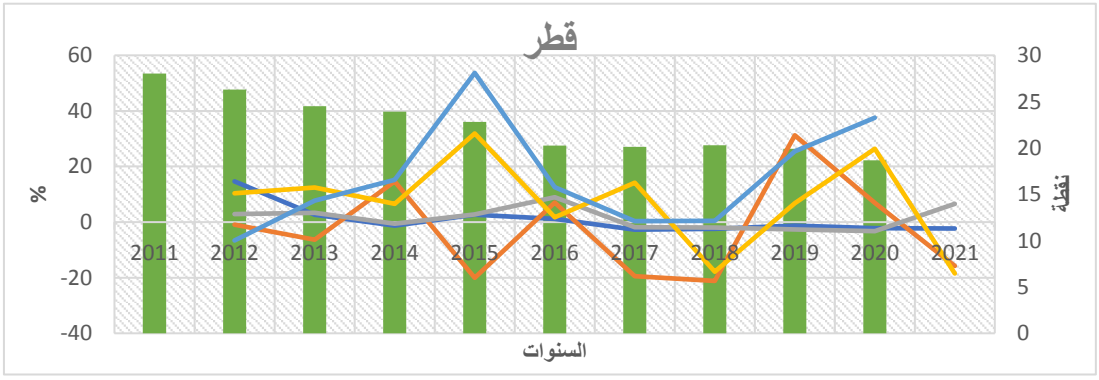
المطلب الأول: العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر Z-Score

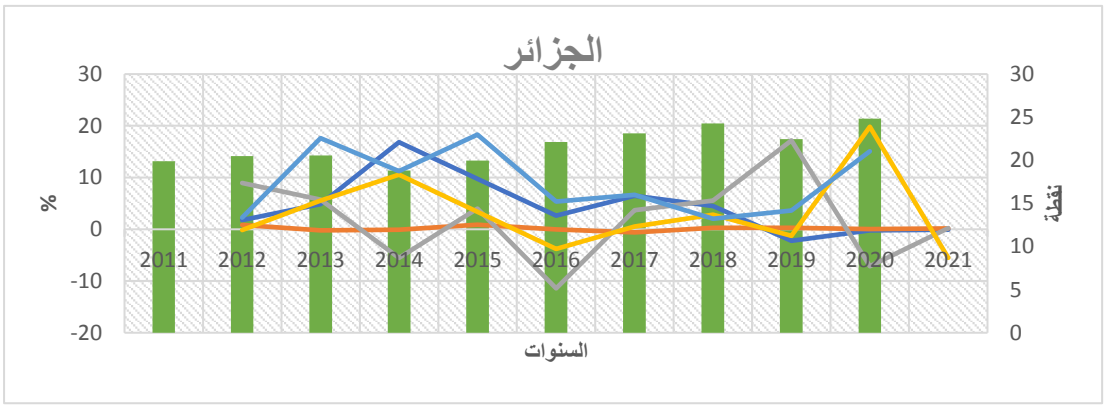
نحاول في هذا المطلب إيجاد العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر **Z-Score**، من خلال معرفة اتجاه حركة معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي (ارتفاع/انخفاض) وقيّمها (الموجبة/السالبة) التي تعمل على ارتفاع مؤشر **Z-Score** وانخفاضه.

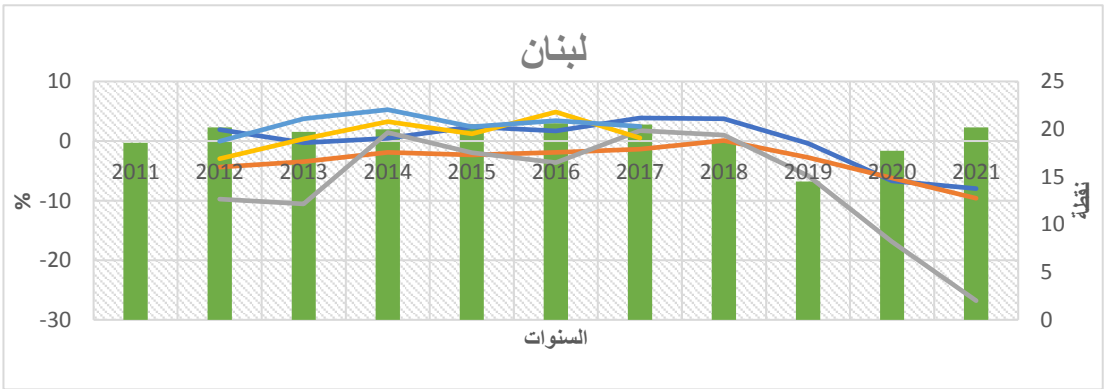
الشكل (43): العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر Z-Score في الدّول العربية للفترة (2011–2021)




الكويت
50
40
30
20
10
0
-10
-20
%
20
15
10
5
0
نقطة
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
السنوات


قطر
60
40
20
0
-20
-40
%
30
25
20
15
10
5
0
نقطة
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
السنوات


الجزائر
30
20
10
0
-10
-20
%
30
25
20
15
10
5
0
نقطة
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
السنوات


لبنان
10
0
-10
-20
-30
%
25
20
15
10
5
0
نقطة
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
السنوات



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

من خلال الشكل (43) يتضح لنا الحالات التي تؤدي إلى ارتفاع وانخفاض مؤشر الاستقرار المالي (**Z-Score**) وحالات تعارض النتائج وهي على النحو التالي:

- ✓ **ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score)**

- حالة انخفاض معدل نمو بعد الوصول المالي (معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ ومعدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ) بالقيمة السالبة، مع انخفاض معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ الممثل لبعد الاستخدام بالقيمة السالبة، وانخفاض في معدل نمو بعد العمق المالي (معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) ومعدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) بالقيمة الموجبة، وهذا ما لمحناه في كلّ من قطر، لبنان والسعودية سنة 2017، 2015 و2016 على التوالي؛
- حالة ارتفاع معدل نمو بعد الوصول المالي بالقيمة الموجبة (أو انخفاض معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بالقيمة الموجبة وانخفاض في معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ بالقيمة السالبة)، مع ارتفاع في معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بالقيمة الموجبة، وانخفاض في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة السالبة، وهذا ما لمسناه في كل من الكويت سنة 2018، جيبوتي سنة 2013 والسعودية سنة 2017؛
- حالة ارتفاع معدل نمو أحد بعد الوصول المالي بالقيمة السالبة مع انخفاض أو ارتفاع معدل نمو الآخر بالقيمة الموجبة، وانخفاض في معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة السالبة، وكذا ارتفاع في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهذا ما لمحناه في كل من قطر سنة 2019، الجزائر سنة 2020 ولبنان سنة 2016؛
- حالة انخفاض معدل نمو بعد الوصول المالي بالقيمة الموجبة (أو انخفاض معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ بالقيمة الموجبة وانخفاض معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالقيمة السالبة)، مع انخفاض في معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة السالبة، وكذا انخفاض معدل نمو أحد متغيرات بعد العمق المالي بالقيمة السالبة والمتغير الآخر بالقيمة الموجبة، وهو ما لمحناه في كل من الجزائر سنة 2016 وجيبوتي سنتي 2016 و2018؛
- حالة انخفاض معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بالقيمة الموجبة وارتفاع معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ بالقيمة الموجبة، مع ارتفاع في معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، وكذا ارتفاع معدل نمو أحد متغيرات بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة وانخفاض معدل نمو المتغير الآخر بالقيمة الموجبة، وهو ما لمحناه في الجزائر سنتي 2015 و2018.

✓ **انخفاض مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score)**

- حالة انخفاض معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بالقيمة الموجبة أو القيمة السالبة وارتفاع معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالقيمة الموجبة أو القيمة السالبة، مع انخفاض في معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة أو القيمة السالبة أو ارتفاعه بالقيمة السالبة، وكذا انخفاض معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة السالبة، وهو ما لاحظناه في كل من الكويت سنة 2017، موريتانيا سنة 2016 والإمارات سنة 2018؛
- حالة انخفاض معدل نمو بعد الوصول المالي بالقيمة السالبة، مع انخفاض أو ارتفاع في معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة السالبة، وارتفاع في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهذا ما لمسناه في الإمارات سنتي 2019 و2020؛
- حالة انخفاض معدل نمو بعد الوصول المالي مع ارتفاع في معدل نمو بعد الاستخدام وانخفاض في معدل نمو العمق المالي بالقيّم الموجبة، وهذا ما لاحظناه في موريتانيا سنة 2014؛
- حالة ارتفاع معدل نمو بعد الوصول المالي بالقيمة الموجبة (أو ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي وانخفاض عدد الفروع بالقيمة الموجبة)، مع ارتفاع أو انخفاض معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، وارتفاع معدل نمو المعروض النقدي بالقيمة الموجبة وارتفاع أو انخفاض معدل نمو الائتمان بالقيمة الموجبة، حيث لمسناه في كل من السعودية سنتي 2013 و2014 وتونس سنة 2015.

✓ **حالة تعارض النتائج**

- حالة ارتفاع معدل نمو بعد الوصول المالي بالقيمة الموجبة، مع انخفاض معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، وارتفاع في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهذا ما لاحظناه في كل من تونس سنتي 2014 و2017، وموريتانيا سنة 2013؛
- حالة ارتفاع معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ بالقيمة الموجبة وانخفاض في معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ بالقيمة السالبة، مع انخفاض معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، وارتفاع في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهذا ما لاحظناه في كل من الكويت سنة 2014 والجزائر سنة 2013؛

- حالة انخفاض معدل نمو بعد الوصول المالي بالقيمة الموجبة، مع انخفاض لمعدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، وارتفاع في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهذا ما لمسناه في دولتي موريتانيا سنة 2017 وتونس سنة 2016؛
- حالة انخفاض معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي بالقيمة السالبة وارتفاع معدل نمو عدد الفروع بالموجب، مع ارتفاع في معدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، وانخفاض في معدل نمو بعد العمق المالي بالموجب، وهذا ما لاحظناه في كل من الكويت سنة 2013 وجيبوتي سنة 2019؛
- حالة ارتفاع معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي ومعدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، مع ارتفاع معدل نمو عدد الفروع بالقيمة السالبة، وانخفاض معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهو ما لمحناه في كل من لبنان سنة 2017 والكويت سنة 2016؛
- حالة ارتفاع معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي ومعدل نمو بعد الاستخدام بالقيمة الموجبة، مع انخفاض معدل نمو عدد الفروع بالقيمة السالبة، وارتفاع معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة، وهو ما لمحناه في كل من الجزائر سنة 2017 وقطر سنة 2015.

المطلب الثاني: تلخيص النتائج وتحليلها

نتطرق في هذا المطلب لأهم النّتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال دراسة العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر **Z-Score** للدول محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل هذه النتائج من خلال تحديد حالات ارتفاع وانخفاض مؤشر **Z-Score**.

أولا: حالة ارتفاع مؤشر Z-Score للاستقرار المالي

- **حسب أبعاد الشمول المالي**

الجدول (30): حالات ارتفاع مؤشر Z-Score حسب أبعاد الشمول المالي

معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	

	بعد العمق المالي		بعد الاستخدام المالي		بعد الوصول المالي	
	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة
ارتفاع مؤشر Z-Score	+	↗	−	↙	+	↙
	+	↙	−	↙	−	↙
	−	↙	+	↗	+	↗

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

من خلال الجدول يتّضح أنّ:

كلّا من بعد الوصول المالي وبعد العمق المالي يعملان على زيادة حجم الخدمات المالية المقدمة، لذا يجب أن يكون اتجاه معدلات نموهما مختلف (الارتفاع والانخفاض)، كون الافراط في تقديم الخدمات المالية ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي للدولة، وفي حالة (الانخفاض) ما إذا كانَا في نفس الاتجاه فيجب أنْ يكونَا بإشارتين مختلفتين، وبالنسبة لبعد الاستخدام فيجب أنْ تكون معدلات نموه معاكسة لمعدلات نمو بعد العمق المالي إمّا في الاتجاه أو الإشارة (تفادي رفع معدلات نمو منح القروض التي تؤدي إلى الوقوع في الأزمات المالية وبالتالي التأثير على الاستقرار المالي)، للعلم فإنّه يجب التخفيض من عدد المقترضين في حال زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص والعكس صحيح.

- **حسب مؤشرات الشمول المالي**

الجدول (31): حالات ارتفاع مؤشر Z-Score حسب مؤشرات الشمول المالي

	بعد العمق المالي				بعد الاستخدام المالي		بعد الوصول المالي			
	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)		معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)		معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ		معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ		معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	
	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة
	−	↙	−	↙	+	↗	−	↙	+	↙

↙	+	↙	−	↗	−	↙	+	↙	+	ارتفاع مؤشر Z-Score
↗	+	↙	−	↙	−	↙	+	↙	+	
↙	+	↙	−	↙	+	↙	−	↙	+	
↙	+	↙	−	↙	−	↙	−	↙	+	
↙	+	↙	−	↙	−	↙	+	↙	−	
↗	−	↗	−	↙	+	↗	+	↗	+	
↗	−	↙	−	↗	+	↙	+	↗	+	
↙	+	↗	−	↙	−	↗	+	↗	+	
↙	+	↗	+	↗	+	↙	+	↗	+	
↙	+	↗	+	↗	+	↗	+	↙	+	
↗	+	↗	+	↙	+	↗	+	↗	+	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

يتبيّن من خلال الجدول ما يلي:

إنّ الانخفاض في معدل نمو بعد العمق المالي بالقيمة السالبة يجب أنْ يكون متبوعًا بالرفع من معدل نمو عدد المقترضين (لأنّ الانخفاض المسجل في المعروض النقدي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي عزوف القطاع الخاص عن الائتمان الذي يعمل على الخفض من حجم الخدمات المالية المقدمة والتي ستؤثر سلبًا على الاستثمار الخاص، أمّا الزيادة في معدلات نمو عدد المقترضين التي بلغت 138.75% في جيبوتي سنة 2013 و21.06% في السعودية سنة 2017 ساهمت بشكل إيجابي في مؤشر الاستقرار المالي)، أو الانخفاض في العمق المالي بالقيمة الموجبة المتبوع بارتفاع أو انخفاض في معدلات نمو عدد المقترضين بالقيم السالبة، أو الانخفاض في أحد متغيري بعد العمق المالي بالقيمة السالبة والآخر بالقيمة الموجبة المتبوع بالانخفاض المسجل في معدلات نمو عدد المقترضين، والارتفاع الموجب في العمق المالي مع الانخفاض في عدد المقترضين بالقيمة السالبة، ورغم الانخفاض المسجل في الوصول المالي أو أحد متغيراته سيساهم في الرفع من الاستقرار المالي للدولة.

أمّا بالنسبة للقيّم الموجبة لمعدلات نمو مؤشرات الشمول المالي يجب أن تكون في اتجاهات مختلفة، بحيث إذا انخفض معدل نمو المعروض النقدي يتبعه ارتفاعًا في معدل نمو الائتمان والعكس في حالة ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي، وكذا يجب أن تكون معدلات نمو عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المقترضين في اتجاهين مختلفين، لذا فإنّ العلاقة العكسية في اتجاهات معدلات النمو بين المعروض النقدي والائتمان وبين عدد أجهزة

الصراف الآلي وعدد المقترضين، مع النمو في معدلات عدد الفروع بالقيمة الموجبة، له أثر إيجابي على الاستقرار المالي.

ثانيا: حالة انخفاض مؤشر Z-Score للاستقرار المالي

- **حسب أبعاد الشمول المالي**

الجدول (32): حالات انخفاض مؤشر Z-Score حسب أبعاد الشمول المالي

	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
	بعد الوصول المالي		بعد الاستخدام المالي	بعد العمق المالي	
انخفاض مؤشر Z-Score	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة
	↗	+	↗	+	↗	+
	↙	+	↗	+	↙	+
	↙	−	↙	−	↗	+
	↙	−	↗	−	↗	+

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

يتّضح من خلال الجدول ما يلي:

إنّ حالات الارتفاع والقيّم الموجبة المسجلة في معدلات نمو أبعاد الشمول المالي تعني ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد وزيادة حجم الخدمات المالية المقدمة، وبالتالي التأثير السلبي على الاستقرار المالي، وأنّ الانخفاض في حجم الخدمات المالية المقدمة وخفض حجم السيولة في بعدي الوصول المالي والعمق المالي مع الرفع من معدل نمو عدد المقترضين أو ما يتعلق برفع معدلات نمو العمق المالي التي تعمل على ضخ السيولة في الاقتصاد وتوجه الدول نحو تطبيقات التّكنولوجيا المالية من أجل تقديم الخدمات المالية مع التخفيض من عدد المقترضين (ارتفاع أو انخفاض معدلات نمو عدد المقترضين بالقيم السالبة) سيؤثر كذلك سلبًا على الاستقرار المالي للدّولة.

- **حسب مؤشرات الشمول المالي**

الجدول (33): حالات انخفاض مؤشر Z-Score حسب مؤشرات الشمول المالي

	بعد الوصول المالي				بعد الاستخدام المالي		بعد العمق المالي			
	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ		معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ		معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ		معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)		معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	
	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة
انخفاض مؤشر Z-Score	↙	+	↗	−	↙	−	↙	−	↙	−
	↙	+	↗	+	↙	+	↙	−	↙	−
	↙	−	↗	−	↗	−	↙	−	↙	−
	↙	−	↗	+	↗	+	↙	+	↙	+
	↗	+	↙	+	↗	+	↗	+	↙	+
	↗	+	↗	+	↙	+	↗	+	↙	+

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

إنّ الانخفاض المسّجل في معدل نمو العمق المالي بالقيم السالبة والمتبوع بالانخفاض السلبي سواءً بالقيمة السالبة أو الموجبة في عدد المقترضين مع تسجيل ارتفاعات في معدلات نمو الفروع بالقيمة السالبة أو القيمة الموجبة وانخفاض في عدد أجهزة الصراف الآلي بالقيمة الموجبة أو القيمة السالبة، وهذا ما يعني تسجيل ارتفاعات في معدلات الفائدة نتيجة الانخفاض المسجل في معدلات نمو المعروض النقدي التي تؤدي إلى تراجع وتيرة الاستثمار للقطاع الخاص مما ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي.

ورغم القيّم الموجبة لمعدلات نمو مؤشرات الشمول المالي إلّا أنّها أثرت بشكل سلبي على مؤشر **Z-Score**، وهذا راجع لعدم توفر الشّرطين وهي العلاقة العكسية بين معدل نمو المعروض النقدي ومعدل نمو الائتمان وبين معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي ومعدل نمو عدد المقترضين مع الارتفاع الموجب لمعدل نمو عدد الفروع.

ثالثا: حالة تعارض النتائج

- **حسب أبعاد الشمول المالي**

الجدول (34): حالات تعارض نتائج مؤشر Z-Score حسب أبعاد الشمول المالي

	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
	بعد الوصول المالي		بعد الاستخدام المالي	بعد العمق المالي	
ارتفاع/انخفاض مؤشر Z-Score	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة
	↙	+	↙	+	↗	+
	↗	+	↙	+	↗	+

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

يتبين من خلال الجدول ما يلي:

إنّ الارتفاعات الموجبة للعمق المالي التي تعمل على ضخ السيولة في الاقتصاد مع زيادة حجم الخدمات المالية المقدمة لها، والانخفاض في معدلات نمو عدد المقترضين، وكذا الرفع أو الانخفاض من معدلات نمو الوصول المالي بقيم موجبة يؤدي إمّا لانخفاض أو ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي، وهذا راجع لاحتمالين:

الاحتمال الأول:

- ✓ **الحالة (1)**: أنّ قيمة الانخفاض في معدلات نمو بعد الوصول المالي في حالة ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي **أكبر** من قيمة الانخفاض في معدلات نمو بعد الوصول المالي في حالة انخفاض مؤشر الاستقرار المالي، وقيمة الارتفاع في معدلات نمو بعد العمق المالي في حالة ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي **أقل** من قيمة الارتفاع في معدلات نمو بعد الوصول المالي في حالة انخفاض مؤشر الاستقرار المالي؛
- ✓ **الحالة (2)**: أنّ قيمة الانخفاض في معدل نمو عدد المقترضين في حالة ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي **أكبر** من معدل نمو عدد المقترضين في حالة انخفاض مؤشر الاستقرار المالي؛

الاحتمال الثاني:

✓ وجود متغيرات أخرى عملت على ارتفاع/انخفاض مؤشر الاستقرار المالي.

- **حسب مؤشرات الشمول المالي**

الجدول (35): حالات تعارض نتائج مؤشر Z-Score حسب مؤشرات الشمول المالي

	بعد الوصول المالي				بعد الاستخدام المالي		بعد العمق المالي			
	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ		معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ		معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ		معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)		معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	
	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة	الحالة	القيمة
ارتفاع/انخفاض مؤشر Z-Score	↗	+	↗	−	↗	+	↙	+	↙	+
	↗	+	↙	−	↗	+	↗	+	↗	+
	↙	−	↗	+	↗	+	↗	+	↗	+
	↗	+	↙	−	↙	+	↗	+	↗	+

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08)، (09)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، (15) و(16).

من خلال الجدول يتّضح:

أنّ النّتائج المسجلة في العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر الاستقرار المالي راجع لوجود متغيرات أخرى عملت على تسجيل هذا التضارب في النتائج.

وتبعًا للنّتائج المتحصل عليها، تمّ إنشاء مصفوفة أُطلق عليها مصفوفة **"M/FI_Z-Score"**، والتي تعرض السيناريوهات الموضحة في الجدول (36) التي تواجهها الدولة في حالة ارتفاع وانخفاض كلّا من مؤشر الاستقرار المالي للدولة ومؤشرات الشمول المالي، حيث يُقدم كل سيناريو للدولة حلولًا لها لمساعدتها في تحسين مستوى الاستقرار المالي وهذا من خلال التحكم في اتجاهات وقيّم معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي.

الجدول (36): مصفوفة "M/FI_Z-Score"

	مؤشرات الشّمول المالي

		انخفاض	ارتفاع
مؤشر الاستقرار المالي Z-Score	انخفاض	التركيز على الرفع من معدلات نمو عدد المقترضين وعدد الفروع في حالة الانخفاض السلبي لمعدلات نمو العمق المالي، وتفادي القيم السالبة لمعدلات نمو مؤشرات الشمول المالي	التركيز على تحسين استقرار النظام المالي من خلال تجنب الارتفاع في معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي بالقيّم الموجبة
	ارتفاع	التركيز على الخفض من معدل نمو عدد المقترضين بالقيمة السالبة، والخفض من معدل نمو أحد بعد العمق المالي بالقيمة الموجبة والآخر بالقيمة السالبة، مع الخفض بالقيمة الموجبة لمعدلات نمو بعد الوصول المالي (أو الخفض الموجب لمعدلات نمو عدد أجهزة الصراف الآلي مع الخفض السالب لمعدلات نمو عدد فروع البنوك التجارية)	التركيز على خفض معدلات نمو عدد أجهزة الصراف الآلي وأحد بعد العمق المالي مع العمل على معرفة اتجاه المتغيرات الضابطة وقيّمها التي تتماشى مع ارتفاع مؤشرات الشمول المالي + التّركيز على العلاقة العكسية بين معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي ومعدل نمو عدد المقترضين وبين معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع ومعدل نمو الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص مع الارتفاع الموجب لمعدل نمو عدد فروع البنوك التجارية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

المطلب الثالث: عرض وتحليل الدّراسات السّابقة

يتّم في هذا المطلب عرض أهم الدّراسات السّابقة التي عالجت نفس الموضوع من حيث المتغيرين (الشمول المالي والاستقرار المالي)، إلاّ أنّها اختلفت فيما بينها في اختيار متغيرات الشّمول المالي، واتّفقت على نفس المتغير التابع مؤشر **Z-Score** للاستقرار المالي.

1- Mr. Hirwa Amatus, Dr. Nasiri Alireza, FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB-SAHARAN AFRICA (SSA), 2015.

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث استخدمت هذه الدراسة تقدير اللوحة الديناميكية لـ: **(GMM)**، وتم الاعتماد على: (35) دولة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة (2004-2011)، المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة هي: بالنسبة للمتغيرات المستقلة تم استخدام حجم الودائع (% من إجمالي الناتج المحلي) وحجم القروض (% من إجمالي الناتج المحلي) تعبيرًا عن الشمول المالي، أمّا المتغير التابع استخدم مؤشر **Z-Score** تعبيرًا عن الاستقرار المالي،

بالإضافة إلى استخدام نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، التضخم والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من قبل البنوك كمتغيرات ضابطة، وتشير النتائج إلى أنّ حجم الودائع تؤثر سلبا على الاستقرار المالي وأنّ حجم القروض لها دور إيجابي على الاستقرار المالي، في حين التضخم والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص فلهما تأثير سلبي على الاستقرار المالي[1].

2- Md. Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis, 2018.

تهدف الورقة إلى معرفة فيما إذا كان الشمول المالي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي في العديد من الدول (217 دولة) خلال الفترة (2001-2013)، باستخدام تقدير اللوحة الديناميكية لـ: **(GMM)**، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في المتغيرات المستقلة المعبرة عن الشمول المالي (عدد المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المقترضين والقروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض) والمتغير التابع المعبر عن الاستقرار المالي **Z-Score** ومجموعة من المتغيرات الضابطة (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)، الأصول المتداولة إلى الودائع وسعر الفائدة الحقيقي والتمويل قصير الأجل)، توصلت الدراسة إلى أنّ متغيرات الشمول المالي لها تأثير إيجابي كبير على الاستقرار المالي، وأنّ النسب العالية للائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) يؤثر سلبيًا على الاستقرار المالي أمّا نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) أثر إيجابيًا على الاستقرار المالي[2].

3- Fatima Muhammad Abdulkarim, Hamisu Sadi Ali, FINANCIAL INCLUSIONS, FINANCIAL STABILITY, AND INCOME INEQUALITY OIC COUNTRIES: A GMM AND QUANTILE REGRESSION APPLICATION,2019.

تتناول هذه الورقة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وعدم المساواة في الدخل في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام تقدير اللوحة الديناميكية لـ: **(GMM)**

[1] Mr. Hirwa Amatus, Dr. Nasiri Alireza, **FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB-SAHARAN AFRICA (SSA)**, The International Journal of Social Sciences, Vol 36, No 1, 30th July 2015, pp 39-49.
https://web.archive.org/web/20180421073637id_/http://tijoss.com/TIjoss%2036th%20Volume/5Amatus.pdf

[2] Md. Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, **Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis**, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 12, Issue 1, 2018, pp 34-46.
file:///C:/Users/admin/Downloads/Does_Financial_Inclusion_Induce_Financial_Stabilit.pdf

والانحدار الكمي **(QR)** لـ: (47) دولة في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2006-2016)، وقد تم استخدام ثلاث مؤشرات كمتغيرات بديلة للشمول المالي وهي: عدد أجهزة الصراف الآلي والتي تقيس عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ التي تقيس مدى توفر الخدمات المصرفية، عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية والتي تمثل عدد الأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي رسمي، أمّا بالنسبة للمتغيرات التابعة تم استخدام متغيرين هما **Z-Score** و **GINI** لتمثيل كلًّا من الاستقرار المالي وعدم المساواة في الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أنّ عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لهما علاقة إيجابية ومعنوية مع الاستقرار المالي عند مستوى معنوية 5% و10% وفيما يخص حسابات الودائع فليس لها أي تأثير على الاستقرار المالي، وعليه كشفت نتائج الدراسة أنّ الشمول المالي له تأثير إيجابي وهام على كل من الاستقرار المالي وعدم المساواة في الدخل، وهذا يعني أنّ زيادة الوصول إلى الخدمات المالية ساعدت في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء فضلًا عن توفير الاستقرار المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي[1].

4- Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries, 2020.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول الآسيوية، وتمت دراسة الارتباط بشكل شامل باستخدام البيانات على مستوى البنوك لـ: (42) دولة في ثلاث سنوات منفصلة (2011-2014-2017) بتطبيق نماذج البيانات اللوحية **Panel data**، وبالاعتماد على بعدين هما بعد استخدام الخدمات المالية وبعد الوصول المالي تعبيرًا عن الشمول المالي، ومؤشر **Z-Score** تعبيرًا عن الاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف بشكل عام للشمول المالي على الاستقرار المالي، وبينت الدراسة أنّ استخدام خدمات الائتمان والدفع لها تأثير مختلط على الاستقرار المالي، واستخدام خدمة الادخار والحساب لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، وبالتالي لا يمكن لجميع استخدامات الخدمات المالية أنْ تدعم الاستقرار المالي في الدول الآسيوية، أمّا بعد الوصول المالي سواءً ديموغرافيا (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100

[1] Fatima Muhammad Abdulkarim, Hamisu Sadi Ali, **FINANCIAL INCLUSIONS, FINANCIAL STABILITY, AND INCOME INEQUALITY OIC COUNTRIES: A GMM AND QUANTILE REGRESSION APPLICATION**, journal of islamic Menetary Economics and Finance, Vol 5, No 2, 2019, pp 419-438.
http://jimf-bi.org/index.php/JIMF/article/view/1069/757

ألف بالغ وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ) أو جغرافيا (عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2) فله تأثير إيجابي على الاستقرار المالي[1].

5- ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، 2020.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي لعينة من (32) مصرف من المصارف الأهلية في القطاع المصرفي في العراق خلال الفترة من النصف الأول من سنة 2016 إلى النصف الثاني من سنة 2018 باستخدام طريقة العزوم المعممة **GMM**، بحيث تم الاعتماد على (05) متغيرات تمثل مؤشرات الشمول المالي والتي تمثل المتغير المستقل (عدد الحسابات المصرفية للأفراد، عدد الحسابات المصرفية للشركات البنكية، عدد فروع البنوك التجارية، الائتمان النقدي للبنك وحجم الودائع في البنوك التجارية)، أمّا المتغير التابع فهو ممثل بـ: **Z-Score** للاستقرار المصرفي، حيث أظهرت النتائج وجود أثر سلبي لعدد فروع البنوك وحجم الودائع على الاستقرار المصرفي، ووجود أثر إيجابي لعدد حسابات الأفراد المصرفية على الاستقرار المصرفي، كما أثبتت الدراسة عدم وجود أي أثر للائتمان النقدي وعدد الحسابات المصرفية للشركات على مؤشر الاستقرار المصرفي[2].

6- Olusegun, T.S et al, Does Financial Inclusion Promote Financial Stability in Nigeria?, March 2021.

تناولت هذه الورقة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في نيجيريا باستخدام تحليل بيانات اللوحة خلال الفترة من الربع الأول من سنة 2014 إلى الربع الرابع من سنة 2018، تم إنشاء مؤشر الشمول المالي باستخدام منهجية **(Sarma)**، تتألف من ثلاث أبعاد تتمثل في الاختراق (عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر لكل 1000 بالغ وعدد حسابات القروض في البنوك التجارية) والتوافر (عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2) والاستخدام (المؤشر

[1] Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, **The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries**, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 7, No 6, 2020, pp 47-59. https://koreascience.kr/article/JAKO202017764018038.pdf

[2] ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق**، Journal of Economics and Agministrative Sciences، المجلد 26، العدد 119، 2020، ص ص 323-344.
https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEASIQ/article/view/1886/2139

المرجح لإجمالي الودائع (% من إجمالي الناتج المحلي)، الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، إجمالي المدفوعات باستخدام القنوات الإلكترونية ومنصات الدفع على شبكة الانترنت (% من إجمالي الناتج المحلي))، تُشير النتائج إلى أنّ الشمول المالي له أثر إيجابي على الاستقرار المالي، مما يعني أنّ المستويات الأعلى من الشمول المالي أدّت إلى ارتفاع الاستقرار المالي، أمّا من حيث البعد، فقد وُجد أنّ للاختراق والإتاحة علاقة إيجابية مع الاستقرار المالي في حين وُجد أنّ الاستخدام له علاقة سلبية مع الاستقرار المالي[1].

7- Duc Hong Vo et al, Financial Inclusion and Stability in the Assian Region Using Bank-Level Data, 2021.

هدفت هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي واستقرار الأسواق المالية وهذا باستخدام مجموعة من البيانات تضم 3071 بنكًا من منطقة آسيا خلال الفترة (2008-2017) ، وقد استخدمت هذه الورقة تقدير اللوحة الديناميكية لـ: **(GMM)**، بالنسبة لمتغيرات الدراسة تتمثل في: المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ، عدد بطاقات الائتمان لكل 1000 بالغ، عدد بطاقات الخصم لكل 1000 بالغ) والمتغير التابع في **Z-Score**، وتوصلت النتائج إلى أنّ ارتفاع مستوى الشمول المالي من خلال توفير الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المالي مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنوك، ومن الممكن أنْ يساعد الشمول المالي في زيادة الإيرادات وخفض التكاليف وتوسيع حصتها في السوق[2].

8- Velenkosini Matsebula, Johannes P S Sheefeni, An Analysis of the Relationship Between Financial Inclusion and Financial Stability in South Africa, 2022.

هدفت الورقة إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في جنوب افريقيا باستخدام طريقة **(ECM)** لتصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية ربع السنوية للفترة (2004-2020)، حيث تم الاعتماد على متغيرين بالنسبة للشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100ألف بالغ)، ومتغير **Z-Score** للاستقرار المالي، وأظهرت النتائج إلى أنّ ارتفاع

[1] Olusegun, T.S.et al, **Does Financial Inclusion Promote Financial Stability in Nigeria?**, Economic and Financial Review, volume 59/1, March 2021, pp 77-99.
https://www.cbn.gov.ng/Out/2022/RSD/Does%20Financial%20Inclusion%20Promote.pdf

[2] Duc Hong Vo et al, **Financial Inclusion and Stability in the Assian Region Using Bank-Level Data**, Borsa Istanbul Review, Vol 21, No 1, 2021, pp 36-43.
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845020300363

مستويات الشمول تؤثر سلبًا وإيجابًا على الاستقرار المالي (تسجيل علاقة إيجابية بين عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ ومؤشر **Z-Score** مع تسجيل علاقة سلبية وغير هامة بين عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ ومؤشر **Z-Score** وأنّ الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي)[1].

9- Emmanuel Anoruo, Felix Afolabi, An Examination of the Effect of Financial Inclusion on Financial Stability: Evidence From a Panel of Ten African Countries, 2023.

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي لـ: (10) دول افريقية (بوتسوانا، الكاميرون، كينيا، مدغشقر، المغرب، موزنبيق، نيجيريا، أوغندا، جنوب افريقيا وزامبيا) باستخدام تقدير اللوحة الديناميكية لـ: **(GMM)** خلال الفترة (2004-2019)، بحيث تم الاعتماد على (06) متغيرات تمثل مؤشرات الشمول المالي (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2، عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، حجم القروض من البنوك التجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)) والتي مثلت ثلاثة أبعاد (التوافر، الوصول والاستخدام) وعليه تمّ بناء مؤشر الشمول المالي باستخدام **PCA** لتحديد أوزان المتغيرات الستة، ومتغير **Z-Score** للاستقرار المالي ومتغيرات ضابطة متمثلة في كل من التضخم والنمو الاقتصادي، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وكبير للشمول المالي على الاستقرار المالي لدول العينة[2].

أمّا ما يُميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة، فالدراسة تبحث عن دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2011-2021) باستخدام نماذج البانل الساكن، فهي بذلك تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية والزمنية، وكذا المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي، حيث تم استخدام:

- **خمس متغيرات تمثل مؤشرات الشمول المالي (متغيرات مستقلة)**: والمتمثلة في:

[1] Velenkosini Matsebula, Johannes P S Sheefeni, **An Analysis of the Relationship Between Financial Inclusion and Financial Stability in South Africa**, Global Journal of Economics and Business, Volume 12, Issue 5, 2022, pp 637-648.
https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-12-5-8.pdf

[2] Emmanuel Anoruo, Felix Afolabi**, An Examination of the Effect of Financial Inclusion on Financial Stability: Evidence From a Panel of Ten African Countries,** Journal of Applied Business and Economics, Vol 25, No 6, 2023, pp 57-72.
https://articlegateway.com/index.php/JABE/article/view/6572/6204

1- **عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ:** يُعبّر هذا المؤشر عن توفر البنية التحتية المالية والتكنولوجية للدولة، وكلما زاد هذا المؤشر كانت الخدمات المالية أكثر توفرًا وسهولة للمواطنين في الوصول إليها، كما أنّ التحسن في البنية التحتية يعكس التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدولة، وتم استخدامه من قبل Fatima Muhammad Abdulkarim and Hamisu Sadi Ali سنة 2019، Manh Hung PHAM and Thi Phuong Linh DOAN سنة 2020، Duc Hong Vo et al سنة 2021، Velenkosini Matsebula and Johannes P S Sheefeni سنة 2022 و Emmanuel Anoruo and Felix Afolabi سنة 2023.

2- **عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ:** يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنى التحتية المصرفية والمالية في المجتمع، ويُستخدم لتقييم مستوى الوصول إلى البنوك والخدمات المالية في الاقتصاد، وزيادة عدد فروع البنوك التجارية مقارنة بعدد البالغين يُظهر توسعًا في البنى التحتية وتحسنًا في الخدمات المالية، ممّا يُسهم في تعزيز الشمول المالي، وتم استخدام هذا المؤشر من قِبل Fatima Muhammad Abdulkarim and Hamisu Sadi Ali سنة 2019، Manh Hung PHAM and Thi Phuong Linh DOAN سنة 2020، ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي سنة 2020، Duc Hong Vo et al سنة 2021، Velenkosini Matsebula and Johannes P S Sheefeni سنة 2022 و Emmanuel Anoruo and Felix Afolabi سنة 2023.

3- **عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ:** يُعدّ هذا المؤشر مهمًا بالنسبة للشمول المالي، فهو يعكس مدى توفر الخدمات المالية والإقراض لجميع الفئات السكانية، وزيادة هذا المؤشر دليل على التحسن في الشمول المالي وتوفر الفرص الاقتصادية.

4- **المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي):** يعكس هذا المؤشر حجم النظام المالي الرسمي ودوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية، فعندما يكون حجم النظام المالي أكبر فإنه يزيد من إمكانية توجيه الموارد المالية (المدّخرات) نحو القطاعات الأكثر إنتاجية. وتم استخدامه من قبل Md. Nur Alam Siddik and Sajal Kabiraj سنة 2018.

5- **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)**: يُعبّر هذا المؤشر عن مدى كفاءة توجيه الموارد، حيث يظهر أنّ القطاع الخاص عادة ما يكون قادرًا على استخدام الأموال بشكل أكثر فاعلية وإنتاجية مقارنة بالقطاع العام. وتم استخدامه من قِبل Mr. Hirwa Amatus and Dr. Nasiri Alireza سنة 2015، Md. Nur Alam Siddik and Sajal Kabiraj سنة 2018، Olusegun, T.S.et al سنة 2021 و Velenkosini Matsebula and Johannes P S Sheefeni سنة 2022.

- **المتغير Z-Score لتمثيل الاستقرار المالي (متغير تابع)**: ويُعدّ هذا المتغير من أهم المؤشرات لقياس الاستقرار المالي باعتباره مؤشرًا أكثر دقة ومُختبر وصفيًا وإحصائيًا، وهو ما أثبتته دراسة Samrony Eka Fauzi et al سنة 2021، وتمّ استخدامه كمؤشر للاستقرار المالي من قبل الباحثين في جميع الدراسات التي ذُكرت سابقا.

خلاصة الفصل:

احتلّ الاستقرار المالي مركز الصّدارة لكل الجهات الحكومية، المالية والاقتصادية على المستوى الدّولي أو على المستوى المحلي ومن بينها الدّول العربية، حيث سعت الدّول العربية إلى الاهتمام البالغ بمؤشرات الاستقرار المالي وذلك لمواجهة جميع التّحديات المالية التي يُواجهها القطاع المالي، وهذا من خلال العمل على تطوير مقياس كمّي يُعبّر عن حالة النّظام المالي بحيث اختلفت منهجية إعداده بين الدّول العربية، وهذا راجع لطبيعة النظام المالي لكل دولة، ويعتبر مؤشر **Z-Score** للاستقرار المالي المقياس الكمّي الموّحد بين جميع الدّول، وعلى هذا الأساس تمّ الاعتماد عليه لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، كون مؤشرات الشمول المالي تعمل على توضيح مدى تمتع القطاع المالي بالحيوية والنشاط.

ولمعرفة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، تمّ التّوصل إلى مصفوفة أُطلق عليها مصفوفة **"M FI_Z-Score"/**، التي بيّنت السيناريوهات التي تواجهها الدولة في الحالات التي يتم فيها ارتفاع/انخفاض مؤشر **Z-Score** من خلال اتجاهات (ارتفاع/انخفاض) وقيّم (موجبة/سالبة) معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي، حيث أوضحت معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 ألف، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدّم إلى القطاع الخاص إلى (% من إجمالي الناتج المحلي)) دورها الفاعل في التأثير على مؤشر **Z-Score.**

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدّول العربّية خلال الفترة (2011–2021)

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل دراسة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية محل الدراسة (دول ذات مستوى شمول مالي مرتفع، دول ذات مستوى شمول مالي متوسط ودول ذات مستوى شمول مالي ضعيف) خلال الفترة (2011-2021)، باستخدام نماذج البانل الساكن باعتبارها أهم منهجية في الاقتصاد القياسي المتبعة في التحليل.

ومن خلالها سيتم عرض هذه المنهجية والتي تُعدّ من أهم المناهج التي تدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، لنتعرف من خلالها مدى الأثر الذي يلعبه الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2011-2021)، وتحليل هذه النتائج ومناقشتها، ومحاولة ربط هذه النتائج بنتائج الفصل التحليلي.

وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل؛

المبحث الثاني: متغيرات ونماذج الدراسة؛

المبحث الثالث: اختيار نموذج الدراسة الملائم وتحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

سيتم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم منهجية في الاقتصاد القياسي المتبعة في التحليل والتي تشمل على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بمعطيات السلة (بيانات البانل **"Panel Data"**) المستخدمة في تقديرها، وهذا من أجل دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي كون هذه المنهجية تدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل

تُعدّ بيانات البانل من أهم النماذج التي لاقت اهتمامًا كبيرًا في الدراسات الاقتصادية، وذلك لكونه النموذج الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر التغير في الزمن بالإضافة إلى أثر التغير في المشاهدات المقطعية.

أولا: تعريف بيانات البانل "Panel Data"

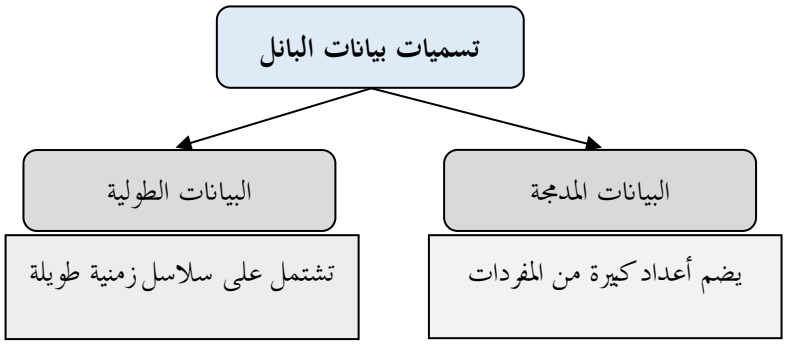
هو عبارة عن تجميع الملاحظات في شكل مقطع عرضي للأسر، البلدان والشركات وغيرها لعدة فترات زمنية، وهذا من خلال مسح عدد من الأسر أو الأفراد ومتابعتهم بمرور الوقت[1]، وهي بالتالي تجمع بين خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الفترة الزمنية.

تعمل البيانات المقطعية على وصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، أما بيانات السلاسل الزمنية فهي تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[2].

[1] Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data "Third Edition",** 2005, p 1. https://library.wbi.ac.id/repository/27.pdf

[2] بدراوي شهيناز، **تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية –دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (2012–1980)**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص 201. http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7716/1/regimes-change-croissance-economique-pays-sous-developpes.Doc.pdf

الشكل (44): تسميات بيانات البانل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Edward W. Frees, **Longitudinal and Panel Data: Analysis and Application in the Social Sciences**, cambridge university press, New York, United States of America, 2004, p 02.

https://lunarintcollege.edu.et/wp-content/uploads/2022/07/Edward_W._Frees_Longitudinal_and_Panel_Data_AnaBookFi.org_.pdf

ثانيا: أهمية بيانات البانل

تُعدّ بيانات البانل ذي أهمية كبيرة كونها تتميز بإعطاء نتائج أكثر دقة، وهذا لأخذها بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية بالإضافة إلى البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف (بعد زمني وبعد فردي)، وفيما يلي أهم النقاط البالغة التي ذكرها **Baltagi** حول أهمية بيانات البانل:

- ✓ ضبط عدم التجانس الفردي، حيث تُشير بيانات السلاسل المقطعية إلى أنّ الأفراد أو الشركات أو الدول غير متجانسة وأنّ دراسات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية لا تتحكم في هذا التباين بل تخاطر للحصول على نتائج متحيزة؛
- ✓ تعمل بيانات البانل على توفير بيانات أكثر دقة والمزيد من التباين، درجات الحرية والكفاءة بالإضافة إلى علاقة خطية أقل بين المتغيرات؛
- ✓ تكون بيانات البانل أكثر ملاءمة لدراسة ديناميكيات التغيير وهذا بدراسة المقطع العرضي المتكرر للملاحظات؛

- ✓ بيانات السلاسل المقطعية تكون أكثر قدرة على تحديد وقياس التأثيرات التي لا يمكن اكتشافها ببساطة في المقطع العرضي الخالص أو بيانات السلاسل الزمنية البحتة فإنّ بيانات البانل الوحيدة التي يمكن التمييز بين هذه الحالات[1]؛
- ✓ تسمح نماذج بيانات البانل ببناء واختبار نماذج سلوكية أكثر تعقيدًا من بيانات المقطع العرضي المحض أو السلاسل الزمنية؛
- ✓ إنّ إتاحة البيانات لعدّة وحدات عن طريق استخدام بيانات البانل يعمل على التقليل من التحيز الناتج من تجميع الأفراد في مجاميع واسعة[2].

ثالثا: أنواع بيانات البانل

يمكن تقسيم بيانات البانل إلى ما يلي:

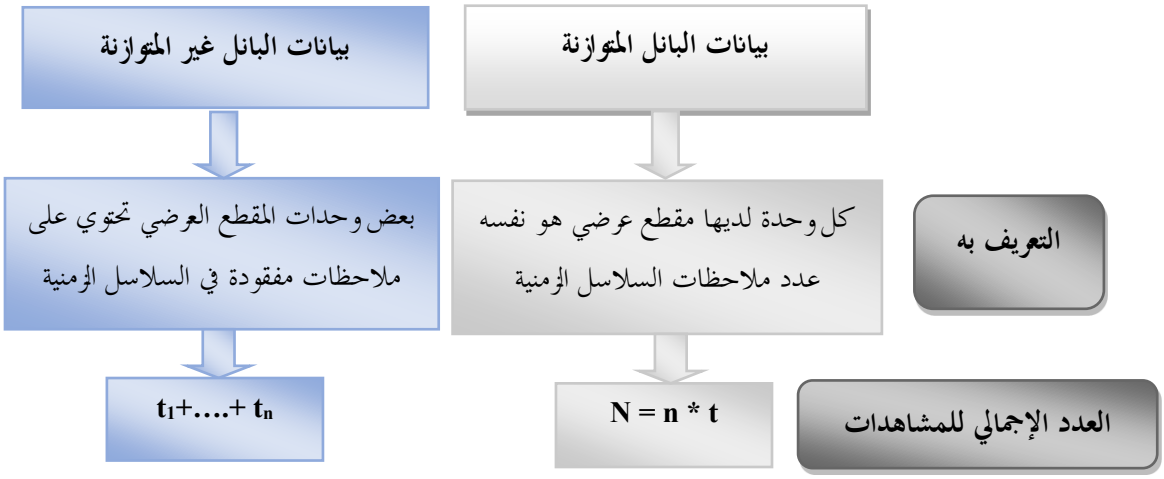
1- بيانات البانل المتوازنة وبيانات البانل غير المتوازنة

وللتعرف أكثر على بيانات البانل المتوازنة وبيانات البانل غير المتوازنة وللتفريق بين النوعين تم توضيح ذلك في الشكل التالي:

[1] Damodor N. Gujarati**, Basic of econometrics, Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies**, USA, 2004, pp 637-638.
http://eprints.stiperdharmawacana.ac.id/180/1/Basic%20Econometrics%20-%20Gujarati.pdf

[2] دامودار جيجاراتي، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، **الاقتصاد القياسي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 825.

الشكل (45): الفرق بين بيانات البانل المتوازنة وبيانات البانل غير المتوازنة



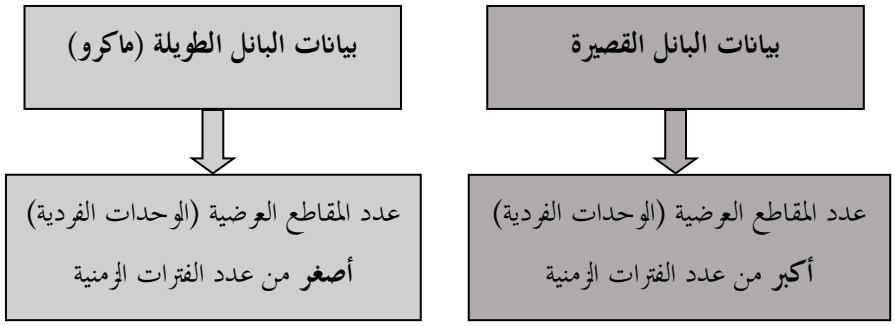
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بن التومي إيمان، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل–**، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، 2021/2020، ص 145.

https://dspace.univ-bba.dz/handle/123456789/3627

2- بيانات البانل القصيرة وبيانات البانل الطويلة

يمكن توضيح الفرق بين بيانات البانل القصيرة وبيانات البانل الطويلة في الشكل التالي:

الشكل (46): الفرق بين بيانات البانل القصيرة وبيانات البانل الطويلة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بن التومي إيمان، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل–**، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، 2021/2020، ص 146.

https://dspace.univ-bba.dz/handle/123456789/3627

المطلب الثاني: نماذج بيانات البانل

تتعدد نماذج بيانات البانل والمتمثلة في ثلاث نماذج رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، والتي يتم التطرق إليهم في هذا المطلب.

أولا: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regession Model (PRM)

يُعدّ نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل وهذا كون جميع المعاملات $\beta_{0(i)}$ و $\beta_{(j)}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية فهو بذلك يُهمل أي تأثير للزمن.

وتُعطى معادلة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية:

$$\gamma it = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \; X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad \ldots(1)$$

$$i=1,2,\ldots\ldots\ldots,N \;/\; t=1,2,\ldots\ldots\ldots,T$$

حيث أنّ:

$$E(\varepsilon_{it})=0$$

$$var(\varepsilon_{it})=\delta_{\varepsilon}^{2}$$

يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (1)، وهذا بعد ترتيب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N*T) [1].

ثانيا: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)

[1] شروق عبد الرضا السباح وآخرون، **قياس تأثير أعداد النخيل على معدلات التمور باستخدام نماذج البيانات المقطعية Panel Data Models**، Wraith Scientific Journal، المجلد 3، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول، جوان 2021، ص 217.
https://www.iasj.net/iasj/download/174995985dcfc970

إنّ الهدف من نموذج التأثيرات الثابتة هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، وهذا من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وهذا يعني معاملة حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع[1].

ويمكن إعطاء صيغة نموذج التأثيرات الثابتة بالشكل التالي:

$$\gamma it = \beta_{0(i)} + \sum^{k}_{j=1} \beta_j \ X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \ldots(2)$$

$$i=1,2,\ldots\ldots\ldots ,N \ / \ t=1, 2, \ldots\ldots\ldots,T$$

حيث أنّ:

$$E(\varepsilon_{it})=0$$

$$var\ (\varepsilon_{it})=\delta_{\varepsilon}^{2}$$

ويُقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأنّ المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وأنّ التغير يكون فقط في مجاميع البيانات المقطعية.

ولأجل تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تُستخدم متغيرات وهمية بقدر **(N-1)**، وهذا لتجنب التعددية الخطية التامة ثم تُستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

يُطلق على نموذج التأثيرات الثابتة مصطلح نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية وهذا بعد إضافة المتغيرات الوهمية **D** وعليه تصبح صيغة المعادلة بالشكل الآتي:

$$\gamma it = \alpha_1 + \sum^{N}_{d=2} \alpha_d D_d + \sum^{k}_{j=1} \beta_j \ X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \ldots(3)$$

[1] مصعب عبد العالي ثامر، عدنان فرحان عبد الحسين، **تحليل وقياس مؤشرات تنافسية القطاع السياحي في دول مختارة للمدة (2007–2019) باستخدام نماذج Panel Data**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 68، مارس 2023، ص 142.
https://www.iasj.net/iasj/download/e5b83380bbaceb60

i=1,2,……. ,N / t=1, 2, …….,T

حيث أنّ:

β_0 : يمثل التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع $^{1}\alpha_1 + \sum^{N}_{d=2} \alpha_d D_d$

ثالثا: نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM)

يُعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجًا ملائمًا في حالة وجود خلل في أحد فروض نموذج التأثيرات الثابتة، ويعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقدار μ أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad \ldots(4)$$

i = 1,2,…..,N

وبعد تعويض المعادلة (4) في المعادلة (2) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالصيغة التالية:

$$\gamma it = \mu + \sum^{k}_{j=1} \beta_j \; X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots(5)$$

i=1.2…….N / t=1.2…….T

حيث أنّ:

v_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية **i**.

كما يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية اسم نموذج مكونات الخطأ وهذا كونه يحوي على مركبين للخطأ (ε_{it} , v_i).

[1] مصعب عبد العالي ثامر، عدنان فرحان عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 142-143.

ولتقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة **FGLS**[1].

المطلب الثالث: المفاضلة بين نماذج بيانات البانل عن طريق اختبارات التحديد

بعد التعرف إلى بيانات البانل وأهميتها البالغة في الدراسات الاقتصادية بالإضافة إلى أنواع النماذج الرئيسية المستخدمة، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كيفية المفاضلة بين هذه النماذج عن طريق ما يُسمى باختبارات التحديد.

أولا: اختبار Ficher

يتم الاعتماد على **اختبار Ficher** للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وقد وضع هذا الاختبار لاختبار فرضية نوع النموذج الذي يجب استخدامه للبيانات المزدوجة حسب الفرضية التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

يتم الاستعانة في هذه الحالة باختبار **Ficher** المقيد ويتم صياغته كما يلي:

$$\mathbf{F(n-1,nT-n-K)} = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(n-1)}{(1-R^2_{FEM})/(nT-n-K)}$$

حيث:

K: عدد المعلمات المقدرة؛

R_{FEM}: معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة؛

[1] زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، 2012، ص ص 272-274.

https://www.iasj.net/iasj/download/4dc2f16583e31196

R_{PRM}: معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول (37): المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام

اختبار Ficher test

المقارنة بين القيمة الإحصائية وقيمة مربع كاي الجدولية	النموذج الملائم
القيمة الإحصائية > قيمة مربع كاي الجدولية	نموذج الانحدار التجميعي
القيمة الإحصائية < قيمة مربع كاي الجدولية	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: William H. Greene, **Econometric Analysis**, Pearson Education Limited, International Edition, Seventh Edition, United States of American, 2012, p 403.

file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/William_H_Greene-Econometric_Analysis-Prentice.pdf

ثانيا: اختبار Hausman

يتم الاعتماد على اختبار **Hausman** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وعليه تم وضع هذا الاختبار لاختبار فرضية نوع النموذج الذي يجب استخدامه للبيانات المزدوجة حسب الفرضية التالية[1]:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم (يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة)

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم (يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية)

وتعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار على النحو التالي:

$$H = (\hat{B}_{FEM} - \hat{B}_{REM})' \, [VAR\,(\hat{B}_{FEM}) - VAR\,(\hat{B}_{REM})]^{-1} \, (\hat{B}_{FEM} - \hat{B}_{REM}) \sim X^2$$

حيث تمثل:

$VAR\,(\hat{B}_{FEM})$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة؛

[1] Jeffrey M. Wooldridge, **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data**, First published, The MIT press, London, 2002, p 288.
https://ipcig.org/evaluation/apoio/Wooldridge%20-%20Cross-section%20and%20Panel%20Data.pdf

VAR ($\widehat{B}_{REM}$): مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية[1].

الجدول (38): المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية باستخدام اختبار Hausman

المقارنة بين القيمة الإحصائية وقيمة مربع كاي الجدولية	النموذج الملائم
القيمة الإحصائية > قيمة مربع كاي الجدولية	نموذج التأثيرات العشوائية
القيمة الإحصائية < قيمة مربع كاي الجدولية	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Marno.Vebeek, **A Guide to Modern Econometrics**, Fifth Edition, John Wiley & Sons Inc, United States of America, 2017, p 394.

https://thenigerianprofessionalaccountant.files.wordpress.com/2013/04/modern-econometrics.pdf

ثالثا: اختبار مضاعف Lagrange (اختبار Pagan and Breusch)

يتم الاعتماد على اختبار **مضاعف Lagrange** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي وهو عبارة عن اختبار وجود التأثيرات العشوائية ويدرس هذا الاختبار حالتين هما كالتالي:

1- اختبار التأثيرات العشوائية في حالة نموذج الأفراد

يعتمد اختبار مضاعف **Lagrange** المتعلق بالأخطاء $\hat{u}_{it}$ الناتجة عن طريق المربعات الصغرى بحيث يكون اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي[2]:

$H_0 : \sigma_u^2 = 0$ (ou corr $[\eta_{i,t}\ \eta_{i,t}] = 0$)

$H_1 : \sigma_u^2 \neq 0$

وبالتالي فإنّ الصيغة الإحصائية لهذا الاختبار معرفة كالتالي:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2} - 1\right)^2 \longmapsto X_1^2$$

[1] ريسان عبد الامام زعلان وآخرون، **استعمال أسلوب Panel Data لقياس أثر بعض العوامل على الأمان المصرفي (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 35، 2020، ص 323.
https://portal.arid.my/Publications/214640a6-3435-48e3-bc09-1b9d1a8eff72.pdf

[2] William H. Greene, **Op.cit**, p 300.

مع العلم أنّ هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة.

2- اختبار التأثيرات العشوائية في حالة نموذج الزمن

لاختبار وجود أو عدم وجود التأثيرات العشوائية سنتبع نفس الخطوات السابقة، وعليه سيكون اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة كالتالي:

$H_0 : \sigma_\lambda^2 = 0$

$H_1 : \sigma_\lambda^2 \neq 0$

وبالتالي فإنّ الاختبار معرف كالآتي:

$$LM = \frac{nT}{2(n-1)} \left(\frac{\sum_{t=1}^{T} (\sum_{i=1}^{n} \hat{u}_{it})^2}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \longmapsto X_1^2 \quad / \quad X_1^2 = 3.84$$

مع العلم كذلك أنّ هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة.

الجدول (39): المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي باستخدام اختبار مضاعف Lagrange

المقارنة بين LM و X_1^2	النموذج الملائم
LM > 3.84	نموذج التأثيرات العشوائية
LM < 3.84	نموذج الانحدار التجميعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عيشاوي علي، **محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2018/2017، ص 155.

المبحث الثاني: متغيرات ونماذج الدراسة

نحاول من خلال هذا المبحث تحديد عينة ومتغيرات الدراسة، وكذا الدراسة الإحصائية الوصفية من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، تحليل معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات وكذا تقدير النماذج الثلاث لنموذج البانل الساكن.

المطلب الأول: عينة ومتغيرات الدراسة

يتم في هذا المطلب استعراض عينة الدراسة المكونة من عينة من الدول العربية والتي تم اختيارها على حسب مستويات الشمول المالي على امتداد الفترة الزمنية من 2011 إلى 2021، بالإضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة.

أولا: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الدول العربية والتي عددها (09) دول (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، الجزائر، لبنان، تونس، موريتانيا وجيبوتي)، وتوقف اختيار هذه الدول لتوفر البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة على حسب مستويات الشمول المالي (مستوى شمول مالي مرتفع، مستوى شمول مالي متوسط ومستوى شمول مالي منخفض) خلال الفترة 2011-2021، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (40): عينة دول الدراسة

الرقم	الدولة	مستوى الشمول
1	الإمارات	مستوى شمول مالي مرتفع
2	السعودية	
3	الكويت	
4	قطر	
5	الجزائر	مستوى شمول مالي متوسط
6	لبنان	
7	تونس	

8	موريتانيا	مستوى شمول مالي منخفض
9	جيبوتي	

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: متغيرات الدراسة

تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المفسرة لبناء نموذج قياسي حول أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي للدول العربية خلال الفترة "2011-2021"، بحيث تم تجميع بيانات المتغير المستقل من موقع "**البنك الدولي**" https://data.albankaldawli.org/indicator/ وبيانات المتغير التابع من الموقع **"tradingeconomics"** https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html، وقد تمّ الاعتماد على خمسة مؤشرات هامة لقياس الشمول المالي تُمثل 3 أبعاد (الوصول المالي، الاستخدام المالي والعمق المالي) ومؤشر واحد لقياس الاستقرار المالي هو: Z-Score في الدول محل الدراسة وفق ما تمليه الأدبيات، والجدول الموالي يلخص أبعاد كل متغير وترميزه:

الجدول (41): متغيرات الدراسة

المتغيرات الرئيسية		المتغيرات الفرعية	الترميز	نوع المتغير
مؤشرات الشمول المالي	بعد الوصول المالي	عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	**ATM**	مستقل
		عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	**CBK-BRCH**	
	بعد استخدام الخدمات المالية	عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)	**CBK-BRWR**	
	بعد العمق المالي	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	**LBL-BNNY**	
		الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	**AST**	
مؤشر الاستقرار المالي		مؤشر **Z-Score**	**Z-Score**	تابع

المصدر: من إعداد الطالبة

وعليه يمكن توضيح النموذج الرياضي للدراسة عن طريق العلاقة التالية:

$$\textbf{Z-Score}_{it} = \alpha + \beta_1\,\textbf{ATM} + \beta_2\,\textbf{CBK-BRCH} + \beta_3\,\textbf{CBK-BRWR} + \beta_4\,\textbf{LBL-BNNY} + \beta_5\,\textbf{AST} + \varepsilon_{it} \quad / \quad i = 1\ldots\ldots 9 \;,\; t = 1\ldots\ldots 11$$

حيث:

i: عدد الدول؛

t: عدد السنوات؛

Z-Score: مؤشر الاستقرار المالي؛

ATM: عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)؛

CBK-BRCH: عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)؛

CBK-BRWR: عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)؛

LBL-BNNY: المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)؛

AST: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)؛

$\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معلمات النموذج؛

ε_{it}: الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المكونة للنموذج (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)، بالإضافة إلى مصفوفة الارتباط لدراسة الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من جهة، والمتغيرات المستقلة فيما بينها من جهة ثانية.

أولا: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول (42): الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

	Mean	Std.Dev	Max	Mini
Z-Score	21,8290	5,2303	38,68	10,35
ATM	37,6437	24,3963	81,2147	3,1033
CBK-BRCH	11,9488	5,9540	25,9958	4,2472
CBK-BRWR	188,4989	138,4203	543,121	17,9355
LBL-BNNY	89,8732	59,6588	260,618	19,7485
AST	58,0461	31,7937	138,858	13,7159

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (18)

من خلال الجدول (42) نلاحظ أنّ بالنسبة لـ:

- **مؤشر الاستقرار المالي Z-Score:** بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار المالي 21.82 نقطة، بينما انحرافه المعياري بلغ 5.23 نقطة، وهي قيمة متوسطة ليست بكبيرة نسبيًا، وهذا يُشير إلى قرب قيم المؤشر من متوسطها الحسابي، خاصة أنّ عينة الدراسة تتشكل من دول تختلف من حيث الأنظمة المالية والمصرفية وبالأخص بين الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع والدول ذات مستوى شمول مالي منخفض، كما سجل مؤشر الاستقرار المالي تذبذبًا بين أعلى قيمة له قُدرت بـ: 38.68 نقطة حققتها دولة تونس سنة 2021، وأدنى قيمة له قُدرت بـ: 10.35 نقطة لدولة جيبوتي سنة 2017.
- **عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ "ATM"**: قدّر المتوسط الحسابي لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بـ: 37.64، وبانحراف معياري قدره 24.39 لكل 100 ألف بالغ، مع تسجيل أعلى قيمة بدولة الكويت سنة 2021 والتي قُدرت بـ: 81.21 لكل 100 ألف بالغ، أمّا أدنى قيمة فقد سُجلت بدولة جيبوتي سنة 2011 والتي قُدرت بـ: 3.10 لكل 100 ألف بالغ، وما يمكن ملاحظته بخصوص مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي أنّ قيمة الانحراف المعياري لهذا المؤشر بالنسبة لعينة الدراسة كبيرة نسبيًا، وأيضا وجود فروق كبيرة بين أعلى قيمة لدولة الكويت والتي تنتمي إلى الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع، وأدنى قيمة لدولة جيبوتي التي تنتمي إلى الدول ذات مستوى شمول مالي منخفض.

- **عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ "CBK-BRCH"**: بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ) 11.94، كما قُدّر انحرافه المعياري بـ: 5.95 لكل 100 ألف بالغ، وبالنسبة لأعلى قيمة لهذا المؤشر فقد سُجلت بدولة لبنان سنة 2011 والتي قدرت بـ: 25.99 لكل 100 ألف بالغ، أمّا أدنى قيمة فسجلت بدولة موريتانيا سنة 2011 والتي قدرت بـ: 4.24 لكل 100 ألف بالغ.
- **عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ "CBK-BRWR"**: قُدّر المتوسط الحسابي لمؤشر عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بـ: 188.49، وبانحراف معياري قدره 138.42 لكل 1000 بالغ، وهي قيمة مرتفعة نسبيًا تُشير إلى وجود فروق لدى عينة الدراسة بالنسبة لهذا المؤشر، كما سجل هذا المؤشر تذبذبًا بين أعلى قيمة والتي قدرت بـ: 543.12 لكل 1000 بالغ، حيث سُجلت بدولة الإمارات سنة 2021، وأدنى قيمة التي قُدرت بـ: 17.93 لكل 1000 بالغ بجيبوتي سنة 2011.
- **المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) "LBL-BNNY"**: بلغ متوسط المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) 89.87%، بانحراف معياري قدره 59.65%، وهي قيمة مرتفعة تُشير إلى وجود تشتت في قيم هذا المؤشر لدى عينة الدراسة، كما سُجلت أعلى قيمة لمؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع بدولة لبنان سنة 2017 حيث قُدرت بـ: 260.61%، أما أدنى قيمة فسُجلت بدولة موريتانيا سنة 2011 بـ: 19.74%.
- **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) "AST"**: قُدّر المتوسط الحسابي لمؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) 58.04%، بانحراف معياري 31.79%، كما سُجلت أعلى قيمة بدولة قطر سنة 2020 حيث قُدرت بـ: 138.85%، أما أدنى قيمة فسجلت بدولة الجزائر سنة 2011 وقُدرت بـ: 13.71%.

وترجع هذه الفروق إلى اختلاف الأنظمة المالية بين مختلف الدول محل الدراسة.

ثانيا: الارتباط بين متغيرات الدراسة

تُشير مصفوفة الارتباط إلى الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، نعتمد في هذه الدراسة على معامل ارتباط **Pearson** لتحليل هذه الارتباطات، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (43): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	Z-Score	ATM	CBK-BRCH	CBK-BRWR	LBL-BNNY	AST
Z-Score	1	-	-	-	-	-
ATM	0.0253	1	-	-	-	-
sig	0.8035					
CBK-BRCH	0.3191	0.2156	1	-	-	-
sig	0.0013	0.0321				
CBK-BRWR	0.3438	0.6419	0.3691	1	-	-
sig	0.0005	0.0000	0.0002			
LBL-BNNY	-0.2332	0.1322	0.6197	0.2044	1	-
sig	0.0202	0.1919	0.0000	0.0424		
AST	0.1096	0.6222	0.6903	0.6729	0.6152	1
sig	0.2803	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (19)

نلاحظ من خلال الجدول (43) أنّ معاملات الارتباط بين المتغير التابع "مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score**" والمتغيرات المستقلة **"ATM, CBK-BRCH, CBK-BRWR, LBL-BNNY, AST"** كلها ذات شدة ضعيفة إلى متوسطة، حيث بلغت أكبر قيمة لها 0,34 وكانت بين المتغير التابع **"**مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score"** و"عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ **CBK-BRWR**"، وهو ارتباط طردي

متوسط الشدة، كما أنّه معنوي عند (1%)، ممّا يعني أنّ زيادة عدد المقترضين يعكس شمولًا ماليًا أكبر ومنه تمكن المزيد من الأفراد من الوصول إلى التمويل، وبالتالي زيادة الاستثمار ممّا يساهم في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، يليه معامل الارتباط بين المتغير التابع **"Z-Score"** و"عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ **CBK-BRCH**" الذي بلغ 0,31 وهو كذلك ارتباط طردي متوسط الشدة ومعنوي عند (1%)، وهذا يعني أنّ زيادة عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ يعزز الشمول المالي من خلال الوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي تمكن الأفراد من إدارة أموالهم بشكل أكثر فعالية ممّا يُعزز الاستقرار المالي.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا وجود ارتباط عكسي ضعيف ومعنوي عند مستوى (1%) بين المتغير التابع "مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score**" و"المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) **LBL-BNNY**" والتي بلغت –0.23، وهذا يعني أنّ زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى استثمارات غير منتجة وكذا إلى ارتفاع التضخم مما تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي.

بينما معاملات الارتباط بين المتغير التابع "مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score**" و"عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ **ATM**" و"الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) **AST**" فكانت ارتباطات ضعيفة بلغت 0,02 و0,10 على التوالي، ولكنها غير معنوية.

أمّا بالنسبة لمعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فكانت كالتالي:

- وجود ارتباطات إيجابية ومعنوية من ضعيفة إلى متوسطة بين كل من المتغير المستقل "عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ **ATM**" والمتغيرات المستقلة **(CBK-BRCH, CBK-BRWR, AST)** وتراوحت بين 0,21 و0,64.
- وجود ارتباطات إيجابية ومعنوية بين كل من المتغير المستقل "عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ **CBK-BRCH**" والمتغيرات المستقلة **(CBK-BRWR, LBL-BNNY, AST)** تراوحت بين 0,36 و0,69.
- وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين كل من المتغير المستقل "عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ **CBK-BRWR**" والمتغيرات المستقلة **(LBL-BNNY, AST)** بلغت 0,20 و0,67 على التوالي.

- وجود ارتباط إيجابي قوي ومعنوي بين المتغير المستقل "المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) **LBL-BNNY**" والمتغير المستقل **(AST)** بلغت 0,61.
- وجود ارتباط إيجابي ولكنه غير معنوي بين المتغير المستقل "عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ **ATM**" والمتغير المستقل (**LBL-BNNY**).

ثالثا: مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد أو ما يُعرف بالتعدد الخطي، وتحدث هذه المشكلة بين المتغيرات المستقلة فقط، كما أنّ هذه المشكلة تظهر بشكل واضح وقوي في النماذج التي تعتمد على بيانات السلسلة الزمنية (خاصة البيانات القليلة) وكذا في البيانات المقطعية ولكن بنسبة قليلة، حيث تحدث مثلًا عندما يتجه أحد المتغيرات المستقلة بزيادة فيتجه المتغير الآخر بنفس السلوك فيظهر ارتباط قوي بينهما ويتشكل الارتباط الخطي وتصبح مقدرات النموذج غير حقيقية وغير ممثلة للواقع التطبيقي وتكون معارضة لما تفترضه النظرية الاقتصادية، وبالتالي تصبح نتائج التقدير في اتخاذ القرار الاقتصادي غير صائبة[1].

ولهذا فعند دراسة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة، لاحظنا وجود ارتباط قوي للمتغير المستقل **AST** مع المتغيرات المستقلة الأخرى مقارنة بالمتغيرات الأخرى، لذا سنلجأ في هذه الحالة إلى الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة **VIF**.

الجدول (44): مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

Variable	VIF
AST	**5.24**
CBKBRCH	**2.34**
ATM	**2.29**
CBKBRWR	**2.28**
LBLBNNY	**2.15**
Mean VIF	**2.86**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (20).

[1] عدنان داود محمد العذاري، **الاقتصاد القياسي نظرية وأداء وتجارب**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص ص 141-142.

من خلال الجدول (44)، نلاحظ أنّ قيمة **VIF** للمتغيرات المستقلة **CBKBRWR, LBLBNNY, CBKBRCH, ATM** هي: 2.34، 2.29، 2.28 و2.15 على التوالي وهي أقل من 5، ومنه لا يوجد مشكل للارتباط الخطي المتعدد بين هذه المتغيرات المستقلة، أمّا بالنسبة لـ: **AST** فقيمة **VIF>5** ولكنها أقل من 10، ولهذا نستطيع القول أنها مقبولة وأنه لا يوجد مشكل ارتباط خطي متعدد بين **AST** وبين المتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أنّ **Mean VIF=2.86** وهو أقل من 5، وعليه في المجمل ليست هناك مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة

يتم في هذا المطلب تقدير نماذج البانل الساكن والمتمثلة في ثلاثة نماذج: تقدير نموذج الانحدار التجميعي، تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وتقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

أولا: تقدير نموذج الانحدار التجميعي

يعتمد نموذج الانحدار التجميعي على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير، حيث تُعطى معادلة نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية:

$$\gamma it = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ...(1)$$

$$i=9 \qquad t=11$$

أمّا نتائج تقدير النموذج فهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (45): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغير التابع: Z-Score	i=9	t=11	عدد المشاهدات=99
المتغيرات التفسيرية	المعامل		الاحتمال
C (الثابت)	19,6545		0,000
ATM	-0,0576		0,016
CBK-BRCH	0,5993		0,000
CBK-BRWR	0,0179		0,000

LBL-BNNY	-0,0566	0,000
AST	-0.0190	0,486
قيمة R2	0,5120	
قيمة F	19,51	
إحصائية F	0,0000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (21)

من خلال الجدول (45) يتبين لنا من تقدير نموذج الانحدار التجميعي أنّ النموذج ككل معنوي عند (1%)، وأنّ 51.20% من التغير الحاصل في الاستقرار المالي تُفسره المتغيرات المستقلة (**ATM, CBK-BRCH, CBK-BRWR, LBL-BNNY, AST**).

كما أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي ما يلي:

- يوجد أثر سلبي ومعنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) والمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) على الاستقرار المالي عند (5%) و(1%) على التوالي، حيث: إذا زادت عدد أجهزة الصراف الآلي بـ: 1 لكل 100 ألف بالغ تؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي بـ: 0.057 نقطة، وإذا زاد المعروض النقدي بمعناه الواسع بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي بـ: 0.056 نقطة؛
- وفيما يخص عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ) وعدد المقترضين (لكل 1000 بالغ) فكان لها أثر إيجابي ومعنوي عند (1%)، أي زيادة عدد الفروع بـ: 1 لكل 100 ألف بالغ ستؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي بـ: 0.559 نقطة، وزيادة عدد المقترضين بـ: 1 لكل 1000 بالغ ستؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي بـ: 0.017 نقطة؛
- وأمّا الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) فكان ذو تأثير سلبي ولكن غير معنوي على الاستقرار المالي.

ثانيا: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

يتم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، وهذا بعد إضافة المتغيرات الوهمية **D**، حيث تُصبح المعادلة بالشكل الآتي:

$$\gamma it = \alpha_1 + \sum^{N}_{d=2} \alpha_d D_d + \sum^{k}_{j=1} \beta_j \, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad \ldots(3)$$

$$i=9 \qquad t=11$$

أمّا نتائج التقدير فهي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول (46): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغير التابع: Z-Score	i=9	t=11	عدد المشاهدات=99
المتغيرات التفسيرية	المعامل		الاحتمال
C (الثابت)	19,3730		0,000
ATM	0,0891		0,056
CBK-BRCH	0,4026		0,010
CBK-BRWR	-0,0136		0,226
LBL-BNNY	-0,0103		0,727
AST	-0,0378		0,151
قيمة R2	0,226		
قيمة F	4,97		
إحصائية F	0,0005		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (22)

أظهرت نتائج الجدول (46) من خلال تقدير نموذج التأثيرات الثابتة أنّ النموذج ككل معنوي عند (1%)، وأنّ 22.6% من التغير الحاصل في الاستقرار المالي تُفسره المتغيرات المستقلة (**ATM, CBK-BRCH, CBK-BRWR, LBL-BNNY, AST).**

كما بيّنت نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ما يلي:

- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) وعدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ) على الاستقرار المالي عند (10%) و(1%) على التوالي، حيث: إذا زادت

عدد أجهزة الصراف الآلي بـ: 1 لكل 100 ألف بالغ تؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي بـ: 0.089 نقطة، وإذا زادت عدد الفروع بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي بـ: 0.402 نقطة؛

- أمّا عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) فكانت لها تأثير سلبي وغير معنوي على الاستقرار المالي.

ثالثا: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

لتقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية نستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة، حيث تصاغ معادلة الانحدار لهذا النموذج بالشكل التالي:

$$\gamma it = \mu + \sum^{k}_{j=1} \beta_j \ X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \ldots (5)$$

$$i=1.2\ldots\ldots\ldots N \ / \ t=1.2\ldots\ldots\ldots T$$

أمّا نتائج التقدير فهي ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (47): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

المتغير التابع: Z-Score	i=9	t=11	عدد المشاهدات=99
المتغيرات التفسيرية	المعامل		الاحتمال
C (الثابت)	19,3030		0,000
ATM	0,0661		0,098
CBK-BRCH	0,3843		0,003
CBK-BRWR	-0,0040		0,652
LBL-BNNY	-0.0248		0,247
AST	-0,0269		0,257
قيمة R2	0.2155		
قيمة chi^2	25.01		

إحصائية chi^2	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (23)

يتضح من خلال الجدول (47) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية أنّ النموذج ككل معنوي عند (1%)، وأنّ 21.55% من التغير الحاصل في الاستقرار المالي تُفسره المتغيرات المستقلة (**ATM, CBK-BRCH, CBK-BRWR, LBL-BNNY, AST**).

كما أظهرت نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية ما يلي:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) وعدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ) على الاستقرار المالي عند (10%) و(1%) على التوالي، حيث: إذا زادت عدد أجهزة الصراف الآلي بـ: 1 لكل 100 ألف بالغ تؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي بـ: 0.066 نقطة، وإذا زادت عدد الفروع بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي بـ: 0.384 نقطة؛
- وفيما يتعلق بـ: عدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) فكانت لها تأثير سلبي وغير معنوي على الاستقرار المالي.

المبحث الثالث: اختيار نموذج الدراسة الملائم وتحليل ومناقشة النتائج

سنقوم في هذا المبحث بالمفاضلة بين نماذج الدراسة لتقدير النموذج الأمثل لبانل الساكن، وكذا القيام بالاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة، وتقدير طريقة تصحيح الأخطاء المعيارية (في حالة وجودها) لإعطاء تقديرات أكثر كفاءة، ثم بعدها سنقوم بتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: المفاضلة بين نماذج البانل الساكن

يتم في هذا المطلب اختبار المفاضلة من أجل اختيار النموذج الأنسب لبانل الساكن عن طريق الاختبارات الثلاث التالية: اختبار **Ficher**، اختبار **Pagan and Breusch**، واختبار **Hausman**.

أولا: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

نعتمد في المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة على اختبار **Ficher** (اختبار **F** المقيد) الذي تصاغ فرضياته كالتالي:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

تتلخص نتائج اختبار **Ficher** في الجدول الموالي:

الجدول (48): نتائج اختبار Ficher

اختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Ficher	30,92	0,0000	رفض **H_0** وقبول **H_1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (22)

من خلال الجدول (48) نلاحظ أنّ إحصائية **F** بلغت 0,0000 وهي معنوية عند (1%)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تحكم بتجانس قواطع الدول، ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

ثانيا: المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

نعتمد في المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية على اختبار **Pagan and Breusch** الذي تصاغ فرضياته كالتالي:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل؛

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل.

الجدول (49): نتائج اختبار Breusch and Pagan

اختبار Breusch and Pagan	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
	192.53	0.0000	رفض **H_0** وقبول **H_1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (24)

من خلال الجدول (49) نلاحظ أنّ قيمة الاحتمال لاختبار **Breusch and Pagan** بلغت 0,0000 وهي معنوية عند (1%)، وبالتالي يتّم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، أي أنّ نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل في هذه الحالة.

ثالثا: المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

نعتمد في المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية على اختبار **Hausman** الذي تصاغ فرضياته كالتالي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

الجدول (50): نتائج اختبار Hausman

اختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Hausman	4,98	0,4182	قبول **H_0** ورفض **H_1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (25)

نلاحظ من خلال الجدول (50) أنّ قيمة الاحتمال لاختبار **Hausman** بلغت 0,4182 وهي أكبر من (10%)، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 أي أنّ نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن.

والجدول التالي يلخص نتائج اختبارات المفاضلة لاختيار النموذج المناسب لتقدير البانل الساكن:

الجدول (51): ملخص اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Ficher	نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة	30.92	0.000	**نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)**
Breusch and Pagan	نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	192.53	0.000	**نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)**
Hausman	نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	4.98	0.4182	**نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (48)، (49) و(50).

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج

يتم في هذا المطلب إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة وهو نموذج التأثيرات العشوائية، وهذا من خلال الكشف عن: التوزيع الطبيعي للأخطاء، مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم التجانس ومشكلة الارتباط بين المقاطع.

أولا: اختبار Shapiro-Wilk للكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء

نعتمد في هذه الحالة على اختبار **Shapiro-Wilk** في الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء من عدمه، والتي تصاغ فرضياته كالآتي:

H_0: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (52): نتائج اختبار Shapiro-Wilk

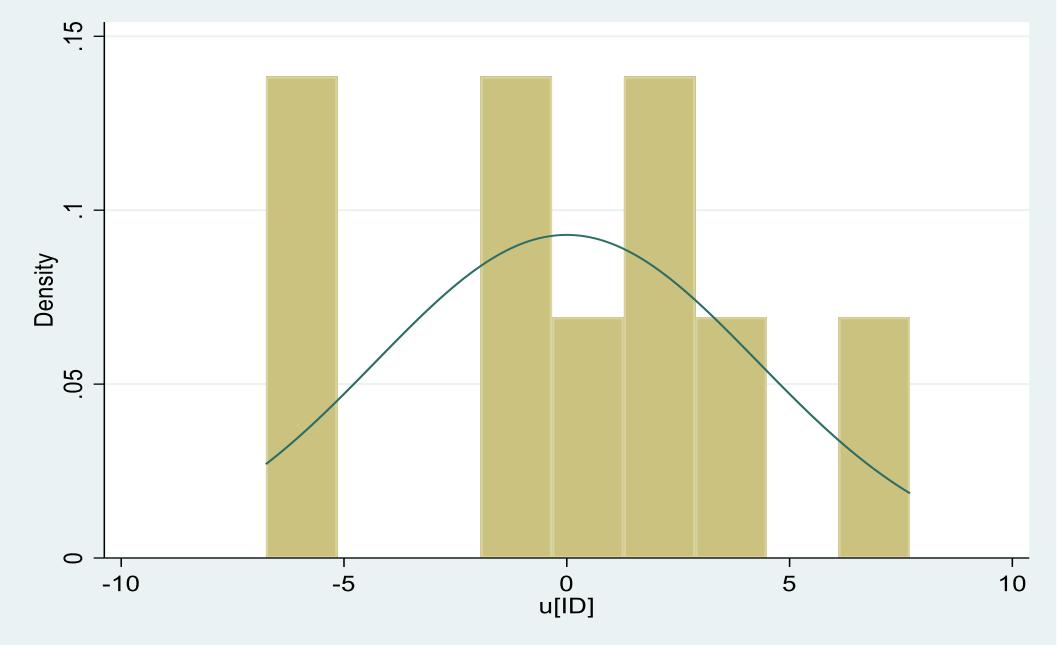
اختبار	الخطأ	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Shapiro-Wilk	V_i	1.157	0.12361	قبول H_0 ورفض H_1
	ε_{it}	0.749	0.22680	قبول H_0 ورفض H_1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (26) و(27)

من خلال الجدول (52) يتضح لنا أن قيمة الاحتمال لاختبار **Shapiro-Wilk** للخطأ V_i و ε_{it} بلغت 0,1236 و0.2268 على التوالي، وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي أنّ الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

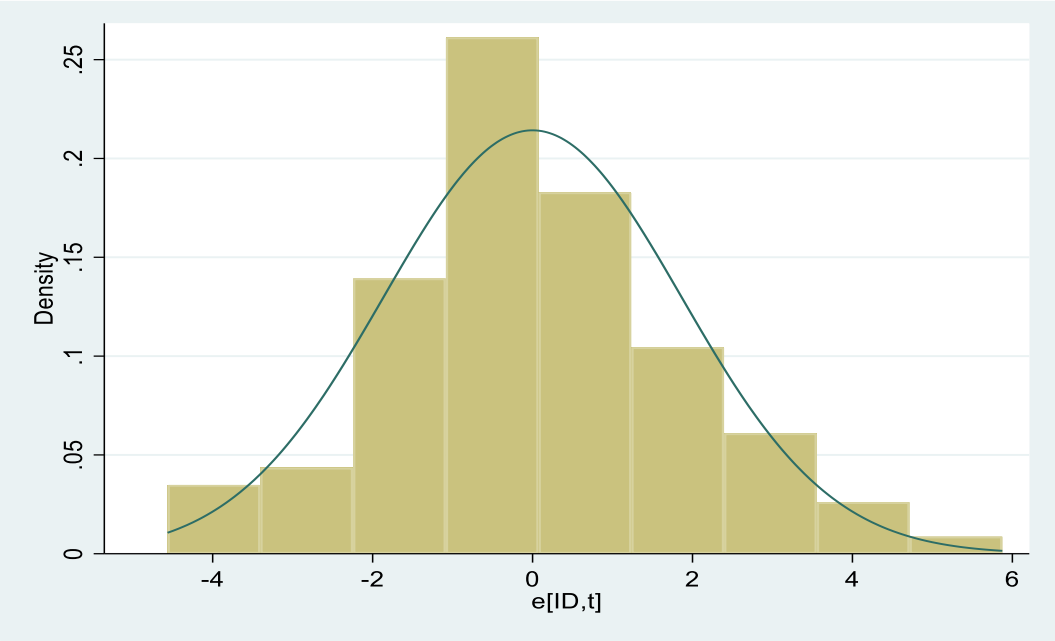
والشكلان التاليان يوضحان ذلك:

الشكل (47): التوزيع الطبيعي للخطأ V_i



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (17)

الشكل (48): التوزيع الطبيعي للخطأ ε_{it}



المصدر: من إعداد الطالبة: باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (17)

ثانيا: اختبار Wooldridge للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

تحدث مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء العشوائية عندما ترتبط هذه القيم مع بعضها البعض بطريقة مخالفة لإحدى فرضيات الخطأ العشوائي[1]، إمّا أن يكون الارتباط خلال الزمن كما في حالة بيانات السلاسل الزمنية أو نتيجة للمكان كما الحال في البيانات المقطعية[2].

وهذا يعني أنّ[3]:

$$E(U_i U_j) \neq 0 \qquad i \neq j$$

وعليه فإنّ مفهوم الارتباط الذاتي يعني أنّ قيم الخطأ العشوائي تحدث خلال فترة زمنية معينة **(Ut)** وترتبط بقيم الخطأ العشوائي الذي تسبقها أو تلحقها.

[1] عدنان داود محمد العذاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد القياسي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 315.

[3] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2006، ص ص 131-132.

ويرى بعض الباحثين أنّ الارتباط **(Autocorrelation)** بين مكونات الأخطاء يكون لنفس السلسلة الزمنية، أي الارتباط يكون بين[1]:

$$u_1, u_2, \ldots\ldots\ldots, u_{10} \quad \text{و} \quad u_1, u_2, \ldots\ldots\ldots, u_{11}$$

وبالنسبة لـ: **Serial** فهو يرى أنّ الارتباط **(Serial Correlation)** يكون بين مكونات الأخطاء لسلسلتين مختلفتين، أي الارتباط بين:

$$u_1, u_2, \ldots\ldots\ldots, u_{10} \quad \text{و} \quad v_1, v_2, \ldots\ldots\ldots, v_{11}$$

وعليه سنعتمد على الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها على اختبار "**Wooldridge** " الذي تصاغ فرضياته كالآتي:

H_0: عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي؛

H_1: وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (53): نتائج اختبار Wooldridge

اختبار Wooldridge	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
	3,931	0,0827	قبول H_1 ورفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (28)

نلاحظ من خلال الجدول (53) أنّ قيمة الاحتمال لاختبار **Wooldridge** بلغت 0,0827 وهي أصغر من مستوى المعنوية (10%)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ثالثا: اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

[1] كمال سلطان محمد سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص 316.

مشكلة عدم تجانس التباين وهي تعني أنّ الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر تكون لها نفس التباين σ_u^2 أي أنّ[1]:

$$\mathbf{Var(u_i) = E(u_i) = \sigma_u^2} \qquad \forall \boldsymbol{i = 1, 2, 3, \ldots\ldots, n}$$

نعتمد في الكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين على ثلاث (03) اختبارات إحصائية: **LM Test, LR Test and Wald Test**، حيث تُصاغ فرضياتها كالتالي:

H_0: عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين؛

H_1: وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

نتائج الاختبارات ملخصة في الجدول التالي:

الجدول (54): نتائج اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

اختبارات الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين			
الاختبار	**القيمة المحسوبة**	**الاحتمال**	**القرار**
Lagrange Multiplier (LM Test)	4744,2622	0,0000	رفض **H_0** وقبول **H_1**
Likelihood Ratio (LR Test)	34,8560	0,0000	رفض **H_0** وقبول **H_1**
Wald Test	7.47e+04	0,0000	رفض **H_0** وقبول **H_1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (29)

من خلال الجدول (54) نلاحظ أنّ قيمة الاحتمال لاختبارات عدم تجانس التباين الثلاث: **LM Test, LR Test and Wald Test** كلها مساوية لـ: 0,0000 وهي أقل تماما من مستوى المعنوية (1%)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، أي وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

رابعا: اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 273.

نعتمد في الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع على اختبار **CD Test Pesaran** الذي تُصاغ فرضياته كالتالي:

H_0: عدم وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع؛

H_1: وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع.

الجدول (55): نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

اختبار	القيمة المحسوبة	إحصائية CD Test Pesaran	القرار
CD Test pesaran	-1,468	0,1421	قبول **H_0** ورفض **H_1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (30)

من خلال الجدول (55) نلاحظ أنّ نتائج اختبار **CD Test pesaran** أظهرت أنّ قيمة احتماله بلغت 0,1421 وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1، أي عدم وجود مشكلة الارتباط بين المقاطع.

والجدول (56) يوضح ملخص حول الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول (56): ملخص الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية

اختبار الكشف عن:	اسم الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
التوزيع الطبيعي للأخطاء	**Shapiro-Wilk**	1.157	0.12361	**الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي**
		0.749	0.22680	
مشكلة الارتباط الذاتي	**Wooldridge test**	3.931	0.0827	**يوجد مشكل الارتباط الذاتي**
مشكلة عدم تجانس التباين	**LM Test**	4744.2622	0.000	**يوجد مشكل عدم تجانس التباين**
	LR Test	34.8560	0.000	
	Wald Test	7.47e+04	0.000	

مشكلة الارتباط بين المقاطع	CD Test Pesaran	-1.468	0.1421	لا يوجد مشكلة الارتباط بين المقاطع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (52)، (53)، (54) و(55).

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة الملائم "FGLS"

للتخلص من مشاكل القياس المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين ومحاولة الحصول على بيانات أكثر كفاءة وتمثيلًا، سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة **FGLS** لتقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية، وبالتالي تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات، وكذا تحليل هذه النتائج ومناقشتها.

أولا: تقدير طريقة FGLS

يوضح الجدول (57) نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة **FGLS**، وهي ملخصة كما يلي:

الجدول (57): نتائج تقدير طريقة FGLS

المتغير التابع: Z-Score	n=9	t=11	عدد المشاهدات=99
المتغيرات التفسيرية	المعامل		الاحتمال
C (الثابت)	20,7871		0,000
ATM	-0,0027		0,918
CBK-BRCH	0,27		0,005
CBK-BRWR	0,0085		0,002
LBL-BNNY	-0,0392		0,000
AST	0,0015		0,926
قيمة chi^2	61,18		
إحصائيةchi^2	0,0000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (31)

وعليه يمكن تقدير المعادلة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\textbf{Z-Score}_{it} = 20.7871 - 0.0027\,ATM + 0.27\,CBK\text{-}BRCH + 0.0085\,CBK\text{-}BRWR - 0.0392\,LBL\text{-}BNNY + 0.0015\,AST + \varepsilon_{it}$$

$$/ \quad i = 1,2,\ldots\ldots,9 \quad , \quad t = 1,2,\ldots\ldots,11$$

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة

أظهرت نتائج تقدير نموذج **FGLS** الموضحة في الجدول (57) ما يلي:

1- بعد الوصول المالي

✓ **عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ "ATM"**

أظهرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير سلبي لـ: "عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ **ATM** " على مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score**، حيث بلغ حجم التأثير 0,002- وهو تأثير ضعيف وغير معنوي عند (10%).

✓ **عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ "CBK-BRCH"**

أظهرت نتائج الدراسة عن وجود تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى (1%) لـ: "عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ "**CBK-BRCH**" على مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score**، أي كل زيادة في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ "**CBK-BRCH**" بـ: 1 لكل 100 ألف بالغ ستؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بـ: 0.027 نقطة.

2- بعد استخدام الخدمات المالية

✓ **عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ "CBK-BRWR"**

أظهرت نتائج الدراسة أنّ عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ "**CBK-BRWR**" له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى (1%) على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**"، حيث أنّ كل زيادة في مؤشر

عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ "**CBK-BRWR**" بـ: 1 لكل 1000 بالغ ستؤدي إلى زيادة في مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**" بـ:0.0085 نقطة، كما أنّ التأثير يعتبر ضعيفًا.

3- بعد العمق المالي

✓ **المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) "LBL-BNNY"**

أظهرت نتائج الدراسة أنّ المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) "**LBL-BNNY**" له تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى (1%) على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**"، حيث أنّ كل زيادة بـ:1% للمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) "**LBL-BNNY**" ستؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**" بـ: 0.03 نقطة.

✓ **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) "AST"**

بيّنت نتائج الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لمتغير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) "**AST**" على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**"، حيث بلغ حجم التأثير 0.0015 وهو تأثير ضعيف وغير معنوي عند (10%).

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة

سيتم في هذه النقطة مناقشة النتائج بعد تحليلها من خلال تقدير نموذج **FGLS**:

1- بعد الوصول المالي

✓ **عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ "ATM"**

أظهرت نتائج الدراسة أنّ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ "**ATM**" لها تأثير سلبي وغير معنوي على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**"، وجاءت هذه النتائج موافقة مع دراسة "**Velenkosini Matsebula and Johannes P S Sheefeni**"[1]، في حين اختلفت مع نتائج دراسة "**Fatima Muhammad Abdulkarim and Hamisu Sadi Ali**"[2]، دراسة "**Manh Hung PHAM and Thi**

[1] Velenkosini Matsebula, Johannes P S Sheefeni, **Op.cit.**
[2] Fatima Muhammad Abdulkarim, Hamisu Sadi Ali, **Op.cit.**

Phuong Linh DOAN "[1] ودراسة "**Duc Hong Vo et al**" [2] التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**".

✓ **عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ "CBK-BRCH"**

أمّا فيما يخص عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ "**CBK-BRCH**" فكان لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**"، حيث هذه النتائج كانت موافقة لنتائج كل من الدراسات: دراسة "**Fatima Muhammad Abdulkarim and Hamisu Sadi Ali**"[3]، دراسة "**Manh Hung PHAM and Thi Phuong Linh DOAN**"[4]، دراسة "**Duc Hong Vo et al**" [5] ودراسة "**Velenkosini Matsebula and Johannes P S Sheefeni**" [6] ، وتعارضت مع دراسة " **ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي وصبيان طارق سعيد الأعرجي**[7]" التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي على الاستقرار المالي، بناءً على نتائج الدراسة الحالية فإنّ كل زيادة في بعد الوصول المالي من خلال التوسع الجغرافي عن طريق زيادة عدد الفروع للبنوك التجارية سيؤدي بدوره إلى ارتفاع في مؤشر الاستقرار المالي للدول محل الدراسة، حيث يساعد قرب الخدمات المالية من المواطنين في زيادة تثقيفهم المالي وتسهيل وصولهم إلى الخدمات المالية.

وإذا حاولنا ربط هذه النتائج مع نتائج الدراسة التحليلية في الفصل السابق، سنجد أنّ الدول ذات مستوى شمول مالي ضعيف (موريتانيا وجيبوتي) بالإضافة إلى دولة تونس (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط) لديهم تطور مستمر في عدد فروع البنوك التجارية خلال فترة الدراسة، والتي ساهمت في تحسين الاستقرار المالي بهذه الدول، لذا على الدّول التي توجهت نحو تطبيق التكنولوجيا المالية عن طريق استخدام الهواتف المحمولة بغرض تقديم الخدمات المالية، العمل على زيادة كثافة فروعها، والتي تُعزز من درجة استقرارها المالي.

2- بعد استخدام الخدمات المالية

[1] Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, **Op.cit.**
[2] Duc Hong Vo et al, **Op.cit.**
[3] Fatima Muhammad Abdulkarim, Hamisu Sadi Ali, **Op.cit.**
[4] Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, **Op.cit.**
[5] Duc Hong Vo et al, **Op.cit.**
[6] Velenkosini Matsebula, Johannes P S Sheefeni, **Op.cit.**
[7] ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، **مرجع سبق ذكره**.

✓ **عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ "CBK-BRWR"**

أظهرت نتائج الدراسة أنّ بعد الاستخدام والذي تم قياسه من خلال مؤشر واحد والمتمثل في "عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ **CBK-BRWR**" له تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر الاستقرار المالي "**Z-Score**" لدى الدول محل الدراسة.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأنّ زيادة عدد المقترضين سيؤدي إلى تحسين الوضع المالي للأفراد والمؤسسات، وزيادة حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والثروة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وبالتالي يمكن للدول محل الدراسة أنْ تستفيد من هذه العلاقة وتعزز من مستويات استقرارها المالي، مع ضرورة تجنب الزيادة المفرطة في سياسة الاقراض لأنّ ذلك سيزيد من المخاطر المالية المرتبطة بهذا السلوك، مما سيؤثر بشكل سلبي على استقرارها المالي.

3– بعد العمق المالي

✓ **المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) "LBL-BNNY"**

أظهرت نتائج الدراسة أنّ المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي) "**LBL-BNNY**" له تأثير سلبي ومعنوي على الاستقرار المالي، وهو عكس ما توصلت إليه دراسة " **Nur Alam Siddik and Sajal Kabiraj** "[1] والتي خلصت إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع على الاستقرار المالي، أمّا إذا نظرنا إلى نتائج الدراسة التحليلية في الفصل السابق سنرى أنّ عينة الدراسة عرفت تطور وزيادة في المعروض النقدي على امتداد فترة الدراسة، وهذا له تأثير سلبي على استقرارها المالي، حيث أنّ زيادة المعروض النقدي يعمل على زيادة حجم السيولة وبالتالي الزيادة في حجم الوساطة المالية ممّا يساهم في الزيادة من حجم الخدمات المالية المقدمة، تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، إلاّ أنها في المقابل ستؤدي إلى زيادة معدلات التضخم والتي ستؤثر سلبًا على الاستقرار المالي.

✓ **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) "AST"**

[1] Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, **Op.cit.**

أمّا مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%من إجمالي الناتج المحلي) فله تأثير إيجابي وغير معنوي على الاستقرار المالي، وجاءت هذه النتائج معارضة لنتائج دراسة **Mr. Hirwa Amatus and Dr. Nasiri Alireza"**[1]، دراسة **"Md. Nur Alam Siddik and Sajal Kabiraj"**[2] و دراسة **"Olusegun, T.S.et al"**[3] أين كان له تأثير سلبي ومعنوي على الاستقرار المالي، ومع دراسة **"Velenkosini Matsebula and Johannes P S Sheefeni"**[4] التي بينت تأثيره الإيجابي على الاستقرار المالي.

[1] Mr. Hirwa Amatus, Dr. Nasiri Alireza, **Op.cit.**
[2] Md. Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, **Op.cit.**
[3] Olusegun, T.S.et al, **Op.cit.**
[4] Velenkosini Matsebula, Johannes P S Sheefeni, **Op.cit.**

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمّ معرفة مدى أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية باستخدام نماذج البانل الساكن للفترة (2011-2021)، وبالاعتماد على (05) متغيرات تمثل المتغير المستقل "الشمول المالي" (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)) والمتغير Z-Score لتمثيل المتغير التابع "الاستقرار المالي".

وتوصلت الدراسة إلى أنّ النموذج الأمثل هو نموذج التّأثيرات العشوائية لتقدير نموذج البانل الساكن، حيث تمّ الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة **(FGLS)** لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التّجانس، وعليه بيّنت النّتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد فروع البنوك التّجارية لكل 100 ألف بالغ وعدد المقترضين من البنوك التّجارية لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي، وأثر سلبي ومعنوي للمعروض النّقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي) على الاستقرار المالي، كما أظهرت عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%من إجمالي الناتج المحلي) عدم المعنوية على الاستقرار المالي.

خاتمـــــة

خاتمة:

لقد لعب مفهوم الشّمول المالي دورًا كبيرًا في النّظام المالي لما يُقدّمه من أحدث الخدمات والمنتجات الماليّة التي يعمل على توصيلها بكل سهولة إلى كلّ فئات المجتمع خاصة الفئة الهشّة والرّيفيّة منها، وعليه فقد سعت العديد من دول العالم إلى تبني هذا المفهوم ومن بينها الدّول العربية وهذا للدّور الفّاعل الذي يلعبه الشّمول المالي من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

ولهذا حظي موضوع الشّمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الماليّة، ويأتي هذا الاهتمام كوْن الشّمول المالي يساهم في سلامة الأنظمة المالية، حيث ألقت الأزمة المالية العالمية الضّوء على هشاشة الأنظمة الماليّة، وبالتالي ضرورة الرّبط بين الشّمول المالي والاستقرار المالي.

ومن خلال تطرقنا لجميع المفاهيم المتعلقة بالشّمول المالي والاستقرار المالي، والعمل على تحليل مؤشرات الشّمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي (المؤشر التجميعي ومؤشر **Z-Score**) في الدّول العربية، ودراسة العلاقة والأثر بين الشّمول المالي والاستقرار المالي تحليليًا وقياسيًا، تمّ التوصل إلى أهم النّتائج والخروج بمجموعة من الاقتراحات.

اختبار الفرضيات

- ✓ تعددت مناهج قياس مؤشرات الشمول المالي، فمنها الصادرة عن مجموعة العشرين، وكذا الصادرة عن البنك الدولي (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشّمول المالي **Global Findex**)، وهناك مؤشرات أساسية يتم على أساسها تشخيص حالة القطاع المالي من زاوية الشمول المالي كمنهجية **Sarma**، لذا من الصّعب قياس الشمول المالي وهذا لتعدد مؤشراته ومنهجيات قياسه، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛**
- ✓ لا تعتبر مؤشرات الاستقرار المالي نظامًا للإنذار المبكر بل أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، لأنها تعكس درجة المخاطر المحتملة وكذا تحديد أهم التطورات في النظام المالي، بالإضافة إلى تحديد التهديدات التي تواجه استقرار النظام المالي، **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛**
- ✓ إنّ ارتفاع أو انخفاض مؤشر الاستقرار المالي **Z-Score** مرتبط باتجاهات (ارتفاع/انخفاض) وقيّم (موجبة/سالبة) معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي، وبالتالي فهي غير مرتبطة بارتفاع أو انخفاض

مؤشرات الشمول المالي، وهو ما تمّ التوصل إليه في مصفوفة أُطلق عليها مصفوفة **"M/FI_Z-Score"**، **وبهذه النتيجة حاولنا إيجاد الحل حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛**

- ✓ يؤثر كل من عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ إيجابًا على الاستقرار المالي، أمّا المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي) فله تأثير سلبي على الاستقرار المالي، وفيما يخص كل من عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%من إجمالي الناتج المحلي) فليس لهما أي تأثير على الاستقرار المالي، **وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**

نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة النظرية

- ✓ يُعدّ الشمول المالي عاملًا حيويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة (القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)؛
- ✓ تُعتبر استراتيجية الشمول المالي من الاستراتيجيات الهامة التي وجب الاعتماد عليها من قبل الدّول، حيث أطلقت أكثر من 60 دولة استراتيجياتها من بينها الدّول النامية، وهذا باعتبارها وثيقة عامة شاملة تعمل على تسريع مستوى الشمول المالي بشكل منهجي؛
- ✓ إنّ تبني الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في البلدان النامية وزيادة الوصول إلى الحسابات المالية والمصرفية من قبل الأفراد والشركات أدت إلى ارتفاع مؤشر الشمول المالي العالمي من 51% سنة 2011 إلى 76% سنة 2021، كما ارتفع مؤشر الشمول المالي في البلدان النامية من 63% إلى 71%، وكذلك شهدت مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية تحسنًا من 22% سنة 2011 إلى 40% سنة 2021 ورغم التحسن فإنها لا تزال ضعيفة وبعيدة عن المؤشرات العالمية؛
- ✓ يوجد مجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي سواءً على المستوى العالمي أو على مستوى الدول العربية فمنها: ارتفاع مستوى الأمية المالية، تدّني مستوى الدخل وانخفاض مستوى ثقة العميل في الخدمات المالية وعدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية وغيرها؛

- ✓ هناك مجموعة من المحددات تعمل على التأثير في امتلاك حساب في مؤسسة مالية، فمنها ما هي رئيسية كالدّخل، العمر، الجنس والتعليم، ومنها ما هي متعلقة بالاستبعاد المالي وكذا المتعلقة باستخدام الخدمات المصرفية المتنقلة، بالإضافة إلى محددات متعلقة بالاستقلال المالي؛
- ✓ أثبتت الدراسات أنّ هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، باعتبار الشمول المالي يهدف إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وأنّ علاقة الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي تدعم كلًّا منهما الآخر؛
- ✓ تُعتبر التجربة الهندية من بين التجارب النّاجحة والرّائدة في مجال الشمول المالي نتيجة البرامج التي قامت بها الدّولة لتحديد الهوية وبرامج الشمول المالي، حيث نجحت في تطبيق نظام ناجح لتحديد الهوية الرّقمية مما ساهم بشكل كبير إلى الوصول للخدمات المالية بشكل أسرع ومفاجئ للعالم؛
- ✓ تُعدّ السياسات والاستراتيجيات التي اتخذتها دولة الهند والمتمثلة في: الثالوث "جام" وهي الربط المبتكر من "جان دهان" (الحسابات المصرفية منخفضة التكلفة) وآدهار (الهوية الرقمية) وأرقام الهواتف النقالة من العوامل الإيجابية التي ساهمت في تفسير القفزة النوعية في مؤشر شمولها المالي من 35.23% سنة 2011 إلى 79.88% سنة 2017 فاقت الضعف، رغم الانخفاض الذي سجلته سنة 2021 بـ: 2.35% وهو أمر طبيعي نتيجة لانعكاسات فيروس كورونا؛
- ✓ تُعدّ الهند الأولى عالميًا في الانتقال إلى مرحلة التحول للمعاملات الالكترونية والتي عملت فيها على إزالة 86% من أوراق العملة من التداول لتغيير بعض فئات العملات، حيث تُعدّ هذه المرحلة قصة نجاحها الأبرز سنة 2017 عندما توقع الخبراء العالميين أنّ الهند ستقع في كارثة اقتصادية؛
- ✓ عملت السنغال على صياغة استراتيجية أُطلق عليها "خطة السنغال الناشئة" (2014-2035)، والتي هدفت إلى تحسين الظروف المعيشية والتخفيف من حدّة الفقر، حيث أسهمت في التحسن في مؤشر شمولها المالي من 15.42% سنة 2014 إلى 55.96% سنة 2021 بارتفاع يفوق الثلاث أضعاف؛
- ✓ هناك عدّة عوامل ساهمت من تمكين الشمول المالي في الأردن منها: 63% من مواطنيها هم دون سن 30 عامًا، إلمامهم بالقراءة والكتابة بنسبة 98%، انتشار كامل للهاتف النقال 100% ومعدل وصول مرتفع إلى الانترنت 89%؛

- ✓ يُعتبر قياس الاستقرار المالي صعب جدًّا على عكس الاستقرار النقدي نتيجة للتعقيدات بين العناصر المختلفة داخل النظام المالي؛
- ✓ تتمثل الأساليب الكمية التي تُستعمل في قياس الاستقرار المالي في كل من: أنظمة الإنذار المبكر، اختبار الإجهاد الكلي ومؤشرات الاستقرار المالي؛
- ✓ يؤكّد الكثير من الباحثين أنّ المؤشر السائد والشائع وكذا الأكثر دقة والمختبر وصفيًا وإحصائيًا للاستقرار المالي هو **Z-Score**، لأنّه يقارن بوضوح بين الاحتياطات (الرسملة والعوائد) والمخاطر (تقلب العوائد)؛
- ✓ يُعدّ المؤشر المركب للاستقرار المالي من أكثر المناهج المستخدمة لبناء مؤشر الاستقرار المالي في العديد من الدول، باعتباره مرآة عاكسة لمتغيرات الهيكل المالي للدولة؛
- ✓ يُعتبر الاستقرار النقدي جزءً من الاستقرار المالي، لذا لا يمكن تحقيق الاستقرار المالي بمعزل عن الاستقرار النقدي؛
- ✓ يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجود قطاع مالي مستقر ومتطور، لهذا فإنّ الاستقرار المالي يُعدّ نقطة انطلاق الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ تباينت نتائج العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي بين الباحثين من خلال دراساتهم التي قاموا بها، فمنهم من يرى العلاقة بينهما إيجابية ومنهم من يراها عكس ذلك؛
- ✓ تمكنت أدوات السياسة الاحترازية الكلية من صمود النظام المالي العالمي أثناء جائحة كورونا بفضل الدعم الكبير الذي قدّمه صندوق النقد الدولي؛
- ✓ يُعتبر اختبار الاجهاد للبنك العالمي من الأدوات الجديدة والمهمة بالنسبة للبنوك المركزية والمنظمين الماليين، كونه يعمل على قياس تأثير الصدمات العالمية على الأنظمة المحلية؛
- ✓ عمل صندوق النقد العربي على تطوير مقياس كمي (المؤشر التجميعي للاستقرار المالي) الذي يُعبر عن حالة النظام المالي للدول العربية؛
- ✓ شهد مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية تحسنًا خلال السنة 2021 بقيمة 0.526 نقطة مقارنة بـ: 0.487 نقطة سنة 2020، وتواصل تحسنه سنة 2022 ليسجل 0.591 نقطة وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة (2015-2022)، نتيجةً للجهود التي قامت بها الدول العربية في دعم التعافي الاقتصادي بعد تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد؛

- ✓ يُعدّ مؤشر القطاع المصرفي المكون الرئيسي لمؤشر الاستقرار المالي للدول العربية رغم الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2022 بتسجيله قيمة 0.243 نقطة بسبب التراجع المسجل في متوسط كفاية رأس المال، كما أنّ الارتفاع المسجل سنة 2021 والتي قدرت بـ: 0.293 نقطة هو نتيجة للتحسن في مؤشرات السلامة المالية، وهو ما يثبت أنّ الدول العربية تتمتع بالمرونة والصلابة في قطاعها المصرفي والقدرة على تحمل أي صدمات أو اختلالات مالية أو اقتصادية؛
- ✓ تعددت منهجيات بناء مؤشر مركب للاستقرار المالي لكل دولة من حيث المتغيرات المختارة والأوزان الترجيحية وحتى الطرق الإحصائية، وهذا راجع للاختلاف الحاصل في النظام المالي والبيئة الاقتصادية؛
- ✓ تختلف منهجيات احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية، فلا وجود لمنهجية موحدة بينهم، فمنهم من يستخدم منهجية التطبيع التجريبي كدولة تونس ومنهم من يستخدم التسوية الإحصائية كدولة الإمارات؛

2- نتائج الدراسة التحليلية

- ✓ شهدت الدّول ذات مستوى شمول مالي مرتفع (الإمارات، السّعودية، الكويت وقطر) بالإضافة إلى لبنان (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط) انخفاضًا في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ خلال فترة الدراسة (2011-2021)، وهو ما يُفسر أنّ هذه الدّول توجهت نحو تطبيق التكنولوجيا المالية عن طريق استخدام الهواتف المحمولة بغرض تقديم الخدمات المالية، بعكس الدّول ذات مستوى شمول مالي منخفض (موريتانيا وجيبوتي) وتونس فعرفت ارتفاعًا في عدد الفروع، وهو ما يدّل أنّ هذه الدّول لا تزال بعيدة عن تطبيقات التكنولوجيا المالية في خدماتها المالية؛
- ✓ سجلت الدّول ذات مستوى شمول مالي مرتفع محل الدراسة عدَا الكويت بالإضافة إلى الجزائر ولبنان (دول ذات مستوى شمول مالي متوسط) انخفاضًا في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ خلال فترة الدّراسة (2011-2021)، وهو ما يفسر توجه هذه الدول إلى الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول، عكس الكويت، تونس والدول ذات مستوى شمول مالي منخفض (موريتانيا وجيبوتي) فقد شهدت ارتفاعًا في عدد أجهزة الصراف الآلي وهو ما يفسر توجه الأفراد والشركات نحو الخدمات المالية المقدمة من قبل الصرافات الآلية؛
- ✓ حققت الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع نِسبًا مرتفعة في نسبة البالغين الذين لديهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية، بحيث سجلت كلًّا من الإمارات والسّعودية قفزة إيجابية في مؤشر

الشمول المالي من 60% و 46% سنة 2011 إلى 86% و 74% سنة 2021 على التوالي، ويعود التحسن بالنسبة للإمارات إلى الجهود المبذولة من قبل البنوك المركزية المتمثلة في نظام حماية الأجور، وتوفير الخدمات من قبل شركات الصرافة للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، بالإضافة إلى تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية، أمّا بالنسبة للسعودية فهو راجع لاستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" التي عملت على تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي (تطوير نظام الشبكة السعودي للمدفوعات، تقديم بطاقات مسبقة الدفع، وضع خطة تطويرية لنظام السداد وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة)؛

- ✓ شهدت لبنان انخفاضًا في مؤشر الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021) من 37% سنة 2011 إلى 21% سنة 2021 رغم الجهود التي قامت بها لبنان سنة 2016 من خلال رسم خطط لإنشاء استراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية مع التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مدفوعات السداد الرقمية؛
- ✓ أمّا الدول ذات مستوى شمول مالي منخفض مثل موريتانيا فقد شهدت تحسنًا في النسبة من 17% سنة 2011 إلى 23% سنة 2021، فرغم التحسن الذي شهدته إلّا أنها تُعتبر أقل من نسبة متوسط العالم العربي؛
- ✓ تمكنت الإمارات سنة 2021 من تقليص الفجوة بين الجنسين إلى -2% لنسب ملكية الحسابات، ولهذا تُعدّ الإمارات الأولى عربيًا في تمكن المرأة من التفوق على جنس الذكور ودورها الفاعل في الرفع من مؤشرات الشمول المالي؛
- ✓ يلعب الدخل دورًا فاعلًا في تحسين مؤشر الشمول المالي في الدّول العربية، وهذا لكوْن أغنى 60% من البالغين الذين يملكون حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية **أكثر** من أفقر 40% في جميع الدّول العربية محل الدراسة؛
- ✓ سجلت الدّول العربية محل الدّراسة عدَا موريتانيا تذبذبًا في عدد المقترضين بين الارتفاع والانخفاض، حيث عرفت الإمارات أعلى القيم لعدد المقترضين والتي فاقت نصف العدد، وهو ما يفسر أنّ البنوك التجارية الإماراتية تولي أهميّة كبيرة لمنح القّروض وهذا لتحويلها إلى استثمارات منتجة، بينما الجزائر سجلت ضُعفا لعدد المقترضين، وهذا راجع لسببين إمّا من جانب الطلب (الوازع الدّيني لا يسمح لهم بالاقتراض) وإمّا من جانب العرض (تركيز البنوك التجارية على فئة معينة وإهمال صغار المدّخرين)؛

- ✓ عرفت جميع الدّول العربية محل الدّراسة ارتفاعًا في المعروض النّقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)، وهو ما يُفسر الزيادة في حجم السيولة وبالتالي الزيادة في حجم الوساطة المالية خاصة تعبئة المدخرات ومنه الزيادة في حجم الخدمات المالية المقدمة، حيث عرفت الجزائر نسبًا مقاربة للدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع، وهذا راجع لبرامج الدّولة الجزائرية خاصة المخطط التّنموي الخماسي للفترتين (2010-2014) و(2015-2019) الذي أدى إلى ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024)؛
- ✓ حققت الدّول ذات مستوى شمول مالي مرتفع والدّول ذات مستوى شمول مالي متوسط (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، لبنان وتونس) عدَا الجزائر نتائجًا ممتازة بتسجيلها ارتفاعات في الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) عكس ما سُجل في الدول ذات مستوى شمول مالي ضعيف والجزائر، وبالتالي عمق مالي أكبر أي زيادة الخدمات المالية المقدمة للقطاع الخاص، وهذا راجع للأهمية البالغة التي توليها البنوك في تمويل القطاع الخاص ممّا يساهم في تعزيز إجمالي الناتج المحلي وبالتالي المساهمة الكبيرة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تُعدّ السّعودية الدولة الوحيدة من بين الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع التي شهدت تحسنًا في مؤشر **Z-Score** خلال الفترة (2011-2021) بالإضافة إلى الدّول ذات مستوى شمول مالي متوسط، حيث سجلت السعودية قيمة 24.37 نقطة سنة 2021 وهي أحسن قيمة لمؤشر **Z-Score** منذ سنة 2011، وهذا ما يُفسر التّحسن في مستوى الاستقرار المالي والتّحكم في المخاطر التي يتعرض لها النّظام المالي؛
- ✓ سجلت تونس مؤشرًا للاستقرار المالي **Z-Score** يفوق مؤشرات الدّول ذات مستوى شمول مالي مرتفع (دول مجلس التّعاون الخليجي)، حيث سجلت سنة 2021 قيمة 38.68 نقطة، وعدم تأثُر تونس بانعكاسات فيروس كورونا في مؤشرها، وهو ما يفسر سيطرتها على جلّ المخاطر التي تصيب النظام المالي وبالتالي الزيادة في استقرار مالها؛
- ✓ إنّ العلاقة العكسية في اتجاهات معدلات النمو بين المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) وبين عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ وعدد المقترضين لكل 1000 بالغ، مع النمو في معدلات عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ بالقيمة الموجبة، لها أثر إيجابي على الاستقرار المالي؛

- ✓ إنّ الارتفاع في معدلات نمو أبعاد الشمول المالي بالقيّم الموجبة، أو الارتفاع في معدلات نمو عدد المقترضين مع الانخفاض في معدلات نمو بعد الوصول المالي وانخفاض أو ارتفاع معدلات نمو بعد العمق المالي وتوجه الدول نحو تطبيقات التكنولوجيا المالية من أجل تقديم الخدمات المالية مع الانخفاض في عدد المقترضين سيؤثر سلبًا على الاستقرار المالي؛
- ✓ تبعًا لنتائج العلاقة بين معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي ومؤشر **Z-Score** للاستقرار المالي تمّ التّوصل إلى مصفوفة أُطلق عليها مصفوفة **"M/FI_Z-Score"** والتي بينت السيناريوهات التي تواجهها الدولة في الحالات التي تعمل فيها مؤشرات الشمول المالي على التأثير الإيجابي أو التأثير السلبي على مؤشر الاستقرار المالي، بحيث كلّ سيناريو يُقدّم للدولة حلولًا لها من أجل مساعدتها على تحسين مستوى الاستقرار المالي عن طريق التحكم في اتجاهات وقيّم معدلات نمو مؤشرات الشمول المالي.

3- نتائج الدراسة القياسية

- ✓ أنّ 21.55% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (مؤشر الاستقرار المالي Z-Score) تفسرها المتغيرات المستقلة الخمس للشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي))، و78.45% تفسرها متغيرات أخرى؛

- ✓ وجود تأثير سلبي وغير معنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ على الاستقرار المالي؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ على الاستقرار المالي، وهذا راجع للتوسع الجغرافي لعدد فروع البنوك التجارية للدول ذات مستوى شمول مالي منخفض (موريتانيا وجيبوتي) بالإضافة إلى دولة تونس ذات مستوى شمول مالي متوسط وبالتالي تسهيل وصولهم إلى الخدمات المالية والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي للدول محل الدراسة؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ على الاستقرار المالي، وهذا راجع لتحسين الوضع المالي للأفراد والمؤسسات من خلال زيادة عدد المقترضين وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال داخل الاقتصاد، ممّا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والثروة وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي؛

- ✓ وجود تأثير سلبي ومعنوي للمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي) على الاستقرار المالي، وهذا راجع لزيادة نسبة المعروض النقدي على امتداد فترة الدراسة، وهذا ما يُفسر الزيادة في حجم السيولة وبالتالي الزيادة في حجم الوساطة المالية ومنه الزيادة في حجم الخدمات المالية المقدمة ممّا يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي وغير معنوي للائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (%من إجمالي الناتج المحلي) على الاستقرار المالي.

الاقتراحات:

- ➢ العمل على إرساء مبادئ للشمول المالي من شأنها أنْ تعزز من الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- ➢ تبني استراتيجية واضحة تعمل على تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- ➢ العمل على انتهاج نظام مالي يُدّعم الشمول المالي والذي من شأنه أنْ يُعزز من الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- ➢ ضرورة توفير بيئة قانونية تُدَّعم الشمول المالي وتُعزز الاستقرار المالي؛
- ➢ العمل على الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الشمول المالي وليس التقليد وهذا لاختلاف طبيعة البيئة لكل دولة مثل ما فعلت الهند والسنغال؛
- ➢ الاستفادة من تجربتي السنغال والهند الناجحتين في الشمول المالي واسقاط تجربتهما على الدول العربية؛
- ➢ العمل على نشر الثقافة المالية للشمول المالي من خلال حملات توعوية في المناطق النائية ودعم البنية التحتية الرقمية لدولة السنغال، وإصدار تطبيقات جديدة للخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة (غير المتعلمين) حتى تسمح لغير المتقنين للغة الفرنسية على تسهيل حصولهم على حساب مالي، كما يجب تطوير الخدمات المالية والمصرفية عبر الهواتف المحمولة، باعتبار السنغال بلد يتمتع بمعدل انتشار 114% للهواتف المحمولة؛
- ➢ العمل على أنْ تكون معدلات نمو بعد الوصول المالي وبعد العمق المالي في اتجاهات مختلفة أو بإشارتين مختلفتين في حالة نفس الاتجاه، وأن تكون معدلات نمو بعد الاستخدام معاكسة لمعدلات نمو العمق المالي إمّا في الاتجاه أو الإشارة، كما يجب توفر شرط العلاقة العكسية لاتجاهات معدلات النمو بين

المعروض النقدي والائتمان وبين عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد المقترضين، مع النمو في معدلات الفروع بالقيمة الموجبة قصد التأثير الإيجابي على الاستقرار المالي؛

- يجب التخفيض من عدد المقترضين في حال الرفع من الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والعكس صحيح وذلك لتجنب التأثير السلبي على الاستقرار المالي؛
- العمل على تطبيق ما جاءت به مصفوفة **"M/FI_Z-Score"** بهدف تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- تجنب التوسع في تطبيق التكنولوجيا المالية عن طريق استخدام الهواتف المحمولة بغرض تقديم الخدمات المالية، وهذا للأثر السلبي الذي تُخلفه هذه التكنولوجيا على الاستقرار المالي؛
- على الدول ذات مستوى شمول مالي مرتفع والجزائر ولبنان والتي تتصف بمستويات أقل لعدد فروع البنوك التجارية العمل على زيادة كثافة فروعها من أجل تعزيز مستويات الشمول المالي لديها من جهة وتحسين درجة استقرارها المالي من جهة أخرى؛
- تجنب الزيادة المفرطة في سياسة الاقتراض لأنّ ذلك سيزيد من المخاطر المالية المرتبطة بهذا السلوك، ممّا يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

آفاق البحث

- أثر العمق المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- أثر بعد الوصول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- العلاقة بين الشمول المالي، الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي في الدول العربية؛
- العلاقة بين الشمول المالي، الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الدول العربية؛
- أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في الدول العربية.

قائمة المراجع والمصادر



قائمة المراجع والمصادر

أولا: قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية

I. الكتب

1. حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
2. دامودار جيجاراتي، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، **الاقتصاد القياسي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.
3. صلاح الدين محمد أمين الإمام وآخرون، **الشمول المالي والميزة التنافسية (تجارب محلية ودولية)**، دار اليازوزي العلمية، 2022، https://books.google.dz/books?id=e_iaEAAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A+pdf&hl=fr&newbks=1&newbks_redir=0&source=gb_mobile_search&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20pdf&f=false
4. صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، 2015، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-interrelationship-between-financial-stability-and-financial-inclusion.Pdf
5. عدنان داود محمد العذاري، **الاقتصاد القياسي نظرية وأداء وتجارب**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019.
6. عمار فوزي المياحي، ليلى فوزي جعفر، **السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030**، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2020.
7. كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد القياسي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.

8. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، 2018، https://portal.arid.my/Publications/f760019e-7894-46b7-b128-9c8e0488db1f.pdf

9. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2006.

10. يُسر برنية وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-inclusion-in-the-arab-countries-efforts-policies-and-experiences.pdf

II. المجلات العلمية

11. احمد طاهر كاظم العنكبي وآخرون، **دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي**، Wraith Scientific Journal، المجلد 3، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول، جوان 2021، https://www.iasj.net/iasj/download/d3ee6f08660fdb29

12. أسامة محمد سلام، **قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منظمات خدمية خاصة**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 01، الجزء 03، 2022، https://cfdj.journals.ekb.eg/article_207591_7667e610b5f174fd1abcc5b70e453f4b.pdf

13. أسماء سليمان، عبد الحميد سليمان، **قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد الرابع، 2020، https://jces.journals.ekb.eg/article_143728_8c50a4559d28524fd6b33986c6d82615.pdf

14. افتخار محمد مناحي الرفيعي، **الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي العام للمدة (2009–2019)**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.

15. بشار ذنون محمد الشكرجي، محمد يونس محمد الشرابي، **التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008–2012**، مجلة جامعة كركوك للعلوم

الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017، https://www.iasj.net/iasj/download/efe9860f0fb4831b

16. بوطلاعة محمد وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته –الأردن والجزائر نموذجا–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، 2020، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120071

17. ثريا عبد الرحيم علي الخزرجي، صبيان طارق سعيد الأعرجي، **القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق**، Journal of Economics and Agministrative Sciences، المجلد 26، العدد 119، 2020، https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/index.php/JEASIQ/article/view/1886/2139

18. جواد الشمرى وآخرون، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010–2016)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، 2020، https://drive.google.com/file/d/1ufQCtBYORbPpOqP6qSWSEnraI4crKTCE/view

19. حيدر عبد المنعم عزيز، **استراتيجية البنك المركزي العراقي ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي (2016–2022)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 61، 2019، https://www.iasj.net/iasj/download/111df9362cc85fbf

20. خالد صبيح الهادي تهامي، نهي محمود أشرف محمد زيتون، **تأثير الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحول الرقمي**، مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الرابع، أكتوبر 2022، https://zcom.journals.ekb.eg/article_262624_f236ab88905e5db7f85c4b6c73cf444f.pdf

21. خالد عبد الحميد إبراهيم أحمد وآخرون، **أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على تفعيل متطلبات الشمول المالي –دراسة ميدانية–**، المجلة العلمية للدراسات والبيئة، المجلد 12، العدد 3، 2021، https://journals.ekb.eg/article_204275_528333f5b7a4ad414f24302b1ca32ed0.pdf

22. خلف محمد حمد، يقين سماح صلاح، **مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004–2017)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 50، الجزء 2، 2020.

23. داود سالم عبد الله، مخيف جاسم حمد، **قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004–2021)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، 2023، https://web.archive.org/web/20240126101721/https://tjaes.org/index.php/tjaes/article/download/1057/1394

24. دينا مختار صابر هاشم، **أثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية)**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 01، 2022، https://jsst.journals.ekb.eg/article_212724_c8791a2ad56589216252d0f07cf28c04.pdf

25. رمضان عارف رمضان محروس، **إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد01، 2020، https://jsst.journals.ekb.eg/article_86157_173c769a9d3df0548672524a427b661f.pdf

26. ريسان عبد الامام زعلان وآخرون، **استعمال أسلوب Panel Data لقياس أثر بعض العوامل على الأمان المصرفي (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 35، 2020، https://portal.arid.my/Publications/214640a6-3435-48e3-bc09-1b9d1a8eff72.pdf

27. زرير رانيا، الحموي نرمين، **مدى ملائمة مؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 1، 2016، https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/3085/2909

28. زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العدد 21، 2012، https://www.iasj.net/iasj/download/4dc2f16583e31196

29. سهير محمود معتوق وآخرون، **الشمول المالي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1، 2021، https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_154840_bc43ea7cae9618737c7488c2717ead6d.pdf

30. سيف علي حسين، وفاء حسين الحيدري، **دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، 2021، https://www.iasj.net/iasj/download/ed1dd00672111785

31. شروق عبد الرضا السباح وآخرون، **قياس تأثير أعداد النخيل على معدلات التمور باستخدام نماذج البيانات المقطعية Panel Data Models**، Wraith Scientific Journal، المجلد 3، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول، جوان 2021، https://www.iasj.net/iasj/download/174995985dcfc970

32. شرين بشرى غالي، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 1، 2020، https://jsec.journals.ekb.eg/article_94609_f9d1197ebdea09d18b5f7ad1cef578c9.pdf

33. صبحي حسون السعدي، **طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000–2012)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 18، 2015، https://www.iasj.net/iasj/download/a2ac11ecd48f6c31

34. عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، https://jdl.journals.ekb.eg/article_169601_447040d5145994325373919b02bf8553.pdf

35. عبد الحي نور الدين وآخرون، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 2، 2019، https://jsec.journals.ekb.eg/article_40156_45991e05c7f110d4af47246ac0e6aa72.pdf

36. علي حسن السيف، حسين الحيدري وفاء، **دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 57، 2021، file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/jpgiafs,+%D8%A8%D8%AD%D8%AB+32-+2021+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1.pdf

37. عودة لفتة رشا، عواد حسين سالم، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، العدد 01، 2019، https://www.iasj.net/iasj/download/2a39bde7b5b2463b

38. غربي عبد الحليم عمار، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي "دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته"**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2020، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115195

39. فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، **ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد العشرون، 2016، https://adesij.uokerbala.edu.iq/archives/4557

40. قسمة صابر عوض وآخرون، **قياس أثر الشّمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2017–2021**، Warith Scientific Journal، المجلد 5، عدد خاص، 2023، https://www.iasj.net/iasj/download/cc24cdfb2e180aa5

41. كروش نور الدين وآخرون، **واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1، 2022، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/176378

42. لوزري نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية–**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2021، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/170363

43. مصطفى كامل رشيد، مصطفى محمد إبراهيم، **قياس أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق (2004–2016)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 57، 2018، file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/----------.pdf

44. مصعب عبد العالي ثامر، عدنان فرحان عبد الحسين، **تحليل وقياس مؤشرات تنافسية القطاع السياحي في دول مختارة للمدة (2007–2019) باستخدام نماذج Panel Data**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 68، 2023، https://www.iasj.net/iasj/download/e5b83380bbaceb60

45. مغدور فاطمة الزهراء، معوشي عيماد، **الشمول المالي كآلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/201050

46. نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، **دور الشمول المالي في تقييم الدعم المالي للمرأة في العراق**، المجلة العراقية لبحوث التسويق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، 2019، file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/jpgiafs,+3_.pdf

47. وليد سمير عبد العظيم الجبلي، محمود محمد عبد الرحيم حسين، **أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية دراسة ميدانية**، مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد 03، 2021، https://zcom.journals.ekb.eg/article_200305_156ef1d54417fa1b45c4f9040bf506d6.pdf

III. أطروحات الدكتوراه

48. بدراوي شهيناز، **تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية –دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980–2012)**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/7716/1/regimes-change-croissance-economique-pays-sous-developpes.Doc.pdf

49. بن التومي إيمان، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل–**، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، 2021/2020، https://dspace.univ-bba.dz/handle/123456789/3627

50. بن علي عبد الغاني، **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/2485/1/%D8%B3.798.33.pdf

51. حاج موسى نسيمة، **دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي –دراسة أزمة الرهن العقاري–**، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة

محمد بوقرة بومرداس، 2015، http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/bitstream/123456789/3440/1/hadjmoussa.pdf

52. ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003–2011)**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، https://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Economie/Doctorat/%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A%20%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9.pdf

53. عيشاوي علي، **محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2018/2017.

IV. رسائل الماجستير

54. حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير منشورة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، مارس 2017، https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-13388.pdf?ver=accessable

55. ريم فاضل شاكر الفتلاوي، **تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (العراق حالة دراسية)**، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، https://drive.google.com/file/d/13Nq95kRUknJp8tfVpHMBKTFoUc1Qzeix/view

56. مصطفى صالح عبد المعطي عمرية، **تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010–2020)**، رسالة ماجستير منشورة، برنامج إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2022، https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/63c1e8b9-79ec-4fd9-b4fd-2c70c49692a1/content

V. التقارير

57. اتحاد المصارف العربية، **الصيرفة الإسلامية بين النمو والتفوق**، دراسات وأبحاث، العدد 440، يوليو 2017،

https://uabonline.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-440-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-/%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2017

58. اتحاد المصارف العربية، **منتدى "تعزيز الاستقرار المالي": سياسة إشرافية شاملة والقضاء على حركة تقلبات أسعار الأصول الحقيقية**، العدد 464، جويلية 2009، https://uabonline.org/ar/

59. اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**، الأمانة العامة– إدارة الدراسات والبحوث، 2017، https://uabonline.org/wp-content/uploads/2020/06/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

60. أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-general-framework-for-financial-stability-and-the-role-of-central-banks-in-achieving-it.pdf

61. البنك المركزي المصري، **تقرير الاستقرار المالي 2017**، https://us.sis.gov.eg/UP/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202017.pdf

62. خماش نور، **قراءات حول الشمول المالي في الأردن**، تقرير عن الأردن بحسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 التابع للبنك الدولي، عمان، الأردن، أوت 2022، https://www.jopacc.com/sites/default/files/2023-11/findex_2021_-_jordan_case_study_-_ar_-_final-0_0.pdf

63. رامي يوسف عبيد، **منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية**، صندوق النقد العربي، يناير 2020، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/2023-02/basic_page/attachments/The%20Methodology%20of%20AFSI3.pdf

64. صندوق النقد الدولي، **تجنب تركة من الأوضاع الهشة**، ملخص واف عن تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2021، file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/execsum%20(4).PDF

65. صندوق النقد الدولي، **ملخص واف حول تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أكتوبر 2022، file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/execsum.pdf

66. صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2020**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-stability-report-2020.pdf

67. صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-08/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202022%20%281%29.pdf

68. صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2023، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-09/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%202023_compressed.pdf

69. صندوق النقد العربي، **مبادئ إرشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر الاستقرار المالي**، أكتوبر 2021، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/guiding-principles-for-developing-stress-test-methodologies-for-measuring-financial-sector-risk.pdf

70. صندوق النقد العربي، **ورقة عمل حول "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"**، 2015، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/requirements-for-adopting-a-comprehensive-national-strategy-to-enhance-financial-inclusion-in-arab-countries.pdf

71. عبير أبو زيتون، **قياس مؤشر للاستقرار المالي في فلسطين**، دائرة الابحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، تشرين أول 2019، https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Arabic/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D8%B9%D9%85%D9%84/Financial%20Stability%20index%20in%20Palestine.pdf

72. المنتدى العربي الخامس للسياسات، **الاشتمال الاستقرار النزاهة حماية المستهلك**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 10-11 ديسمبر 2013، https://www.cgap.org/sites/default/files/Other-Highlights-from-the-5th-Arab-Policy-Forum-July-2014-Arabic_0.pdf

VI. المؤتمرات والملتقيات

73. خليل عبد القادر، مولاي مصطفى سارة، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، الملتقى الدولي الخامس حول: انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 24- 25 أكتوبر 2018.

74. رشا عوني عبد الله العش، **دور الشمول المالي في أزمة كورونا في الاقتصاد المصري**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة تحت عنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي، جامعة طانطا، 05 أفريل 2021، https://journals.ekb.eg/article_166216_80554124ecc4910dbc89dda1b2b6 9ff8.pdf

75. مغدور فاطمة الزهراء، بن عياد فريدة، **الشمول المالي كمحور استراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي في ظل التحولات الراهنة –نماذج لدول عربية–**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للعلوم الاقتصادية والإدارية، اسطنبول، تركيا، 21-22-23 ماي 2022، https://www.rimakjournal.com/dergi/financial-inclusion-as-a-strategic-axis-to-enhance-financial-stability-in-light-of-the-current-transformations-models-from-arab-countries-20230718101527.pdf

76. مغدور فاطمة الزهراء، بوعزيز روميسة، **صكوك الإجارة الإسلامية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي – نماذج لبعض الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا–**، 10th ASEAN International Conference on Islamic Finance (AICIF)، كوالامبور(ماليزيا)، أيام 6-8 ديسمبر 2022، https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.php/ijaiwf/article/view/767/337

77. مغدور فاطمة الزهراء، معوشي عيماد، **الشمول المالي –التحديات والعراقيل–**، الملتقى الوطني الافتراضي حول تحقيق الشمول المالي لمواجهة أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يوم 2022/02/07.

78. مغدور فاطمة الزهراء، **الاستقرار المالي –تحديات ومؤشرات قياسه–**، الملتقى الوطني الافتراضي حول: التكنولوجيا المالية، التحول الرقمي وجدلية تحقيق الاستقرار المالي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، يوم 27 جانفي 2022.

79. مغدور فاطمة الزهراء، **الشمول المالي – تحديات ومؤشرات قياسه –**، الملتقى الوطني حول ابتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي –تطبيقات وتحديات–، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، يوم 2021/11/23.

80. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية– بغداد تحت شعار الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، 28–29 نوفمبر 2018.

VII. المواقع الإلكترونية

81. الأمم المتحدة الاسكو، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، تاريخ الاطلاع: 2023/09/05، الساعة: 07:08، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary

82. الأمم المتحدة، **صندوق النقد الدولي يحذر من تقلص ملحوظ في التوقعات الاقتصادية العالمية وعدم اليقين بشأن الاستقرار المالي**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07، الساعة: 06:32، https://news.un.org/ar/story/2022/04/1099362

83. البنك المركزي الأردني، **ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/31، الساعة: 06:19، https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf

84. البنك المركزي المصري، **أدوات السياسة الاحترازية الكلية**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، الساعة: 05:12، https://www.cbe.org.eg/ar/financial-stability/macroprudential/policy-tools

85. بوابة FinDev ، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي لشمول المالي**، 2017، تاريخ الاطلاع: 2022/12/18، الساعة: 02: 11، https://www.findevgateway.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8

%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/qadt-byanat-almwshr-alalmy-llshmwl-almaly-global-findex

86. البورصة، **الهند تتحول للاقتصاد الرقمي الأول في العالم.. وخطة لنجاح تجربة "الشمول المالي"**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:03، https://www.alborsaanews.com/2017/11/23/1067248

87. صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي: تجنب تركة من الأوضاع الهشة**، أبريل 2021، تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، الساعة: 05:31، https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/04/06/global-financial-stability-report-april-2021

88. عربي بوست، **المخاطر على الاستقرار المالي بالعالم تزايدت و2023 مليء بالتحديات**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/07، الساعة: 06:42، https://arabicpost.net

89. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، **الاستقرار المالي**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، الساعة: 06:24، https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/financial-stability/

90. المملكة، **فئات جديدة مستهدفة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29، الساعة: 05:41، https://www.almamlakatv.com/news/102287-%D9%81%D8%A6%D8%A7%D8%AA-

ثانيا: قائمة المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

I. Ouvrages

91. Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data "Third Edition",** 2005, https://library.wbi.ac.id/repository/27.pdf
92. Damodor N. Gujarati**, Basic of econometrics, Fourth Edition, The McGraw-Hill Companies**, USA, 2004, http://eprints.stiperdharmawacana.ac.id/180/1/Basic%20Econometrics%20-%20Gujarati.pdf
93. Emiko Todoroki et al, **Making Remittances Work: Balancing Financial Integrity and Inclusion**, directions in development finance, the word bank, washington, D.C, 2014, https://books.google.dz/books?id=Teu-AwAAQBAJ&printsec=frontcover&dq=financial+inclusion+and+Financial+Integrity&hl=fr&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=financial%20inclusion%20and%20Financial%20Integrity&f=false
94. Edward W. Frees**, Longitudinal and Panel Data : Analysis and Application in the Social Sciences**, cambridge university press, New York, United States of

America, 2004, https://lunarintcollege.edu.et/wp-content/uploads/2022/07/Edward_W._Frees_Longitudinal_and_Panel_Data_Ana BookFi.org_.pdf

95. Jeffrey M. Wooldridge, **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data**, First published, The MIT press, London, 2002, https://ipcig.org/evaluation/apoio/Wooldridge%20-%20Cross-section%20and%20Panel%20Data.pdf
96. Marno.Vebeek, **A Guide to Modern Econometrics**, Fifth Edition, John Wiley & Sons Inc, United States of America, 2017, https://thenigerianprofessionalaccountant.files.wordpress.com/2013/04/modern-econometrics.pdf
97. William H. Greene, **Econometric Analysis**, Pearson Education Limited, International Edition, Seventh Edition, United States of American, 2012, file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/William_H_Greene-Econometric_Analysis-Prentice.pdf

II. Revues

98. Andrew Leyshon , Nigel Thrift, **The Restructuring of the U.K. Financial Services Industry in the 1990s: a Reversal of Fortune?**, Journal of Rural Studies, vol 9, No 3, 1993, https://www.academia.edu/1367579/The_restructuring_of_the_UK_financial_services_industry_in_the_1990s_a_reversal_of_fortune
99. Antony R. Atellu, Peter W. Muriu, **Does financial inclusion enhance financial stability? Evidence from a developing economy**, Transnational Corporations Review,2021, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19186444.2021.2019555
100. Blaise Gadanecz, Kaushik Jayaram, **Measures of financial stability –a review**, IFC Bulletin, No 31, 2009, https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb31ab.pdf
101. Boulenfad Abir, Hacini Ishaq, **The relationship between financial inclusion and financial stability- Empirical evidence from the North African countries**, Journal of Financial, Accounting and Managerial Studie, vol 08, No 1, 2021, https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/58/8/1/151537
102. Duc Hong Vo et al, **Financial Inclusion and Stability in the Assian Region Using Bank-Level Data**, Borsa Istanbul Review, Vol 21, No 1, 2021, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845020300363
103. Eman kadhim abbas, **The Role of Digital Technology in Stimulating Financial Inclusion**, International Journal of Economic Studies, Issue 5, No 22, 2022, https://democraticac.de/?p=84128
104. Emmanuel Anoruo, Felix Afolabi**, An Examination of the Effect of Financial Inclusion on Financial Stability: Evidence From a Panel of Ten African Countries,** Journal of Applied Business and Economics, Vol 25, No 6, 2023, https://articlegateway.com/index.php/JABE/article/view/6572/6204

105. Fatima Muhammad Abdulkarim, Hamisu Sadi Ali, **FINANCIAL INCLUSIONS, FINANCIAL STABILITY, AND INCOME INEQUALITY OIC COUNTRIES: A GMM AND QUANTILE REGRESSION APPLICATION**, journal of islamic Menetary Economics and Finance, Vol 5, No 2, 2019, http://jimf-bi.org/index.php/JIMF/article/view/1069/757

106. George Varghese, Lakshmi Viswanathan, **Financial Inclusion : Opportunities, Issues and Challenges**, Theoretical Economics Letters, Vol 8, No 11, August 2018, https://www.scirp.org/pdf/TEL_2018072016205452.pdf

107. Manh Hung PHAM, Thi Phuong Linh DOAN, **The Impact of Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries**, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 7, No 6, 2020, https://koreascience.kr/article/JAKO202017764018038.pdf

108. Md. Nur Alam Siddik, Sajal Kabiraj, **Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis**, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 12, Issue 1, 2018, file:///C:/Users/admin/Downloads/Does_Financial_Inclusion_Induce_Financial_Stabilit.pdf

109. Moses Sindani, **THE IMPACT OF FINANCIAL SECTOR DEEPENING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA**, International Journal of Social Sciences and Project Planning Management, Vol 1, Issue 1, 2013, http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/92338/Sindani_The%20impact%20of%20financial%20sector%20deepening%20on%20economic%20growth%20in%20Kenya.pdf?sequence=1

110. Mr. Hirwa Amatus, Dr. Nasiri Alireza, **FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB-SAHARAN AFRICA (SSA)**, The International Journal of Social Sciences, Vol 36, No 1, 30th July 2015, https://web.archive.org/web/20180421073637id_/http://tijoss.com/TIjoss%2036th%20Volume/5Amatus.pdf

111. Nadine Amr et al, **Evaluation of the Financial Inclusion's Effect on Economic Growth: Evidence From Selected European Countries**, MSA-Management science journal, Volume 2, Issue 2, 2023, https://msamsj.journals.ekb.eg/article_294897_2a2da6b52d6a0b0d78511537829264c2.pdf

112. Nana Kwame Akosah et al, **Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach**, Munich Personal RePEc Archive, No 86634, May 2018, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86634/1/MPRA_paper_86634.pdf

113. Olusegun, T.S.et al, **Does Financial Inclusion Promote Financial Stability in Nigeria?**, Economic and Financial Review, volume 59/1, March 2021, https://www.cbn.gov.ng/Out/2022/RSD/Does%20Financial%20Inclusion%20Promote.pdf

114. Rahul Dhiman, **Identifying the Key indicators of financial stability and financial development: a review of financial service sector**, Asia J. Management

Science and Applications, Vol 3, No 4, 2018, file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/AJMSA030402DHIMAN_198741.pdf

115. Rajesh Barik, Ashis Kumar Pradhan, **Does Financial inclusion affect financial stability :Evidence from BRICS nations?**, The Journal of Developing Areas, Volume 55, No 1, Winter 2021, file:///C:/Users/admin/Downloads/10.0000muse.jhu.eduarticle766455.pdf
116. Robert Heinlein, **Significance of Financial Stability in Economy**, Journal of Stock & Forex Trading, Vol 9, Iss 2, No 100210, 2022, https://www.longdom.org/open-access-pdfs/significance-of-financial-stability-in-economy.pdf
117. Samrony Eka Fauzi et al, **Comparative Analysis of Financial Sustainability Using the Altman Z-Score, Springate, Zmijewske and Grover Models for Companies Listed at Indonesia Stock Exchange Sub-Sector Telecommunication Period 2014-2019**, Journal of Economics and Business, Vol 4, No 1, 2021, file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/SSRN-id3778395.pdf
118. SIDELNYKONA Laryasa P et al**, Financial instability: causes of occurrence and directions for adjustment**, ESPACIOS, vol 40, number 35, 2019, file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/a19v40n35p13[1].pdf
119. Tran Thi Kim Oanh et al, **Relationship between financial inclusion, monetary policy and financial stability: An analysis in high financial developement and low financial development countries**, Heliyon, No 9, 2023, file:///C:/Users/IT%20DOCTOR/Downloads/1-s2.0-S2405844023038549-main.pdf
120. Velenkosini Matsebula, Johannes P S Sheefeni, **An Analysis of the Relationship Between Financial Inclusion and Financial Stability in South Africa**, Global Journal of Economics and Business, Volume 12, Issue 5, 2022, https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-12-5-8.pdf
121. Wirdatul Aini. A, Tony Prasetiantono, **EFFECT FINANCIAL INCLUSION ON FINANCIAL STABILITY: COUNTRYS BY INCOME LEVEL CLASIFFICATION 2004-2014**, Indo-Fintech Intellectuals: Journal of Economics and Business, Volume 1, No 1, September 2020, https://ejournal.indo-intellectual.id/index.php/ifi/article/view/10/2

III. Rapports

122. Adolfo Barajas et al, **The Finance and Growth Nexus Re-Examined: Do All Countries Benefit Equally?**, IMF Working Paper, WP/13/130, May 2013, https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13130.pdf
123. African Export-Import Bank, **Sénégal Country Brief, December 2022,** https://media.afreximbank.com/afrexim/Senengal-Country-Brief-December-2022.pdf

124. Alliance for Financial Inclusion, **ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION POLICY MODEL: AFI CORE SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS**, December 2019, https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2019-12/AFI_PM_Core%20Set_FINAL_digital.pdf

125. Alliance for Financial Inclusion, **Measuring Financial Inclusion "Core Set Of Financial Inclusion Indicators"**, Guideline Note No4, March 2013, https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/publications/fidwg-core-set-measuring-fi.pdf

126. Anurag Vaishnav, **Report Summary National Strategy for Financial Inclusion**, PRS LEGISLATIVE RESEARCH, New Delhi, January 30, 2020, https://prsindia.org/policy/report-summaries/national-strategy-financial-inclusion

127. Asian Development Bank Institue, **"Overview of Financial Inclusion, Regulation and Education"**, N 591, Septmber 2016, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/190672/adbi-wp591.pdf

128. BANGKO SENTRAL NG PILIPINAS, Financial Inclusion Steering Committee**, National Strategy for Financial Inclusion 2022-2028,** https://www.bsp.gov.ph/Pages/InclusiveFinance/NSFI-2022-2028.pdf

129. Bank d'Algerie, **Brochure sur l'Inclusion financiere**, https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/04/inclusion7.pdf

130. CGAP, **Toward Proportionate Standars and Guidance**, Global Standard-Setting Bodies and Financial Inclusion for the poor, A White Paper, 2011, https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/White-Paper-Global-Standard-Setting-Bodies-Oct-2011.pdf

131. CGPA**, Financial Inclusion and the Linkages to Stability, Integrity and Protection: Insights from the South African Experience**, November-2-2012, https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Insights-from-the-South-African-Experience-Nov-2012_0.pdf

132. Dalberg Global Development Advisors**, PoWER Women and Girls Financial Inclusion Country Assessment Senegal**, 20 July 2017, file:///C:/Users/Invit%C3%A9/Downloads/UNCDF%20PoWER%20Country%20Assessment%20-%20Senegal%20(English).pdf

133. G20, Global Partnerchip for Financial Inclusion, **G20 Principales for Innovative Financial Inclusion**, April 2011, https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20%20Principles%20for%20Innovative%20Financial%20Inclusion%20-%20AFI%20brochure.pdf

134. Garrv J. Schinasi, **Defining Financial Stability**, IMF Working Paper, October 2004, https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04187.pdf

135. GPFI, **G20 Financial Inclusion Indicators**, 2016, https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20 Financial Inclusion Indicators %282016 Update%29.pdf

136. Julius Caesar Parreñas, **Commercially Sustainable Microfinance : A Strategy for Promoting Financial Inclusion in APEC,** Report of a Workshop Jointly Organized by the Advisory Group on APEC Financial System Capacity Building and the APEC Business Advisory Council and AFI, Grand Hyatt Jakarta, Indonesia, 2008, https://www.apec.org/docs/default-source/Publications/2010/4/Commercially-Sustainable-Microfinance-A-Strategy-for-Promoting-Financial-Inclusion-in-APEC-January-2/210_abac_microfinance.pdf

137. Mandira Sarma, **Index of Financial Inclusion**, Working Paper, No 215, June 2008, https://www.icrier.org/pdf/Working_Paper_215.pdf

138. Marco Espinosa-Vega et al, **Measuring Financial Access 10 Years of the IMF Financial Access Survey**, International monetary fund, Statistics department (IMF), 2020, https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2020/English/MFAEA.ashx

139. MINISTERE DES FINANCES ET DU BUDGET, **STRATEGIE NATIONALE D'INCLUSION FINANCIERE 2022-2026**, JANVIER 2022, https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2022/03/SNIF-Senegal-version-finale.pdf

140. Peter J. Morgan, Victor Pontines, **Financial Stability and Financial Inclusion**, ADBI Working Paper Series, No 488, July 2014, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156343/adbi-wp488.pdf

141. Reserve Bank Of New Zealand "Te putea Matua", **The relationship between financial inclusion and financial stability**, FINANCIAL STABILITY REPORT, MAY 2023, https://www.rbnz.govt.nz/-/media/project/sites/rbnz/files/publications/annual-reports/annual-report-2023.pdf

142. Robin Newnham, **National Financial Inclusion Strategies: What and how? Experiences from outside Latin America**, Financial Inclusion Policy Advisor Alliance for Financial Inclusion (AFI), Port of Spain, 12 September 2014, https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/publications/financial_inclusion_strategies-_whathow_2.pdf

143. The Global Findex Database 2021, **"Financial Inclusion, Digital Payments and Resilience in the Age of COVID-19"**, WORLD BANK GROUP, 2021, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Report

VIII. Conferences

144. Alliance for Financial Inclusion, The financial inclusion data working group and the Mexican experience, IFC Workshop on Financial Inclusion Indicators Co-hosted by Negara Malaysia, Sasana Kijang, Kuoala Lumpur, 5-6 Nov 2012, https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb38.pdf

145. Garry J Schinasi, **Understanding Financial Stability: Towards a Practical Framework**, Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law

Washington, D.C, October 23-27, 2006, February 2007, https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2006/mfl/gjs.pdf

IX. Websites

146. BANK NEGARA MALASIA, **FINANCIAL STABILITY**, Accessed: 03/25/2023, At: 09:12 AM, https://www.bnm.gov.my/the-importance-of-financial-stability

147. BANK OF KOREA, **Financial Stability**, Accessed: 03/27/2023, At: 06:21 AM, https://www.bok.or.kr/eng/main/contents.do?menuNo=400037

148. Brooke Tomasetti, **Z-Score**, carbon collective, Accessed: 09/23/2023, At: 06 :36 AM, https://www.carboncollective.co/sustainable-investing/z-score

149. ESCWA, **The National Financial Inclusion Strategy 2018-2020**, Accessed: 12/30/2022, At: 04:26 AM, https://andp.unescwa.org/ar/plans/1160

150. EUROPEAN CENTRAL BANK, **Financial stability and macroprudential policy**, Accessed: 03/22/2023, At: 11:16 AM, https://www.ecb.europa.eu/ecb/tasks/stability/html/index.en.html

151. EUROPEAN CENTRAL BANK, **Monetary and Financial Stability: Is there a Trade-off?** Accessed: 09/22/2023, At: 04 :42 AM, https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2003/html/sp030329.en.html#:~:text=Monetary%20stability%20is%20a%20synonym,not%20to%20stable%20individual%20prices

152. IMF eLIBRARY, **Assessing Financial Stability**, Accessed: 09/23/2023, At: 07:19 AM, https://www.elibrary.imf.org/display/book/9780821364321/ch03.xml

153. NATIONAL STRATEGY FOR FINANCIAL INCLUSION, **National Strategy for Financial Inclusion 2019-2024 an approach paper to accelerate financial inclusion to promote economic wellbeing, prosperity and sustainable development**, Accessed: 12/30/2022, At: 05 :32 AM, https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/content/pdfs/NSFIREPORT100119.pdf

154. OECD, **Public Consultation: Draft Recommendation on High-Level Principles on Financial Consumer Protection,** Draft Recommendation on High-Level Principles on Financial Consumer Protection, 2022. Accessed: 12/28/2022, At: 06 :53 AM, https://www.oecd.org/finance/high-level-principles-on-financial-consumer-protection.htm,

155. Robin Newnham, **Four policies to promote inclusive financial integrity in 2021**, Accessed: 12/28/2022, At: 07 :12 AM, https://www.afi-global.org/newsroom/blogs/four-policies-to-promote-inclusive-financial-integrity-in-2021/

156. SANIYA ANSAR et al, **Unveiling the Global Findex database 2021 in five charts**, WORLD BANK BLOGS, Accessed: 12/25/2022 , At: 04 :02 AM, https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/unveiling-global-findex-database-2021-five-charts

157. **The Global Findex Database 2021**, THE WORLD BANK, Accessed: 12/25/2022, At: 04 :39 AM, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

158. THE WORLD BANK, **Automated teller machines (per 100,000 aduts)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:22 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5

159. THE WORLD BANK, **Borrowers from commercial banks (per 1000 aduts)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:24 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3

160. THE WORLD BANK, **Broad money (% of GDP)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:25 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.GD.ZS

161. THE WORLD BANK, **Commercial bank branches (per 100,000 aduts)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:21 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5

162. THE WORLD BANK, **Domestic credit to private sector (% of GDP)**, Accessed: 06/20/2023, At: 05:25 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS

163. THE WORLD BANK, **Financial Stability**, Accessed: 03/22/2023, At: 11:14 AM, https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability

164. THE WORLD BANK, **indicators**, Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/

165. THE WORLD BANK, **Overview: National Financial Inclusion Strategies**, Accessed: 12/18/2022, At: 04 :37 AM, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/national-financial-inclusion-strategies

166. THE WORLD BANK, **Overview: National Financial Inclusion Strategies**, Accessed: 12/22/2022, At: 05:29 AM, https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/national-financial-inclusion-strategies

167. Tobias Adrian et al**, First Global Banks Stress Test Highlights Increased Financial Resilience**, IMF BLOG, Accessed: 03/29/2023, At: 05:13 AM, https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/04/06/first-global-bank-stress-test-highlights-increased-financial-resilience

168. TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM, https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html

169. **Updated Reform Matrix 2022 Senegal.pdf**, Accessed: 12/29/2022, At: 07 :12 AM, https://www.compactwithafrica.org/content/dam/Compact%20with%20Africa/Countries/Senegal/Updated%20Reform%20Matrix%202022%20Senegal.pdf

170. World Bank, **Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity,** Accessed: 12/18/2022, At: 05:12 AM, https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01): مؤشرات الشمول المالي حسب مجموعة العشرين

الفئة	المؤشر	المصدر	التكرار
مؤشرات الاستخدام			
مؤشرات الاستخدام: البالغين			
البالغون الذين لديهم حساب	**الحساب (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون حسابًا (بأنفسهم أو مع شخص آخر) سواءً مع مؤسسة مالية رسمية أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول.	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
عدد الحسابات	**حسابات الودائع لكل 1000 بالغ**	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS (IMF)**	**سنوي**
	حسابات النقود الإلكترونية لكل 1000 بالغ	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي **GPSS (WB)**	**سنوي**
	عدد المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول لكل 100 ألف بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS (IMF)**	**سنوي**
البالغون الذين لديهم ائتمان من مؤسسات منظمة	**الاقتراض من مؤسسة مالية في العام الماضي (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم قرض واحد على الأقل مستحق من بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
	قروض غير مسددة لكل 1000 بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	**سنوي**
بالغين مع تأمين	**حاملي عقد التأمين لكل 1000 بالغ** حاملي عقد التأمين والتي يتم تصنيفها إلى: التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	**سنوي**
معاملات غير نقدية	**معاملات التجزئة غير النقدية لكل 1000 بالغ** وتشمل: عدد الشيكات، التحويلات الائتمانية، الخصم المباشر، معاملات بطاقات الدفع (بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان) والمدفوعات بأدوات النقود الإلكترونية (أدوات النقود الإلكترونية القائمة على البطاقات، منتجات النقود عبر الهاتف المحمول ومنتجات النقود عبر الإنترنت)	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	**سنوي**

البالغون يستخدمون المدفوعات الرقمية	**إجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون حساب معاملات (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول) لإجراء أو تلقي مدفوعات مالية رقمية. **وتتضمن:** استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء عبر الإنترنت، استخدام الهاتف لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء أو إرسال الأموال أو تلقيها من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)، استخدام بطاقة الخصم أو الائتمان لإجراء دفعة مباشرة من حساب، إرسال أو استقبال التحويلات من أو إلى الحساب، تلقي الأجور أو مدفوعات التحويل الحكومية أو المدفوعات الزراعية إلى الحساب، إرسال الرسوم المدرسية من الحساب.	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
الدفع باستخدام الهاتف المحمول (من حساب)	**إجراء الدفع باستخدام الهاتف المحمول (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء أو إرسال الأموال أو تلقيها من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزودي خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
المدفوعات باستخدام الإنترنت	**الدفع باستخدام الإنترنت (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء أو إرسال الأموال عبر الإنترنت	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
الدفع باستخدام بطاقة مصرفية	**السداد باستخدام بطاقة الخصم (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون بطاقة الخصم لإجراء دفعة مباشرة من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى)	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
الدفع باستخدام الحساب	**رواتب مستلمة أو تحويلات حكومية إلى الحساب (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يتلقون أجورًا أو تحويلات حكومية إلى حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
تكرار استخدام الحساب بشكل كبير	**المعدل المرتفع لاستخدام الحساب (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون الحساب بشكل متكرر. يُعرَّف "التكرار العالي" بأنه أخذ أموال من حساب (حسابات) شخصي في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى 3 مرات أو أكثر في شهر عادي، بما في ذلك عمليات السحب النقدي أو المدفوعات الإلكترونية أو المشتريات أو الشيكات أو أي نوع آخر خصم السداد، إما عن طريق صاحب الحساب أو أطراف ثالثة.	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
نوعة الادخار	**الحفظ في مؤسسة مالية (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى في العام الماضي	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**

مؤشرات الاستخدام: الشركات			
المؤسسات المصرفية الرسمية	**(%) الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية** النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لديها حساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى	استطلاعات الشركات للبنك الدولي **ES (WB)**	**3–5 سنوات**
	حسابات ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة (كنسبة مئوية من المقترضين من الشركات غير المالية)	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	**سنوي**
	الشركات التي لديها قرض أو حد ائتمان مستحق في مؤسسات منظمة النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قرض أو حد ائتمان مستحق من بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى	استطلاعات الشركات للبنك الدولي	**3–5 سنوات**
	حسابات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة (كنسبة مئوية من المقترضين من الشركات غير المالية)	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	**سنوي**
المدفوعات الرقمية من وإلى الشركات	**(%) الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترسل أو تتلقى مدفوعات رقمية من حساب** النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترسل أو تستقبل مدفوعات رقمية من حساب	استطلاعات الشركات للبنك الدولي **ES (WB)**	**3–5 سنوات**
مؤشرات الوصول			
مؤشرات الوصول: نقاط الخدمة المادية			
نقاط الخدمة	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS (IMF)**	**سنوي**
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS (IMF)**	**سنوي**
	وكلاء مزودي خدمات الدفع لكل 100 ألف بالغ **يشمل:** وكلاء البنوك ومؤسسات إيداع الودائع الأخرى، وكذلك الكيانات المتخصصة مثل مشغلي تحويل الأموال ومصدري الأموال الإلكترونية	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS (IMF)**	**سنوي**
	عدد منافذ الوكلاء المتنقلين لكل 100 ألف بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS (IMF)**	**سنوي**
	عدد أجهزة نقاط البيع لكل 100 ألف بالغ	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	**سنوي**

	الوصول إلى الهاتف المحمول أو الإنترنت في المنزل (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر) النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز محمول أو الوصول إلى الإنترنت في المنزل	استطلاع غالوب العالمي	**كل ثلاث سنوات**
ملكية بطاقة الخصم	عدد بطاقات السحب لكل 1000 بالغ	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	**سنوي**
نقاط خدمة المؤسسة	**الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها محطة نقاط بيع (٪)** النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقطة بيع (POS)	استطلاعات الشركات للبنك الدولي	**3–5 سنوات**
قابلية التشغيل البيني لنقاط الخدمة	**قابلية التشغيل البيني لشبكات ATM وقابلية التشغيل البيني لمحطات نقاط البيع POS (0–1)** تأخذ القيمة 1 إذا كانت معظم أو كل شبكات **ATM** (/ محطات **POS**) مترابطة وتأخذ القيمة 0 إذا لم تكن مترابطة	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	**سنوي**

مؤشرات الجودة			
مؤشرات الجودة: المعرفة المالية والقدرة			
المعرفة المالية	**النتيجة الحسابية للمعرفة المالية** حيث تلخص الإجابات الصحيحة للأسئلة حول المفاهيم المالية الأساسية، مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، تنويع المخاطر، الغرض الرئيسي من التأمين.	–استطلاعات القدرة المالية للبنك الدولي **FCS (WB)** – محو الأمية المالية الوطنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **NFL (OECD)** –استطلاعات الشمول **IS**	**دوري**
السلوك المالي	**استخدام المدخرات للتمويل الطارئ** النسبة المئوية للبالغين الذين يستجيبون للمدخرات	مؤشر البنك الدولي العالمي	**كل ثلاثة سنوات**
مؤشرات الجودة: سلوك السوق وحماية المستهلك			
متطلبات الافصاح	**مؤشر الإفصاح الذي يجمع بين وجود مجموعة متنوعة من متطلبات الإفصاح** متطلبات اللغة البسيطة (على سبيل المثال مفهومة، حظر البنود المخفية)، متطلبات اللغة المحلية، تنسيق الإفصاح الموحد المحدد، حقوق الرجوع والعمليات، السعر الإجمالي الذي يتعين دفعه للحصول على الائتمان (أساسي التكاليف بالإضافة إلى أسعار العمولات والرسوم والتأمين والضرائب)	المسح العالمي لحماية المستهلك للبنك الدولي **GCPS (WB)**	**سنوي**

حل النزاعات	**مؤشر يعكس وجود آليات رسمية لتسوية المنازعات الداخلية والخارجية:** **1- مؤشر آلية تسوية المنازعات الداخلية** القوانين التي تحدد معايير حل الشكاوى ومعالجتها من قبل المؤسسات المالية (بما في ذلك التوقيت، وإمكانية الوصول، ومتطلبات تنفيذ إجراءات معالجة الشكاوى). **2- مؤشر آلية تسوية المنازعات الخارجية:** النظام المطبق الذي يسمح للعميل إلى اللجوء إلى طرف ثالث ميسور التكلفة وفعّال (وكالة إشرافيه أو محقق شكاوى مالي أو مؤسسة معادلة)	المسح العالمي لحماية المستهلك للبنك الدولي **GCPS (WB)**	**سنوي**
مؤشرات الجودة: معوقات الاستخدام			
حواجز الائتمان	**النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المطلوبة لتقديم ضمانات على آخر قرض مصرفي**	-استطلاعات الشركات للبنك الدولي -لوحة النتائج للشركات الصغيرة والمتوسطة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **SME scoreboard (OECD)**	**5-3 سنوات**
الحصول على الائتمان	**قوة أنظمة الإبلاغ عن الائتمان وفعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض**	مجموعة البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية	**سنوي**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: GPFI, **G20 Financial Inclusion Indicators**, 2016,
https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/G20 Financial Inclusion Indicators %282016 Update%29.pdf

الملحق رقم (02): عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	11,6709103	11,9620465	12,3880991	12,7477328	12,7909887	12,3653182	11,2684502	10,7362058	9,52835141	7,97604528	7,59713543
الكويت	15,9354977	14,8029702	15,3531535	15,2743983	14,790178	14,6748855	14,5896771	14,7249862	13,5773334	13,5956823	13,0084197
السعودية	8,28207733	8,17087597	8,17299777	8,50523692	8,55177843	8,53393601	8,50439983	8,3403836	8,16007163	7,77764732	7,38359291
قطر	12,4330804	12,3139868	11,5327577	13,2272899	10,5806575	11,3237114	9,12332873	7,19328438	9,44003433	10,0879946	8,49704639
الجزائر	5,18251887	5,22553374	5,21594731	5,21090988	5,25719456	5,25455537	5,22292875	5,23780197	5,25414844	5,25498194	5,26224369
لبنان	25,9957717	24,8572178	23,9995131	23,5490654	23,0050154	22,5628225	22,2522514	22,2709417	21,6558303	20,3152441	18,3647509
تونس	16,864898	17,4485904	18,1119627	19,2367975	19,9876975	20,6607362	21,7019241	22,0755586	22,2308814	22,3183477	22,2778782
موريتانيا	4,24725639	4,75415314	6,77455777	7,03356425	7,39432656	8,62530738	8,63853215	10,9160209	11,3584317	11,1965392	11,3193753
جيبوتي	4,82738645	5,05526244	4,77870477	5,3176918	5,98708994	5,87061172	7,26128525	7,84801504	9,4308141	8,54277367	8,94426882

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: THE WORLD BANK, **indicators**, Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/

الملحق رقم (03): عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	53,8617674	56,8608603	58,7773085	61,1159852	64,3825675	65,4201444	65,3668744	64,4780289	60,9142465	52,4852265	51,6981538
الكويت	50,7150286	55,0485453	53,6632733	56,3977785	56,5137003	63,9336914	65,9829913	73,2552663	81,0700151	78,5627694	81,2147286
السعودية	58,3864122	60,4236041	63,353282	68,2001323	73,2044134	74,028377	74,1022634	73,9630126	73,3357794	69,8004749	62,0386801
قطر	48,4890134	55,5963402	57,0723651	56,3801504	57,8559356	58,5348772	56,9465449	55,5504505	54,8421042	53,6552703	52,4050396

الجزائر	6,10017824	6,20925064	6,51084079	7,606854	8,35007733	8,57084098	9,12724826	9,53991893	9,32770211	9,31070781	9,3046331
لبنان	34,40159	35,059442	34,9502996	35,1154901	35,9611367	36,5778849	37,9926232	39,4130571	39,254867	36,6417396	33,7176045
تونس	21,123588	22,2586773	23,1351092	24,5047205	26,395967	27,7610455	29,9885324	30,7187784	32,2065662	32,9354886	33,223337
موريتانيا	4,24725639	4,70844013	6,50888884	7,93420358	9,42984342	10,0762937	10,2411558	10,4611867	10,402706	11,0182504	10,9386012
جيبوتي	3,10331986	4,04420996	5,10827062	6,92911356	8,35041492	9,57836649	12,1021421	13,1787422	12,332603	16,23127	16,6307498

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: THE WORLD BANK, **indicators**, Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/

الملحق رقم (04): نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية (%)

الدولة	السنة	نسبة البالغين الذين لهم حسابات على الأقل في مؤسسة مالية رسمية (%)	إناث	ذكور	أفقر 40%	أغنى 60%
الإمارات	2011	60	47	69	53	65
	2014	84	68	90	78	88
	2017	88	76	93	83	92
	2021	86	87	85	83	87
السعودية	2011	46	15	73	33	55
	2014	69	61	75	65	73
	2017	72	58	81	65	76
	2021	74	63	82	67	79
الكويت	2011	87	80	93	84	88
	2014	73	64	79	64	79
	2017	80	73	83	71	86
	2021	-	-	-	-	-
قطر	2011	66	62	69	54	75
	2014	-	-	-	-	-
	2017	-	-	-	-	-
	2021	-	-	-	-	-
الجزائر	2011	33	20	46	23	41
	2014	50	40	61	37	59
	2017	43	29	56	35	48
	2021	44	31	57	32	52
لبنان	2011	37	26	49	18	50
	2014	47	33	62	28	59
	2017	45	33	57	30	55
	2021	21	17	25	13	26
تونس	2011	-	-	-	-	-
	2014	27	21	34	15	36
	2017	37	28	46	21	47
	2021	37	29	45	35	40
موريتانيا	2011	17	12	23	-	-
	2014	23	21	25	-	-
	2017	21	15	26	-	-
	2022	23	16	32	23	24
جيبوتي	2011	12	9	17	-	-
	2014	-	-	-	-	-
	2017	-	-	-	-	-
	2021	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **The Global Findex Database 2021**, THE WORLD BANK , Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

الملحق رقم (05): عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 ألف بالغ

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	-	-	-	471,916152	488,076711	543,087145	541,587239	540,490755	494,180865	469,651622	543,121329
الكويت	177,388307	157,815853	193,295838	204,968603	208,317837	216,968984	215,184873	223,933771	223,225302	215,03271	212,840599
السعودية	172,210638	159,898767	167,335992	172,546818	166,953879	165,348569	200,177768	177,948675	139,890077	130,204186	148,31542
قطر	205,551031	211,389233	218,416631	217,124556	223,076729	243,048221	238,500787	233,817917	227,691993	220,278396	234,847691
الجزائر	39,0750264	42,5768205	45,0247556	42,5407938	44,2419579	39,1891699	40,6383003	42,9026156	50,2714983	46,6894767	46,7864724
لبنان	283,449125	255,839489	228,877662	232,114704	227,541722	219,250861	223,080419	225,351749	212,269076	176,463998	129,201597
تونس	171,977552	191,568807	202,775951	213,574502	225,501603	233,700745	234,181625	233,954741	240,485211	245,98429	250,370847
موريتانيا	37,6739209	45,0114016	49,5338763	63,7154165	69,8754691	75,7653994	79,2522071	82,3780365	89,6464818	95,5618356	-
جيبوتي	17,9354647	20,1435358	48,093544	56,1274312	63,7719612	34,4187785	41,2047682	23,1590482	25,601033	-	48,1578999

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: THE WORLD BANK, **indicators**, Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/

الملحق رقم (06): المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	63,1430096	60,1534597	70,955381	74,0022718	87,2764379	90,3667774	88,9808296	83,4278792	92,0588982	115,206586	102,549472
الكويت	65,2512012	60,6307243	65,6455597	72,6380046	99,3213554	108,237749	101,467569	92,5123649	92,212469	120,643685	-
السعودية	49,1693807	52,2390832	55,7930366	61,589197	73,2666562	74,7341281	70,1022218	-	-	-	-
قطر	50,7556355	56,0311456	62,9989915	67,144459	88,5601235	90,0856779	102,887325	84,5159363	90,3061833	114,121316	93,0392955

الجزائر	68,0615962	67,9543982	71,7297314	79,3094812	82,0006516	78,8843691	79,3287485	81,5784093	80,5357665	96,4980394	91,178195
لبنان	243,034255	235,819515	236,654964	244,29691	247,24163	259,293191	260,618311	-	-	-	-
تونس	66,378122	65,7638481	65,2741105	65,3029596	65,4210132	66,6125821	69,6659114	67,374058	68,6809916	77,8761385	77,6107613
موريتانيا	19,748548	21,943175	24,6843683	27,2528617	27,0867796	25,6596921	27,7289327	28,0750027	27,8106973	-	-
جيبوتي	81,3791424	85,7035474	60,7288711	59,6503839	64,8574021	65,6530205	75,4763016	67,5723842	69,3319899	80,3686019	77,2890625

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: THE WORLD BANK, **indicators**, Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/

الملحق رقم (07): الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	-	-	-	-	-	84,7052071	80,7200408	76,3249508	78,158986	90,790167	-
الكويت	60,7902325	55,7432613	59,7519624	67,64079	98,5107721	105,187145	98,6991072	90,919086	95,1065868	126,472604	-
السعودية	34,1007294	36,3391799	40,2187358	44,2902349	55,9167973	58,1144819	53,9733527	-	-	-	-
قطر	39,7530263	37,1284424	40,00534	46,0968086	70,8424801	79,7605886	80,0817008	80,4368398	100,941606	138,857843	-
الجزائر	13,7159224	14,0253067	16,4978911	18,3519781	21,711733	22,8758054	24,4029577	24,9013665	25,8064938	29,6949071	-
لبنان	89,9878566	89,9553303	93,3172929	98,2255476	100,566124	103,999348	106,567725	-	-	-	-
تونس	72,8194981	72,6067639	73,1104704	73,9469004	74,7917657	76,9508925	81,7125991	-	-	-	-
موريتانيا	16,5934474	16,7663812	18,3458398	19,5202998	21,1155784	20,2989278	21,0665655	22,0411209	22,2408092	-	-
جيبوتي	30,908834	28,9308988	22,1639856	22,1972663	21,7028461	20,4371266	21,1727543	21,633222	22,3514675	20,9080274	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: THE WORLD BANK, **indicators**, Accessed: 02/12/2023, At: 05:12 AM, https://data.albankaldawli.org/indicator/

الملحق رقم (08): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الإمارات

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	Z-Score
2011	-	-]	-	-	-	25,32
2012	5,5681294	2,4945461	-	-4,73457	-	25,9
2013	3,3704172	3,5617032	-	17,957274	-	25,69
2014	3,9788769	2,9030582	-	4,2940941	-	25,85
2015	5,3448902	0,3393221	3,4244555	17,937512	-	26,12
2016	1,6115805	-3,327894	11,270858	3,5408635	-	25,04
2017	-0,081428	-8,870519	-0,276181	-1,533692	-4,704748	26,55
2018	-1,35978	-4,723315	-0,202457	-6,240614	-5,444856	25,32
2019	-5,527127	-11,25029	-8,568119	10,345485	2,4029302	24,59
2020	-13,83752	-16,29145	-4,963617	25,144433	16,160881	22,14
2021	-1,499608	-4,750598	15,643448	-10,98645	-	22,29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة الإمارات

الملحق رقم (09): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في السعودية

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	Z-Score
2011	-	-	-	-	-	20,33
2012	3,4891541	-1,342675	-7,14931	6,2431181	6,5642303	20,28
2013	4,8485653	0,0259677	4,6512084	6,803246	10,675959	20,13
2014	7,6505119	4,0650831	3,1139904	10,388681	10,123389	20,11
2015	7,3376414	0,54721	-3,241404	18,960239	26,250848	20,99
2016	1,1255655	-0,20864	-0,961529	2,0029192	3,9302762	21,93
2017	0,0998082	-0,346103	21,064106	-6,197846	-7,125813	23,46

2018	-0,187917	-1,928604	-11,10468	-	-	22,7
2019	-0,848036	-2,161915	-21,3874	-	-	23,47
2020	-4,820709	-4,686531	-6,92393	-	-	21,82
2021	-11,11997	-5,066499	13,90987	-	-	24,37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة السعودية

الملحق رقم (10): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الكويت

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	Z-Score
2011	-	-	-	-	-	18,89
2012	8,5448372	-7,106948	-11,03368	-7,08106	-8,302273	18,25
2013	-2,516455	3,7167088	22,48189	8,2711124	7,1913644	16,96
2014	5,0956735	-0,512957	6,0388081	10,651817	13,202625	15,79
2015	0,2055431	-3,170144	1,6340232	36,734697	45,638116	16,55
2016	13,129544	-0,779521	4,1528595	8,9773174	6,7773021	16,71
2017	3,2053521	-0,580641	-0,822289	-6,254916	-6,16809	16,66
2018	11,021439	0,9274307	4,0657587	-8,825681	-7,882565	17,18
2019	10,667832	-7,793915	-0,316374	-0,324169	4,6057445	17,64
2020	-3,092692	0,1351438	-3,6701	30,83229	32,979857	16,1
2021	3,3755928	-4,319479	-1,019431	-	-	16,58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة الكويت

الملحق رقم (11): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في قطر

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (%	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	Z-Score

	(% من إجمالي الناتج المحلي)	من إجمالي الناتج المحلي)				
28,05	-	-	-	-	-	**2011**
26,32	-6,602224	10,39394	2,8402685	-0,957877	14,657602	**2012**
24,52	7,7485008	12,435666	3,3243882	-6,344241	2,6548958	**2013**
23,92	15,226639	6,5802123	-0,591565	14,693209	-1,212872	**2014**
22,81	53,681963	31,89491	2,7413634	-20,00888	2,6175615	**2015**
20,26	12,588645	1,72262	8,9527456	7,0227573	1,1735039	**2016**
20,11	0,4025951	14,210525	-1,871001	-19,43164	-2,71348	**2017**
20,29	0,4434709	-17,85583	-1,963461	-21,15505	-2,451588	**2018**
19,9	25,49176	6,8510712	-2,619955	31,233993	-1,275141	**2019**
18,68	37,562546	26,371542	-3,255976	6,8639614	-2,164093	**2020**
-	-	-18,47334	6,6140371	-15,77071	-2,330117	**2021**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة قطر

الملحق رقم (12): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر

Z-Score	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	السنوات
19,91	-	-	-	-	-	**2011**
20,49	2,2556577	-0,157501	8,961719	0,8299992	1,7880198	**2012**
20,55	17,62945	5,5556864	5,7494548	-0,183454	4,8571103	**2013**
18,82	11,238327	10,567096	-5,51688	-0,096578	16,833666	**2014**
19,97	18,307318	3,3932518	3,9989007	0,8882266	9,7704428	**2015**
22,14	5,36149	-3,800314	-11,42081	-0,050202	2,6438516	**2016**
23,12	6,6758407	0,56333	3,6977827	-0,60189	6,4918634	**2017**
24,29	2,0424112	2,8358708	5,5718751	0,2847679	4,5213043	**2018**
22,44	3,63485	-1,278087	17,175836	0,3120865	-2,224514	**2019**
24,82	15,067577	19,820104	-7,125353	0,0158635	-0,182192	**2020**
-	-	-5,512904	0,2077463	0,1381879	-0,065244	**2021**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة الجزائر

الملحق رقم (13): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في لبنان

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	Z-Score
2011	-	-	-	-	-	18,57
2012	1,912272	-4,379766	-9,740597	-2,96861	-0,036145	20,17
2013	-0,311307	-3,450526	-10,53857	0,3542747	3,737369	19,71
2014	0,4726441	-1,876903	1,414311	3,2291511	5,2597482	19,99
2015	2,4081868	-2,310283	-1,970139	1,2053856	2,382859	20,47
2016	1,7150409	-1,922159	-3,643666	4,8744061	3,4138974	20,62
2017	3,8677423	-1,376472	1,7466556	0,5110506	2,4696086	20,47
2018	3,7387098	0,0839926	1,0181665	-	-	18,8
2019	-0,401365	-2,761946	-5,805445	-	-	14,52
2020	-6,656824	-6,190417	-16,86778	-	-	17,74
2021	-7,980339	-9,601131	-26,78303	-	-	20,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة لبنان

الملحق رقم (14): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في تونس

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	Z-Score
2011	-	-	-	-	-	30,21
2012	5,373563	3,4609899	11,391751	-0,925416	-0,292139	27,04
2013	3,9374838	3,8018677	5,8501921	-0,744691	0,693746	27,52
2014	5,9200558	6,2104523	5,3253612	0,0441969	1,1440631	31,45
2015	7,7178862	3,9034564	5,584515	0,1807783	1,1425297	31,17
2016	5,171542	3,3672644	3,6359576	1,8213857	2,886851	32,76
2017	8,0237862	5,0394524	0,2057675	4,5837125	6,1879809	32,31

2018	2,4350839	1,7216653	-0,096884	-3,289777	-	32,29
2019	4,8432519	0,703596	2,7913392	1,9398173	-	34,98
2020	2,2632726	0,3934453	2,28666	13,388198	-	34,96
2021	0,8739765	-0,181328	1,7832669	-0,340768	-	38,68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة تونس

الملحق رقم (15): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في موريتانيا

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	Z-Score
2011	-	-	-	-	-	24,9
2012	10,858392	11,934687	19,476287	11,112852	1,0421813	21,62
2013	38,238751	42,497677	10,047398	12,492236	9,4203909	25,43
2014	21,897973	3,8232235	28,629983	10,405344	6,401778	23,91
2015	18,850535	5,1291534	9,6680725	-0,609412	8,1724084	24,95
2016	6,8553657	16,647639	8,4291817	-5,268576	-3,867527	21,4
2017	1,6361383	0,1533253	4,6021109	8,0641677	3,7816663	20,3
2018	2,1484973	26,364303	3,9441545	1,2480463	4,6260765	24,45
2019	-0,559026	4,0528572	8,8232805	-0,941426	0,9059806	21,98
2020	5,9171559	-1,425307	6,5985343	-	-	23,53
2021	-0,722884	1,09709	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة موريتانيا

الملحق رقم (16): المؤشرات المعتمدة لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في جيبوتي

السنوات	معدل نمو عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	معدل نمو عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (%	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	Z-Score

	(% من إجمالي الناتج المحلي)	من إجمالي الناتج المحلي)				
11,46	-	-	-	-	-	**2011**
15,91	-6,399255	5,3138984	12,3112	4,7204837	30,318824	**2012**
17,06	-23,38992	-29,14077	138,75423	-5,470689	26,310718	**2013**
13,69	0,1501568	-1,775905	16,70471	11,278935	35,644998	**2014**
11,86	-2,227392	8,7292282	13,619953	12,588134	20,512023	**2015**
18,45	-5,832044	1,2267196	-46,02835	-1,94549	14,705276	**2016**
10,35	3,5994673	14,962421	19,715952	23,688733	26,348706	**2017**
13,12	2,1748126	-10,47205	-43,79522	8,0802472	8,8959472	**2018**
16,97	3,3201041	2,6040309	10,54441	20,168145	-6,420485	**2019**
-	-6,457921	15,918499	-	-9,416371	31,612685	**2020**
-	-	-3,831769	-	4,699822	2,4611744	**2021**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,** Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM
https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html
والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7) لدولة جيبوتي

الملحق رقم (17): المؤشرات المعتمدة لقياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2011–2021)

Years	Cont	Z-Score	ATM	CBK,BRCH	CBK,BRWR	LBL,BNNY	AST	ID
2011	ARE	25,32	53,8618	11,6709	511,514	63,143	82,1399	1
2012	ARE	25,9	56,8609	11,962	511,514	60,1535	82,1399	1
2013	ARE	25,69	58,7773	12,3881	511,514	70,9554	82,1399	1
2014	ARE	25,85	61,116	12,7477	471,916	74,0023	82,1399	1
2015	ARE	26,12	64,3826	12,791	488,077	87,2764	82,1399	1
2016	ARE	25,04	65,4201	12,3653	543,087	90,3668	84,7052	1
2017	ARE	26,55	65,3669	11,2684	541,587	88,9808	80,72	1
2018	ARE	25,32	64,478	10,7362	540,491	83,4279	76,325	1
2019	ARE	24,59	60,9142	9,52835	494,181	92,0589	78,159	1
2020	ARE	22,14	52,4852	7,97605	469,652	115,207	90,7902	1
2021	ARE	22,29	51,6982	7,59714	543,121	102,549	82,1399	1
2011	SAU	20,33	58,3864	8,28208	172,211	49,1694	34,1007	2
2012	SAU	20,28	60,4236	8,17088	159,899	52,2391	36,3392	2
2013	SAU	20,13	63,3533	8,173	167,336	55,793	40,2187	2
2014	SAU	20,11	68,2001	8,50524	172,547	61,5892	44,2902	2
2015	SAU	20,99	73,2044	8,55178	166,954	73,2667	55,9168	2
2016	SAU	21,93	74,0284	8,53394	165,349	74,7341	58,1145	2
2017	SAU	23,46	74,1023	8,5044	200,178	70,1022	53,9734	2
2018	SAU	22,7	73,963	8,34038	177,949	62,4134	46,1362	2
2019	SAU	23,47	73,3358	8,16007	139,89	62,4134	46,1362	2
2020	SAU	21,82	69,8005	7,77765	130,204	62,4134	46,1362	2

2021	SAU	24,37	62,0387	7,38359	148,315	62,4134	46,1362	2
2011	KWT	18,89	50,715	15,9355	177,388	65,2512	60,7902	3
2012	KWT	18,25	55,0485	14,803	157,816	60,6307	55,7433	3
2013	KWT	16,96	53,6633	15,3532	193,296	65,6456	59,752	3
2014	KWT	15,79	56,3978	15,2744	204,969	72,638	67,6408	3
2015	KWT	16,55	56,5137	14,7902	208,318	99,3214	98,5108	3
2016	KWT	16,71	63,9337	14,6749	216,969	108,238	105,187	3
2017	KWT	16,66	65,983	14,5897	215,185	101,468	98,6991	3
2018	KWT	17,18	73,2553	14,725	223,934	92,5124	90,9191	3
2019	KWT	17,64	81,07	13,5773	223,225	92,2125	95,1066	3
2020	KWT	16,1	78,5628	13,5957	215,033	120,644	126,473	3
2021	KWT	16,58	81,2147	13,0084	212,841	87,8561	85,8821	3
2011	QAT	28,05	48,489	12,4331	205,551	50,7556	39,753	4
2012	QAT	26,32	55,5963	12,314	211,389	56,0311	37,1284	4
2013	QAT	24,52	57,0724	11,5328	218,417	62,999	40,0053	4
2014	QAT	23,92	56,3801	13,2273	217,125	67,1445	46,0968	4
2015	QAT	22,81	57,8559	10,5807	223,077	88,5601	70,8425	4
2016	QAT	20,26	58,5349	11,3237	243,048	90,0857	79,7606	4
2017	QAT	20,11	56,9465	9,12333	238,501	102,887	80,0817	4
2018	QAT	20,29	55,5504	7,19328	233,818	84,5159	80,4368	4
2019	QAT	19,9	54,8421	9,44003	227,692	90,3062	100,942	4
2020	QAT	18,68	53,6553	10,088	220,278	114,121	138,858	4
2021	QAT	18,46	52,405	8,49705	234,848	93,0393	71,3905	4
2011	DZA	19,91	6,10018	5,18252	39,075	68,0616	13,7159	5
2012	DZA	20,49	6,20925	5,22553	42,5768	67,9544	14,0253	5
2013	DZA	20,55	6,51084	5,21595	45,0248	71,7297	16,4979	5
2014	DZA	18,82	7,60685	5,21091	42,5408	79,3095	18,352	5
2015	DZA	19,97	8,35008	5,25719	44,242	82,0006	21,7117	5
2016	DZA	22,14	8,57084	5,25456	39,1892	78,8844	22,8758	5
2017	DZA	23,12	9,12725	5,22293	40,6383	79,3288	24,403	5
2018	DZA	24,29	9,53992	5,2378	42,9026	81,5784	24,9014	5
2019	DZA	22,44	9,3277	5,25415	50,2715	80,5358	25,8065	5
2020	DZA	24,82	9,31071	5,25498	46,6895	96,498	29,6949	5
2021	DZA	21,655	9,30463	5,26224	46,7865	91,1782	21,1984	5
2011	LBN	18,57	34,4016	25,9958	283,449	243,034	89,9879	6
2012	LBN	20,17	35,0594	24,8572	255,839	235,82	89,9553	6
2013	LBN	19,71	34,9503	23,9995	228,878	236,655	93,3173	6
2014	LBN	19,99	35,1155	23,5491	232,115	244,297	98,2255	6
2015	LBN	20,47	35,9611	23,005	227,542	247,242	100,566	6
2016	LBN	20,62	36,5779	22,5628	219,251	259,293	103,999	6
2017	LBN	20,47	37,9926	22,2523	223,08	260,618	106,568	6
2018	LBN	18,8	39,4131	22,2709	225,352	246,708	97,517	6
2019	LBN	14,52	39,2549	21,6558	212,269	246,708	97,517	6
2020	LBN	17,74	36,6417	20,3152	176,464	246,708	97,517	6

2021	LBN	20,19	33,7176	18,3648	129,202	246,708	97,517	6
2011	TUN	30,21	21,1236	16,8649	171,978	66,3781	72,8195	7
2012	TUN	27,04	22,2587	17,4486	191,569	65,7638	72,6068	7
2013	TUN	27,52	23,1351	18,112	202,776	65,2741	73,1105	7
2014	TUN	31,45	24,5047	19,2368	213,575	65,303	73,9469	7
2015	TUN	31,17	26,396	19,9877	225,502	65,421	74,7918	7
2016	TUN	32,76	27,761	20,6607	233,701	66,6126	76,9509	7
2017	TUN	32,31	29,9885	21,7019	234,182	69,6659	81,7126	7
2018	TUN	32,29	30,7188	22,0756	233,955	67,3741	75,1341	7
2019	TUN	34,98	32,2066	22,2309	240,485	68,681	75,1341	7
2020	TUN	34,96	32,9355	22,3183	245,984	77,8761	75,1341	7
2021	TUN	38,68	33,2233	22,2779	250,371	77,6108	75,1341	7
2011	MRT	24,9	4,24726	4,24726	37,6739	19,7485	16,5934	8
2012	MRT	21,62	4,70844	4,75415	45,0114	21,9432	16,7664	8
2013	MRT	25,43	6,50889	6,77456	49,5339	24,6844	18,3458	8
2014	MRT	23,91	7,9342	7,03356	63,7154	27,2529	19,5203	8
2015	MRT	24,95	9,42984	7,39433	69,8755	27,0868	21,1156	8
2016	MRT	21,4	10,0763	8,62531	75,7654	25,6597	20,2989	8
2017	MRT	20,3	10,2412	8,63853	79,2522	27,7289	21,0666	8
2018	MRT	24,45	10,4612	10,916	82,378	28,075	22,0411	8
2019	MRT	21,98	10,4027	11,3584	89,6465	27,8107	22,2408	8
2020	MRT	23,53	11,0183	11,1965	95,5618	25,5544	19,7766	8
2021	MRT	23,247	10,9386	11,3194	68,8414	25,5544	19,7766	8
2011	DJI	11,46	3,10332	4,82739	17,9355	81,3791	30,9088	9
2012	DJI	15,91	4,04421	5,05526	20,1435	85,7035	28,9309	9
2013	DJI	17,06	5,10827	4,7787	48,0935	60,7289	22,164	9
2014	DJI	13,69	6,92911	5,31769	56,1274	59,6504	22,1973	9
2015	DJI	11,86	8,35042	5,98709	63,772	64,8574	21,7028	9
2016	DJI	18,45	9,57837	5,87061	34,4188	65,653	20,4371	9
2017	DJI	10,35	12,1021	7,26129	41,2048	75,4763	21,1728	9
2018	DJI	13,12	13,1787	7,84801	23,159	67,5724	21,6332	9
2019	DJI	16,97	12,3326	9,43081	25,601	69,332	22,3515	9
2020	DJI	14,3189	16,2313	8,54277	37,8614	80,3686	20,908	9
2021	DJI	14,3189	16,6308	8,94427	48,1579	77,2891	23,2406	9

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel، بالاعتماد على: TRADING ECONOMICS, **Bank Z-score By Country,**

Accessed: 06/28/2023, At: 07:01 AM

https://tradingeconomics.com/country-list/bank-z-score-wb-data.html

والملاحق (2)، (3)، (5)، (6) و(7)

الملحق رقم (18): نتائج التحليل الوصفي

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
ZScore	99	21.82909	5.230399	10.35	38.68
ATM	99	37.64379	24.39634	3.10332	81.2147
CBKBRCH	99	11.94888	5.954051	4.24726	25.9958
CBKBRWR	99	188.4989	138.4203	17.9355	543.121
LBLBNNY	99	89.87325	59.65887	19.7485	260.618
AST	99	58.04617	31.7937	13.7159	138.858

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (19): نتائج مصفوفة الارتباط

	ZScore	ATM	CBKBRCH	CBKBRWR	LBLBNNY	AST
ZScore	1.0000					
ATM	0.0253 0.8035	1.0000				
CBKBRCH	0.3191 0.0013	0.2156 0.0321	1.0000			
CBKBRWR	0.3438 0.0005	0.6419 0.0000	0.3691 0.0002	1.0000		
LBLBNNY	-0.2332 0.0202	0.1322 0.1919	0.6197 0.0000	0.2044 0.0424	1.0000	
AST	0.1096 0.2803	0.6222 0.0000	0.6903 0.0000	0.6729 0.0000	0.6152 0.0000	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (20): نتائج الارتباط الخطي المتعدد

Variable	VIF	1/VIF
AST	5.24	0.190882
CBKBRCH	2.34	0.426447
ATM	2.29	0.436625
CBKBRWR	2.28	0.438827
LBLBNNY	2.15	0.465264
Mean VIF	2.86	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (21): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	99
				F(5, 93)	=	19.51
Model	1372.64741	5	274.529482	Prob > F	=	0.0000
Residual	1308.34577	93	14.068234	R-squared	=	0.5120
				Adj R-squared	=	0.4858
Total	2680.99318	98	27.3570732	Root MSE	=	3.7508

ZScore	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ATM	-.0576214	.0235032	-2.45	0.016	-.1042942	-.0109487
CBKBRCH	.5993859	.0974455	6.15	0.000	.4058785	.7928934
CBKBRWR	.0179314	.004132	4.34	0.000	.0097261	.0261368
LBLBNNY	-.0566461	.0093107	-6.08	0.000	-.0751353	-.038157
AST	-.0190795	.0272762	-0.70	0.486	-.0732446	.0350856
_cons	19.65459	.9736863	20.19	0.000	17.72105	21.58814

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (22): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار F للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 99
Group variable: ID — Number of groups = 9

R-squared:
Within = 0.2263
Between = 0.0000
Overall = 0.0072

Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11

F(5,85) = 4.97
corr(u_i, Xb) = -0.3270 — Prob > F = 0.0005

ZScore	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
ATM	.0891387	.0459872	1.94	0.056	-.0022961	.1805735
CBKBRCH	.4026964	.1520879	2.65	0.010	.1003048	.7050879
CBKBRWR	-.0136948	.0112354	-1.22	0.226	-.0360337	.0086441
LBLBNNY	-.0103488	.0295295	-0.35	0.727	-.0690613	.0483637
AST	-.0378965	.0261442	-1.45	0.151	-.0898782	.0140852
_cons	19.37309	2.583296	7.50	0.000	14.23681	24.50937
sigma_u	5.4415217					
sigma_e	1.9841552					
rho	.88264619	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(8, 85) = 30.92 — Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (23): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         99
Group variable: ID                              Number of groups  =          9

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2155                                         min =         11
     Between = 0.1735                                         avg =       11.0
     Overall = 0.1794                                         max =         11

                                                Wald chi2(5)      =      25.01
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0001
```

ZScore	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
ATM	.0661133	.0399459	1.66	0.098	-.0121791	.1444058
CBKBRCH	.3843738	.127618	3.01	0.003	.1342472	.6345004
CBKBRWR	-.0040186	.0089082	-0.45	0.652	-.0214783	.013441
LBLBNNY	-.0248701	.0214835	-1.16	0.247	-.066977	.0172368
AST	-.0269252	.0237294	-1.13	0.257	-.073434	.0195836
_cons	19.30307	2.59121	7.45	0.000	14.22439	24.38174
sigma_u	4.6765121					
sigma_e	1.9841552					
rho	.84744732	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (24): نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ZScore[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

        Estimated results:
                             Var     SD = sqrt(Var)
                    -------------------------------
                      ZScore |   27.35707       5.230399
                           e |   3.936872       1.984155
                           u |   21.86977       4.676512

        Test: Var(u) = 0
                                   chibar2(01) =   192.53
                                Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (25): نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
ATM	.0891387	.0661133	.0230253	.0227848
CBKBRCH	.4026964	.3843738	.0183225	.0827309
CBKBRWR	-.0136948	-.0040186	-.0096762	.0068467
LBLBNNY	-.0103488	-.0248701	.0145213	.0202596
AST	-.0378965	-.0269252	-.0109713	.0109742

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from **xtreg**.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from **xtreg**.

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =   4.98
Prob > chi2 = 0.4182
(V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (26): نتائج اختبار الكشف عن التوزيع الطبيعي للخطأ V_i

Shapiro-Wilk W test for normal data

Variable	Obs	W	V	z	Prob>z
error	99	0.97942	1.685	1.157	0.12361

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (27): نتائج اختبار الكشف عن التوزيع الطبيعي للخطأ ε_{it}

Shapiro-Wilk W test for normal data

Variable	Obs	W	V	z	Prob>z
error1	99	0.98287	1.402	0.749	0.22680

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (28): نتائج اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,       8) =      3.931
           Prob > F =      0.0827
```

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (29): نتائج الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

```
================================================================================
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
================================================================================
  Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test     =4744.2622     P-Value > Chi2(8)   0.0000
- Likelihood Ratio LR Test        =  34.8560     P-Value > Chi2(8)   0.0000
- Wald Test                       = 7.47e+04     P-Value > Chi2(9)   0.0000
--------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (30): نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

```
Pesaran's test of cross sectional independence =    -1.468, Pr = 0.1421
```

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)

الملحق رقم (31): نتائج تقدير طريقة FGLS

```
Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   panel-specific AR(1)

Estimated covariances      =         9          Number of obs      =        99
Estimated autocorrelations =         9          Number of groups   =         9
Estimated coefficients     =         6          Time periods       =        11
                                                Wald chi2(5)       =     61.18
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

ZScore	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
ATM	-.0027334	.0266581	-0.10	0.918	-.0549823	.0495155
CBKBRCH	.2700763	.0964916	2.80	0.005	.0809562	.4591963
CBKBRWR	.0085041	.0027191	3.13	0.002	.0031747	.0138334
LBLBNNY	-.0392097	.0093797	-4.18	0.000	-.0575936	-.0208258
AST	.0015055	.0162109	0.09	0.926	-.0302672	.0332782
_cons	20.78716	1.272256	16.34	0.000	18.29358	23.28073

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Stata 17.0، بالاعتماد على الملحق رقم (17)